جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

اعتراضات الشاطبي في شرح الخلاصة على ابن مالك

Al - shatibi's Objections On Ibn _ Malek's Explanation For kulasa

إعداد الطالب
أنور جمال حسين البياتي
١٣٢٠٣٠١٠٠٩

إشراف الأستاذ الدكتور
علي البواب

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية من كلية الآداب والعلوم الإنسانية

جامعة آل البيت
عمادة الدراسات العُليا

٢٠١٥

تفويض

أنا الطالب **أنور جمال حسين البياتي**، أفوّض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات، أو المؤسسات، أو الهيئات، أو الأشخاص، عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع:

التاريخ:

إقرار

أنا الطالب: أنور جمال حسين البياتي الرقم الجامعي: ١٣٢٠٣٠١٠٠٩

التخصص: قسم اللغة العربية وآدابها الكلية: الآداب والعلوم الإنسانية

أقر بأنَّني قد التزمتُ بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمتُ شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان:

اعتراضات الشاطبي في شرح الخلاصة على ابن مالك

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أقر بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلّة من رسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراة أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسًا على ما تقدم، فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها، وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها، دون أن يكون لي أي حق في التظلّم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: . . . . . التاريخ: / / ٢٠١٥م

بســـم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية

قرار لجنة المناقشة

اعتراضات الشاطبي في شرح الخلاصة على ابن مالك

Al – Shatibi's Objections On Ibn _ Malek's Explanation For Kulasa

إعداد الطالب
أنور جمال حسين البياتي
١٣٢٠٣٠١٠٠٩

إشراف الأستاذ الدكتور
علي البواب

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيـــــــــع
أ.د. علي حسين البواب (مشرفاً ورئيساً)	.....
أ.د. حسن خميس الـــملخ (عضواً)	.....
د. حســين رشـيد العظـامات (عضواً)	.....
د. عـاطــف فــضـل محــمـد (عـضواً خارجياً)	.....

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وآدابها في جامعة آل البيت

نوقشت، وأُوصي بإجازتها يوم الأحد ، الموافق: ٢٢ / ١١ /٢٠١٥م.

الإهداء

أهدي هذا الجهد المتواضع إلى من لم أرها في حياتي..... أمي

وإلى عائلتي الكريمة..... أبي وعمي وإخوتي

وإلى الأستاذ الدكتور الذي علمني الصبر والمثابرة وحب العمل..... علي البواب

وإلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات..... زملائي وزميلاتي

وإلى من غرس في نفسي الأمل والعطاء والجد والمثابرة ومعنى الصبر

وإلى كل من شجعني وكان ملهماً لي في إنجاز هذا العمل

أهدي ثمرة جهدي المتواضع بتقدير واحترام

أنور جمال حسين

الشكر والتقدير

أتوجه بالحمد والثناء والشكر لله سبحانه وتعالى أن وهبني القدرة على مواصلة الـــدرس والبحث لإتمام هذه الدراسة.

ويطيب لي أن أتقدم بجزيل شكري وعظيم تقديري إلى الأستاذ الدكتور **(علي البـــواب)** الذي منحني من وقته وجهده وتوجيهاته ونصائحه ما أعانني على إتمام هذه الدراسة، فلـــه منـــي كل التقدير والاحترام.

كما أقدم شكري وتقديري لجميع أساتذة القسم وما منحوني إياه من رعايـــة وتوجيهـــات سديدة وتشجيع مستمر.

ولا أنسى الأستاذ الدكتور **(حسن الملـــخ)** الذي كان له الفضل الأول بتكرُّمه عليَّ بعنوان الرسالة موضحاً مغزاها، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أوجه شكري وتقديري إلى الأساتذة الأفاضل المناقشين لتفـــضلهم بـــالاطلاع علـــى البحث ومناقشتي فيه.

وأشكرُ كل مَن قدَّم لي العون والمساعدة ولو بكلمة من الذين ذكرتهم أو لم أذكرهم.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
تفويض	ب
إقرار.	ج
قرار لجنة المناقشة.	د
الإهـــــــداء	هـ
الشكر والتقدير	و
قائمة المحتويات.	ز
الملخص باللغة العربية	ط
المقدمة	١
التمهيد:	٤
أولاً: التعريف بابن مالك	٤
ثانياً: التعريف بالألفية	٧
ثالثاً: التعريف بالشاطبي	٩
رابعاً: التعريف بكتاب المقاصد الشافية .	١٢
خامساً: مفهوم الاعتراض وجهود النحاة فية	١٤
سادساً: الدرسات السابقة	١٨
الفصل الأول: الاعتـــراضات في الـــسـماع	١٩
تعريف السماع: لغة واصطلاحا.	٢٠
المسألة الأولى: صلة "أل" الموصول الاسمي بالفعل المضارع.	٢٢
المسألة الثانية: مجيء جواب شرط المضارع فعلاً ماضياً.	٢٧
المسألة الثالثة: نيابة غير المفعول به مع وجوده مناب الفاعل	٣٤
المسألة الرابعة: خروج (سِوَى) عن الظرفية..	٤١
المسألة الخامسة: زيادة حرف الجر (من) في الإيجاب.	٥٠
المسألة السادسة: الفصل بين المتضايفين.	٥٦
المسألة السابعة: التعجب المباشر من الفعل(افتقر) ونحوه	٦٣
المسألة الثامنة: توكيد النكرة توكيدا معنويا	٦٩
الفصل الثاني: الاعتراضات في القـــياس	٧٧
تعريف القياس: لغة واصطلاحاً.	٧٨
المسألة الأولى: أدوات النفي كأدوات الاستفهام.	٨٠
المسألة الثانية: اتصال خبر الفعل (كاد) بـــــــ (أنْ) الناصبة.	٨٣

الموضوع	الصفحة
المسألة الثالثة: اقتران الحروف المشبهة بالفعل بـــ (ما) الكافة..	٨٨
المسألة الرابعة: الضمير المتصل بالفاعل المقدم عائداً على المفعول المتأخر.	٩٥
المسألة الخامسة: تقديم الحال على صاحبها المجرور.	٩٩
المسألة السادسة: تقديم التمييز على عامله المتصرف.	١٠٨
المسألة السابعة: دخول حرف القسم (التاء) على الاسم (رَبّ).	١١٦
المسألة الثامنة: اجتماع الشرط والقسم.	١٢٠
الفصل الثالث: الاعتراضات في الصياغة :	١٢٤
مدخل...	١٢٥
المسألة الأولى: عدم بيان الضمائر المتصلة بشكل واضح.	١٢٦
المسألة الثانية: زيادة (أل) لِلمْح الأصل.	١٢٨
المسألة الثالثة: تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية على المبتدأ.	١٣٠
المسألة الرابعة: منع تقديم خبر (ما دام) عليها.	١٣٢
المسألة الخامسة: إعمال (ما) عمل ليس.	١٣٤
المسألة السادسة: الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر.	١٣٥
المسألة السابعة: تقييد التاء في أول الفعل للمطاوعة.	١٣٧
المسألة الثامنة: من أنواع الممدود المبدوء بالهمزة.	١٣٩
الفصل الرابع: التقويم:	١٤٠
تعريف التقويم.	١٤١
أولاً: مدى الدِّقة في النقل.	١٤١
ثانياً: مدى توثيق النصوص والآراء..	١٤٢
ثالثاً: مدى الاعتدال والتحيّز.	١٤٣
رابعاً: مدى الشمول والاستقصاء في الأدلة..	١٤٤
خامساً: الاختصار والبسط.	١٤٥
سادساً: تأثره بالسابقين وأثره في اللاحقين..	١٤٧
سابعاً: الثقافة الأصولية عند الشاطبي وأثرها في اعتراضاته على ابن مالك	١٥١
الخاتمة.	١٥٤
قائمة المصادر والمراجع.	١٥٦
الملخص باللغة الانكليزية.	١٧٠

الملخص

اعتراضات الشاطبي في شرح الخلاصة على ابن مالك

إعداد الطالب

أنور جمال حسين البياتي

إشراف

الأستاذ الدكتور: علي حسين البواب

يُعدُّ متن الألفية لابن مالك من المتون النحوية المميزة الذي تسابق العلماء على شـــرحه، وكان ممن أسهم في شرحه الإمام الشاطبي من خلال كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، وبعد اطلاعي على هذا الكتاب اكتشفت أن الشاطبي كثير الدفاع عن ابن مالك، إلَّا فـــي بعض الأحيان كان يعترض عليه، لِذا رأيت أن أُسلط الضوء على اعتراضاته ومواقفه من ابـــن مالك في المسائل المعترضة، فعرضت المسائل حسب ووردها في (المقاصد الشافية)، وبعد ذلـــك وضعت عنواناً لكل مسألة، وتتكون المسألة في أربعة أجزاء، جزء يتعلـــق بتوضـــيح رأي ابـــن مالك، وذلك من خلال شرح بيت أو بيتين من الألفية، وجزء يذكر نص اعتراض الشاطبي على ابن مالك، وجزء يقوم بدراسة المسألة، وذلك من خلال موازنة بين موقف ابن مالـــك وموقـــف الشاطبي، ومن تابعهما أو سبقهما إليه والمواقف الأخرى في الرأي نفسه، وذلك بعرض الحجـــج السماعية والقياسية وما يتصل بذلك من أمور أخرى، والجزء الأخير من المسألة يتعلـــق ببيـــان الرأي الراجح الذي يميل إليه الباحث بعد الدراسة، وكذلك حاولت الوقوف على أبرز السمات في (المقاصد الشافية) ومؤلفه، وذلك بيان مدى دقته في النقل وتوثيقه للنـــصوص والآراء، وتـــأثره بالسابقين وأثره باللاحقين، وأيضا بيان أثر ثقافته الأصولية عند اعتراضاته على ابن مالك.

ولعلّ من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أنَّ اعتراضات الشاطبي على ابن مالـــك قليلة مقارنة بهذا الشرح الضخم؛ لأنَّ ابن مالك كثيراً ما يقف في الألفية مـــع مـــذهب ســـيبويه وجمهور البصريين، وفي أغلب الأحيان يحاول أن يجد اعتذاراً له، وكذلك اعتمد الشاطبي علـــى منهج الأصوليين عند شرحه واعتراضاته على النحاة، ويرى أنَّ مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء، فإجماعهم حُجَّة، ومخالفهم مخطئ.

وهذه الدراسة اشتملت على مقدمة، وتمهيد، ثم أربعة فصول، تضمَّن كل منها عدداً مـــن المسائل، ثم الخاتمة ذُكر فيها أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج.

المقدمة

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد وآله الطيبين الطاهرين، يا رب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت.

أمَّا بعد:

فيُعدُّ متن الألفية لابن مالك من المتون النحوية المميَّزة التي تضمَّنت أكثر القضايا النحوية؛ لِذا قد تسابق العلماء على شرحه، وكان ممن أسهم في هذا المجال الإمام الشاطبي (ت:٧٩٠م) في كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، وهو من أوسع شروح الألفية، اهتم فيه ببسط القضايا والمسائل، وتوسع في الاستشهاد والتعليل والمناقشة، ونقل فيه بعض الاعتراضات الواردة على ابن مالك، وكان حريصاً في الدفاع عن ابن مالك، ولكن كانت له اعتراضاته؛ ولذا رأيت أن ألقي الضوء على اعتراضاته وموقفه من صاحب المتن، فأقوم بعرضها، ومناقشتها، وموازنتها بآراء الشرّاح الآخرين، وبيان مدى موضوعيته في كثير من جوانب تفكيره في تطبيقاته وأصوله، وسميت هذا البحث (اعتراضات الشاطبي في شرح الخلاصة على ابن مالك)، وهدفه التعرّف إلى مدى قوَّة اعتراض الشاطبي أو ضعفه مقارنة بما يراه غيره من النحاة، ومن ثم مناقشة اعتراضات الشاطبي قوة، أو ضعفاً أو تأثراً، وتقويمها، إبرازاً للاتجاه النقدي في الدراسات النحوية .

واتبعت في الدراسة المنهج التحليلي، وذلك بعرض المسألة في أربع فقرات، هي توطئة لرأي ابن مالك وذلك بشرح بيت أو بيتن من متن الألفية أولاً، ثم يورد نص اعتراض الشاطبي عليه، ثم يدرس المسألة، فيعرض كلا الرأيين على أقوال المتقدمين والمتأخرين من أئمة النحو، ويعيَّن النحاة الذين كان لهم رأي مثل رأي ابن مالك، والنحاة الذين قالوا بقول الشاطبي، مع بيان أدلة كل فريق، وحججهم، وشواهدهم، والردود بين الفريقين من رفض أو قبول أو أكثر، ثم يبين البحث الرأي الراجح في المسألة الذي ظهر بعد الدراسة.

واشتمل هذا البحث على مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، ثم الخاتمة:

ففي المقدمة: ذكرت أهمية الموضوع ومنهج الموضوع وخطته.

وفي التمهيد: قدمت تعريفاً موجزاً بابن مالك وألفيته، والشاطبي وكتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، ثم مفهوم الاعتراض لغة واصطلاحاً وجهود النحاة فيه.

الفصل الأول: يتعلق باعتراضات الشاطبي السماعية على ابن مالك، وتضمن عدة مسائل.

الفصل الثاني: يختص باعتراضات الشاطبي القياسية على ابن مالك، وتضمن عدة مسائل.

الفصل الثالث: تحدثت عن اعتراضات الشاطبي على عبارة ابن مالك في الـــنظم وصـــياغته، وتضمن عدة مسائل.

الفصل الرابع: جعلته تقويماً للدراسة.

وانتهت هذه الرسالة بالنتائج التي توصلت إليها، ثم خُتمت بقائمة المصادر والمراجع.

وفي الختام أحمد الله تعالى، وهو للحمد أهل، أن وفقني لإنجاز هذا العمل على مـــا فيـــه من ضعف البشر، وقصر النظر.

كما أشكر الأستاذ الدكتور علي البوَّاب على إشرافه وتوجيهاته السديدة لإخراج البحـــث بهذه الصورة، وأشكر ــ أيضاً ــ الأساتذة المناقشين على ما سيقدمون إلـــيَّ مـــن توجيهـــات وإرشاد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الخلق أجمعين ســـيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

التمهيد

التمهيد

التعريف بابن مالك

اسمه ونسبه:

هو جمال الدين أبو عبدالله محمد بن عبدالله بن مالك الطائي الجيَّاني الأندلسي، المالكي حين كان بالمغرب، الشافعي حين انتقل إلى المشرق، النحوي اللغوي.

اختلف المؤرخون في اسم والده، فهناك من قال: عبدالله بن مالك، وهناك من قال: عبدالله بن عبدالله بن مالك[١].

مولده:

ولد في مدينة (جَيَّان) [٢] نحو سنة (٦٠٠هـ) للهجرة، ثم غادرها في مطلع شبابه إلى بلاد الشام، فتوقف في مصر، وأقام في حلب، وحماة[٣]، ثم استقرَّ بدمشق مدرساً للعربية والقراءات.

أخلاقه وصفاته:

تجسدت في ابن مالك أخلاق العلماء، فأجمع الذين ترجموا له على عظمة خلقه وشدة تواضعه[٤]، وقيل عنه: « كان سخياً، حسن الخُلق، أديباً ديِّناً»[٥]، وقيل أيضاً: «وصار يضرب به المثل في دقائق النحو، وغوامض الصرف، وغريب اللغات، وأشعار العرب، مع الحفظ والذكاء والورع والديانة وحسن السّمت والصيانة والتحري لما ينقله والتحرير فيه، وكان ذا عقل راجح، حسن الأخلاق مهذباً، ذا رزانة وحياء ووقار، وانتصاب للإفادة، وصبر على المطالعة الكثيرة، وكان حريصاً على العلم، حتى إنه حفظ يوم موته ثمانية شواهد»[٦].

وكان كثير الفخر بنفسه، فقد « قدَّم– رحمه الله تعالى – لصاحب دمشق قصةً يقول فيها عن نفسه: إنه أعلم الناس بالعربية، ويكفيه شرفاً أنَّ من تلامذته الشيخ النَّووي، والعلم الفارقي، والشمس البَعْلي، والزَّين المِزّي»[٧] .

---

[١] الصفدي، صلاح الدين خليل بن أحمد بن أيبك (٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، ط١، (٣٥٩/٣) ؛ وابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت: ٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط١، القاهرة، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م، (٢٦٧/١٣).

[٢] مدينة أندلسية جميلة قرب قرطبة، انظر: الحميري، محمد عبدالمنعم(ت:٩٠٠هـ)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ١٩٨٠م، ص٨٣١ .

[٣] القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت: ٦٤٦هـ)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي / القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية / بيروت، ط١، (٣٧٩/٢).

[٤] عبدالباقي بن عبدالمجيد اليماني (ت: ٧٤٣هـ)، **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، تحقيق: عبدالمجيد دياب، شركة الطباعة السعودية، الرياض، ١٩٨٦م، ص٣٢٠؛ ابن قاضي شبهة، أبو بكر بن أحمد بن محمد (ت: ٨٥١هـ)، **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق: محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٣م، ص١٣٣.

[٥] ابن الوردي، عمر بن مظفر(ت: ٧٤٩هـ)، **تتمة المختصر في أخبار البشر**، تحقيق: أحمد رفعت البدراوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٧٠م، (٣١٨/٣) .

[٦] المقّري، أحمد بن محمد (ت: ١٠٤١هـ)، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٤٩م، (٤٢٧/٢).

[٧] المقري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، (٤٢٨/٢).

شيوخه :

تتلمذ ابن مالك في بدايات طلبه للعلم على أيدي جلّة من العلماء في القراءات والنحو وغيرهما، ومن أهم شيوخه[1]:

- ابن الخباز: شمس الدين أحمد بن الحسين الإربلي الموصلي (ت:٦٣٩ه).
- أبو الحسن السخاوي: علي بن محمد علم الدين (٦٤٣ه).
- أبو علي الشلوبين: عمر بن محمد أبو علي الإشبيلي (ت:٦٤٥).
- ابن عمرون: أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عمرون الحلبي النحوي (ت:٦٤٩).
- ابن يعيش: موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي الحلبي (ت:٦٤٣).
- ثابت بن خيار الكلاعي (ت:٦٢٨هـ).
- أبو صادق الحسن بن صباح المخزومي المصري (ت:٦٣٢هـ).

تلاميذه :

كان ابن مالك ــ رحمه الله ــ حريصاً على تبليغ العلم، وبذله إلى طلابه، وقد تتلمذ على يديه جلة من العلماء، ومن أشهرهم[2]:

- محيي الدين النووي: يحيى بن شرف (ت:٦٧٦هـ).
- شمس الدين: محمد بن عباس بن جعران (ت:٦٨٢هـ).
- بدر الدين: محمد بن محمد بن عبدالله مالك، المشهور بابن الناظم (ت:٦٨٦هـ).
- أبو الحسن: علي بن إبراهيم بن داود بن العطار الدمشقي (ت: ٧٢٤هـ).
- القاضي بدر الدين بن جماعة الكناني الحموي (ت: ٧٣٣هـ).

---

[1] الصفدي، **الوافي بالوفيات**، (١٥٩/٣)؛ ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (ت: ٨٣٣هـ)، **غاية النهاية في طبقات القراء**، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٣٥١هـ، (١٨٠/٢)؛ ابن قاضي شهبة، **طبقات النحاة واللغويين**، ص١٣٣.

[2] الصفدي، **الوافي بالوفيات**، (١٥٩/٣)؛ ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، (١٨٠/٢)؛ والمقري، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، (٤٢٩/٢).

وفـــــاتـــه:

توفيِّ ابن مالك (رحمه الله) بدمشق في ثاني عشر شعبان سنة اثنتين وسـبعين وسـتمائة من الهجرة وصُلِّيَ عليه بالجامع الأموي، ودُفن بسفح جبل قاسيون بالروضة قـرب الموفـق[1]، فرحم الله ابن مالك رحمة واسعة على ما قدَّم للعلم والعلماء.

آثاره :

ألف ابن مالك في مختلف علوم العربية، وجاءت مؤلفاته على مـستويين اثنـين، همـا: المتون الموجزة، والشروح المطوّلة، وكان ذلك وفقاً للغاية من تلك المؤلفات.

أما كتبه في النحو والصرف[2]:

- الكافية الشافية: أرجوزة طويلة عدد أبياتها نحو ثلاثة آلاف بيت، وهو (مطبوع) ضـمن شرح الكافية.
- شرح الكافية الشافية: شرح للأرجوزة السابقة، (مطبوع) تحقيق: عبدالمنعم الهريري.
- الخلاصة: (مطبوع)، أرجوزة عدد أبياتها اثنان وألف بيت، اشتهرت باسـم (الألفيـة)، لخص فيها أرجوزته الكبرى (الكافية الشافية)، وأشار إلى ذلك في ختامها، فقال[3]:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيْتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمَاً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

- عمدة اللافظ وعدة الحافظ. (مطبوع) تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري.
- شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح. (مطبوع)، تحقيق: محمد فـؤاد عبدالباقي.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. (مطبوع) ، تحقيق: محمد كامل بركات.
- شرح التسهيل. مطبوع)، تحقيق: عبدالرحمن السيد والدكتور ممد بدوي المخنون.

---

[1] ابن الجزري، **غاية النهاية في طبقات القراء**، (١٨١/٢).

[2] حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي (ت: ١٠٦٧هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى، بغداد، ١٩٤١م، (٥٥٢/١)؛ والبغدادي، إسماعيل بن محمـد أمـين بـن ميـر سـليم (ت: ١٣٣٩هـ)، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنـان، ١٩٥٥م، (١٣٠/٢).

[3] ابن مالك، محمد بن عبد الله، الطائي الجياني (ت: ٦٧٢هـ)، **ألفية ابن مالك**، دار التعاون، (ص٨٠) .

التعريف بألفية ابن مالك

الألفية هي أشهر مؤلفات ابن مالك حتى كادت تطغى بشهرتها على سائر مؤلفاته، وهي منظومة شعرية على بحر (الرجز)، وتتناول قواعد النحو والصرف ومسائله من النظم، وكان بقصد تقريبهما، وتذليل مباحثهما، واشتملت على واحد وستين باباً، وسبعة عشر فصلاً.

وقد بدأها بذكر الكلام وما يتألف منه، ثم المعرب والمبني من الكلام، ثم المبتدأ والخبر، ثم تتابعت أبواب النحو بعد ذلك، ثم تناول أبواب الصرف، وختم الألفية بفصل في الإعلال بالحذف، وفصل في الإدغام، ثم الخاتمة عددها أربعة أبيات.

قال ابن مالك في بداية ألفيته[١]:

قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابنُ مَالِكِ أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ
مُصَلِّيَاً عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَآلِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا
وَأَسْتَعِيْنُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّهْ مَقَاصِدُ النَّحْوِ بِهَا مَحْوِيَّهْ

إلى أن قال في خاتمة الألفية[٢]:

وَمَا بِجَمْعِهِ عُنِيْتُ قَدْ كَمَلْ نَظْمَاً عَلَى جُلِّ الْمُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ
أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ
فَأَحْمَدُ اللَّهَ مُصَلِّيَاً عَلَى مُحَمَّدٍ خَيْرِ نَبِيٍّ أُرْسِلاَ
وَآلِهِ الْغُرِّ الْكِرَامِ الْبَرَرَهْ وَصَحْبِهِ الْمُنْتَخَبِيْنَ الْخِيَرَهْ

وتُعَدُّ (الكافية الشافية) أمَّا لأرجوزته الصُّغرى المُسمَّاة بـ (الخُلاصة)، وقد درج الباحثون على تسميتها بـ(الألفية)، وسبب تسميتها بـ (الخُلاصة) يعود إلى أن ابن مالك أودعها خلاصة ما في (الكافية الشافية) من نحو وصرف، شاع بين الناس هذا الاسم، وهو اسم الخلاصة[٣]، وسبب شيوع هذا الاسم؛ لانَّ ابن مالك هو ما قاله في ختام الألفية[٤]:

أَحْصَى مِنَ الْكَافِيَةِ الْخُلاَصَهْ كَمَا اقْتَضَى غِنًى بِلاَ خَصَاصَهْ

فقد صرح في هذا البيت بأن الألفية احتصار لمنظومة الكبرى الكافية وخلاصة لها.

لقيت ألفية ابن مالك عناية كبيرة من العلماء، فقام بعضهم بشرحها وإعراب أبياتها، أو وضع حواشٍ وتعليقات عليها، وقد زاد عدد شرّاح الألفية على المائة، من بينهم ابن مالك نفسه، وابنه (محمد بدر الدين) المتوفّى سنة (٦٨٦ هـ / ١٢٨٧م)، غير أن أشهر شروح الألفية وأكثرها ذيوعًا هي[٥]:

---

[١] **ألفية ابن مالك**، ص٩.
[٢] المصدر نفسه: ص٨٠ .
[٣] عزمي، محمد عيال سلمان، باحث في الدراسات اللغوية، **منهج ابن مالك في وضع الألفية**، بحث منشور، ص٢٠٥.
[٤] **ألفية ابن مالك**: ص٨٠ .
[٥] الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط١، ٢٠٠٥م، ١٤٢٦هـ، ص٢٠٧.

- توضيح المقاصد للمرادي ، هو أبو محمد بدر الدين حسن، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، وهو من الشروح المميَّزة، يقع في مجلد واحد.

- شرح ابن عقيل لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل، المتوفّى سنة (٧٦٩ هـ/ ١٣٦٧م)، وهو يمتاز بالسهولة وحسن العرض، وقد حقّق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد هذا الكتاب، ونشره في أربعة أجزاء مع تعليقه عليه بعنوان "منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل"، وقد لقي هذا الشرح قبولاً واسعاً.

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: للنحوي الكبير جمال الدين بن هشام الأنصاري المتوفّى سنة (٧٦١ هـ / ١٣٥٩ م)، وقد حقّق هذا الكتاب العالم الجليل محمد محيي الدين عبد الحميد، ووضع له تعليقات باسم "عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك"، في أربعة مجلدات، وقد لقي هذا قبولاً واسعاً.

- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك" المعروف بـ"شرح الأشموني"، لأبي الحسن علي نور الدين بن محمد عيسى، المعروف بالأشموني، المتوفّى سنة (٩٢٩ هـ / ١٥٢٢ م)، ونُشر في أربعة أجزاء، وهذا الشرح يُعَدّ من أغزر شروح الألفية مادة، وأكثرها استيعابًا لمسائل النحو ومذاهب النحاة.

وبلغت العناية بأبيات الألفية أن قام بعض العلماء بإعرابها مثلما فعل الإمام "خالد الأزهري" المتوفّى سنة (٩٠٥ هـ / ١٤٩٩م) في كتابه "تمرين الطلاب في صناعة الإعراب"، كما قام بعض العلماء بشرح شواهد شروح الألفية، مثلما فعل "بدر الدين العيني" المتوفّى سنة (٨٥٥ هـ/ ١٤٥١ م) في كتابه "المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية".

ومن أوسع شروح الألفية وأضخمها وأغزرها مادةً وعلماً، شرح الإمام الشاطبي "**المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**"، ولقد بذل الشاطبي في شرحه جهداً كبيراً، وهو موضوع بحثي.

التعريف بالشاطبي

أوسع ترجمة عن الإمام الشاطبي، هي تلك التي أعدها الأستاذ محمد أبو الأجفان، وقد حاول جاهداً، جمع المصادر والمراجع التي ترجمت للشاطبي، وسيتم التعريف بالشاطبي من خلال هذه النقاط التالية:

اسمه ونسبه :

هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، الغرناطي، أبو إسحاق، الشهير بالشاطبي «الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد»، أصولي حافظ، من أهل غرناطة، وكان من أئمة المالكية[١].

وقد نشأ أبو إسحاق في غرناطة وقضى فيها كل حياته حتى توفي بها، ولم يستطع أحد من المترجمين أن يحدد تاريخاً دقيقاً لولادته، فالتنبكتي الذي يُعد مرجعاً أصيلاً في ترجمته، يصرح بأنَّه لم يقف على تاريخ لمولده[٢]، لكن الدكتور محمد أبو الأجفان يقدِّر أنَّ ولادته كانت قبيل(٧٢٠هـ)، مستنتجاً ذلك من تاريخ وفاة أسبق شيوخه، وهو أبو جعفر أحمد بن الزيات الذي توفي سنة (٧٢٨ه)، يفترض أن يكون الشاطبي حينها يافعاً في أوائل العمر[٣].

وكانت غرناطة في ظلال الحكم الإسلامي جنةٌ من جنان الدنيا، عامرة بالبساتين والخيرات، ويُمثل القرن الثامن الهجري الذي عاش فيه الشاطبي (٠٠٠٠-٧٩٠) طوْر النُضوج للحياة الفكرية في دولة بني الأحمر، كما ازدهر فيها الأدب والشعر، لكن موطن آبائه كان مدينة شاطبة[١]، فقد لجأت أسرته إلى غرناطة لما سقطت هذه المدينة بيد ملك (أراقون) الإسباني الذي غزاها سنة ١٢٣٩م، وتقع شاطبة التي ينتسب إليها الشاطبي بشرق الأندلس على شاطئ البحر الأبيض بمقاطعة (بلنسية)[٤]، وكانت تعرف بصنع الورق[٥].

---

[١] التنبكتي، أحمد بابا السوداني (ت:٩٦٣هـ)، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، مكتبة السعادة، مصر، ١٣٢٩هـ، ص٤٨؛ والزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد، (ت: ١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م، (٥٧/١).

[٢] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، مقدمة المحقق: ص٢.

[٣] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **فتاوى الإمام الشاطبي**، جمع وتحقيق: محمد أبو الأجفان، مكتبة العبيكان، الرياض/ السعودية، ط٤، ١٤٢١هـ، ص٥٥؛ وبتوا، **اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية**، ص٢٢.

[٤] هي مدينة مشهورة بالأندلس متصلة بحوزة كورة تدمير، وهي شرقي تدمير وشرقي قرطبة، وهي برية بحرية ذات أشجار وأنهار وتعرف بمدينة التراب. انظر: الحموي، ياقوت بن عبد الله (ت: ٦٢٦هـ)، **معجم البلدان**، دار الفكر، بيروت، (٤٩٠/١).

[٥] العبيدي، حمادي، **الشاطبي ومقاصد الشريعة**، دار قتيبة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م، ص ١١.

وكان الشاطبي طيب القلب، رقيق النفس، إنساني النزعة إلى حد بعيد، ونفس رحبة ممتلئة شفقة وحباً للناس، ولغير الناس مما خلق الله من حيوان، وتواضع جميل، وسعي لنفع كل من كان في حاجة إلى النفع[١].

ومن ثناء العلماء عليه، يقول أحمد بابا السوداني: «الإمام العلامة المحقق القدوة الحافظ الجليل المجتهد، كان أصولياً مفسراً فقيهاً محدثاً لغوياً بيانياً نظّاراً ورعاً صالحاً زاهداً إماماً مطلقاً بحّاثاً مدققاً جدلياً بارعاً في العلوم، من أفراد العلماء المحققين الإثبات وأكابر الأئمة المتفننين الثقات، له القدم الراسخ والإمامة العظمى في الفنون فقهاً وأصولاً وتفسيراً وحديثاً وعربية وغيرها مع التحري والتحقق على قدم راسخ من الصلاح والعفة والتحري والورع»[٢].

شيوخه :

لازم الإمام الشاطبي عدداً من شيوخه الذين تفطنوا لذكائه ونبوغه، فأسهموا في بناء شخصيته، ومن أبرز شيوخه[٣]:

- أبو عبد الله محمد بن علي بن أحمد بن الفخار الخولاني البيري (ت: ٧٥٤هـ): وصفه التنبكتي بأنه: الإمام المفتوح عليه في العربية بما لا مطمع فيه لسواه...، وذكر أن الشاطبي لازمه إلى أن مات، وقرأ عليه بالقراءات السبع في سبع ختمات.
- أبو جعفر أحمد بن آدم الشقوري: الفقيه النحوي الفرضي الذي كان يدرس بغرناطة (كتاب سيبويه).
- أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد التغلبي (ت: ٧٨٢هـ): مفتي غرناطة، وخطيبها، ومدرسها الشهير، وقد كان للشاطبي معه خلافات مشهورة سيأتي ذكر بعضها.
- أبو القاسم ممد بن أحمد الشريف الحسني السبتي، قاضي الجماعة المتوفى بغرناطة سنة (ت: ٧٦٠هـ).
- أبو عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني (ت:٧٧١ هـ): الإمام المحقق، أعلم أهل وقته، وهو صاحب كتاب: مفتاح الوصول، إلى بناء الفروع على الأصول.

---

[١] انظر: العبيدي، **الشاطبي ومقاصد الشريعة**، ص ١٧.

[٢] انظر: التنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ص ٤٦.

[٣] انظر: التنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ص ٤٦؛ وينظر: الريسُوني، أحمد، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، تقديم: طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥م، ص١٠٩؛ وبتوا، حسان بن نور بن عبدالقادر، **اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية "جمعاً ودراسة"**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ٢٠١٤م، ص٢٢.

- أبو عبد الله المقري المتوفى سنة (٧٥٩هـ): وهو تلمساني أيضاً، صاحب الكتاب الجليل "قواعد الفقه" وغيره.
- شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مرزوق الخطيب التلمساني (ت:٧٨١هـ): فقيه وجيه خطيب، من أعيان تلمسان، تولى أعمالاً علمية وسياسية، له عدة كتب منها: شرح عمدة الأحكام.

تلاميذه :

أخذ عن أبي إسحاق الشاطبي جماعة من أعلام غرناطة، منهم [١]:

- أبو يحيى بن محمد بن عاصم (ت:٨١٣هـ): العلامة الشهيد في ساحة المعركة، ويوصف بأنه: صاحب الإمام أبي إسحاق الشاطبي ووراث طريقته.
- أبو بكر القاضي بن عاصم (ت:٨٢٩): صاحب المنظومة الفقهية الشهيرة "تحفة الحكام".
- أبو عبد الله محمد البياني[٢]: عرفه التنبكتي: «الأستاذ الأندلسي الغرناطي، أخذ عن الإمام أبي إسحاق الشاطبي، وعنه القاضي الوزير أبو يحيى ابن عاصم، ونقل عنه في شرح التحفة»[٣].
- أبو عبد الله محمد بن محمد بن علي بن عبد الواحد المجاري الأندلسي (ت:٨٦٢هـ): صاحب برنامج المجاري، درس على الشاطبي كتاب سيبويه.

وفاته:

أجمع المؤرخون على أن وفاته كانت يوم الثلاثاء الثامن من شعبان سنة تسعين وسبعمائة[٤].

آثاره:

من أهم مؤلفاته:

- المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية. (مطبوع في عشرة أجزاء) تحقيق: مجموعة محققين.

---

[١] الشاطبي، **فتاوى الإمام الشاطبي**، ص٥٥؛ والتنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ص ٤٩؛ وينظر: الريسُوني، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، ص١٠٩؛ وبتوا، **اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية**، ص٢٢.

[٢] لم أجد له تاريخ وفاة له.

[٣] التنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ص ٤٨.

[٤] الشاطبي، **فتاوى الإمام الشاطبي**، ص ٥٥ ؛ والتنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ص ٤٩ .

- الإفادات والإنشادات. (مطبوع)، تحقيق: محمد أبو الأجفان.
- الموافقات في أصول الأحكام. (مطبوع). تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد.
- الاعتصام. (مطبوع).
- فتاوى الإمام الشاطبي. (مطبوع)، جمعها: محمد أبو الأجفان.
- الأصول العربية. (مفقود).
- الاتفاق في علم الاشتقاق. (مفقود).

التعريف بالمقاصد الشافية

يُعدُّ كتاب "المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية" للإمام الشاطبي من أوسع شروح الألفية، وأضخمها، وأغزرها مادةً وعلماً، ولقد بذل في شرحه جهداً كبيراً، وهو شرح رفيع المكانة، جليل القدر، إذ تميّز بعمق التفكير النحوي، وجودة التحليل، فضلاً عمّا امتاز به من موسوعية أحاطت بجل مسائل النحو.

قال التنبكتي عن الكتاب: «لم يؤلف عليها ــ أي على الألفية ــ مثله بحثاً وتحقيقاً فيما أعلم»[1].

فقد قامت جامعة أم القرى في المملكة العربية السعودية ممثلة بأعضاء معهد البحوث العلمية، ومركز إحياء التراث، بتحقيق هذا الشرح، إلا أن رحلة تحقيقه أخذت وقتاً طويلاً بدءاً من عام ١٩٨٣م، بسبب مشكلات أعاقتهم من انتهاء عقود بعض المحققين، ووفاة بعضهم، ونتيجة لذلك اضطرّ المركز بتكليف آخرين للقيام بتحقيقه، وتمَّ إنجازه عام ٢٠٠٧م، على يد أعضاء هيئة التدريس بجامعة أم القرى .

ووقع الكتاب في عشرة أجزاء:

الجزء الأول: حققه الدكتور عبدالرحمن بن سليمان العثيمين، وهذا الجزء يبدأ من مقدمة الشاطبي، وينتهي في باب الابتداء، وعدد صفحات هذا الجزء (٦٤٤) صفحة.

الجزء الثاني: حققه الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا، ويبدأ بتكملة باب الابتداء وينتهي في باب الفاعل، وعدد صفحاته (٦٢٠) صفحة.

الجزء الثالث: حققه الأستاذ الدكتور عياد بن عيد الثبيتي، ويبدأ من باب نائب الفاعل وينتهي في باب حروف الجر، وعدد صفحاته (٧١٣) صفحة.

---

(١) التنبكتي، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، ص٤٨.

الجزء الرابع: تحقيق مشترك بين الدكتورين: الأستاذ الدكتور محمد إبراهيم البنا والأستاذ الدكتور عبد المجيد قطامش، ويبدأ من باب الإضافة وينتهي في باب النعت، وعدد صفحاته (٦٩٧) صفحة.

الجزء الخامس: حققه الأستاذ الدكتور عبد المجيد قطامش، ويبدأ من باب التوكيد وينتهي في باب ما لا ينصرف، وعدد صفحاته (٧٠١) صفحة.

الجزء السادس: حققه الدكتور عبد المجيد قطامش، ويبدأ من باب إعراب الفعل وينتهي في باب كيفية تثنية المقصور والممدود، وعدد صفحاته (٤٨٥) صفحة.

الجزء السابع : حققه الدكتور محمد إبراهيم البنا، والدكتور سليمان بن إبراهيم العايد، والدكتور السيد تقي، ويبدأ بجمع التكسير وينتهي بالنسب، وعدد صفحاته (٦٠٢) صفحة.

الجزء الثامن: حققه الدكتور محمد إبراهيم البنا، ويبدأ من الوقف وينتهي في باب زيادة همزة الوصل، وعدد صفحاته (٥١٦) صفحة.

الجزء التاسع: حققه الدكتور محمد إبراهيم البنا، ويبدأ من باب البدل وينتهي في باب الإدغام، وعدد صفحاته (٤٩٦) صفحة.

الجزء العاشر: وهذا الجزء عبارة عن فهارس للأجزاء السابقة، وهو من عمل الدكتور عياد الثبيتي، وعدد صفحاته (٤٥٥) صفحة .

وكان منهجه في الشرح أن يضع عنواناً للموضوع، ثم يأتي بتوطئة أو بمقدمة يتكلم فيها عن الموضوع، ثم يأتي بالأبيات فيتناولها من حيث الإعراب لبعض ألفاظ البيت في أغلب الأحايين، وتفسير معانيها عندما يجد في الأبيات لبساً أو غموضاً، ومن ثم يقوم بشرح الموضوع ، ويأتي بآراء العلماء و يستدل عليها إما موافقاً أو معارضاً أو مناقشاً، وهذا يتضح من خلال شرحه للألفية، قال المحقق: « كان معنياً بشرح مفرداتها وبيان دلالتها ومدى مطابقتها للمعنى المراد، كما حَرص على إعراب أبيات الألفية، والتنبيه على مشكلات تراكيبها، هذا فيما يتصل بلفظها ونسج عبارتها»[1].

---

[1] الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت:٧٩٠هـ)، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: مجموعة محققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي/جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م، ص٢٠.

مفهوم الاعتراض وجهود النحاة فيه

الاعتراض في اللغة :

لقد ورد لفظ الاعتراض في المعاجم اللغوية بمعان كثيرة، أهمها: الإظهار، والمنع، وعدم الاستقامة. قال الرازي: «عرض الشيء (فأعرض) أي: أظهره فظهر فهو كقولهم: كبَّه فأكبَّ وهو من النوادر، وقوله تعالى: {وَعَرَضْنَا جَهَنَّمَ يَوْمَئِذٍ لِّلْكَافِرِينَ عَرْضاً} [الكهف: الآية١٠٠] أي: أبرزناها حتى نظروا إليها (فأعرضت) هي أي استبانت وظهرت»[١]. وقال ابن منظور: «عرض الشيء يعرض واعترض: انتصب ومنع وصار عارضا كالخشبة المنتصبة في النهر والطريق ونحوها تمنع السالكين سلوكها. ويقال: اعترض الشيء دون الشيء أي حال دونه. واعترض الشيء: تكلفه. وأعرض لك الشيء من بعيد: بدا وظهر، وأنشد[٢]:

إذا عرضت داويَّة مدلهمَّة وغرَّد حاديها، فرَين بها فِلْقا

أي بَدتْ. وعَرَضَ له أمر كذا أي ظهر، وعرضت عليه أمر كذا وعرضت له الشيء أي أظهرته له وأبرزته إليه»[٣].

ويبدو أنَّ هذين المعنيين اللُّغويين (المنع، وعدم الاستقامة) الأقربان إلى المعنى الاصطلاحي في هذا البحث[٤].

الاعتراض اصطلاحاً:

الاعتراض في الاصطلاح: «حُجة، أو دليل يراد به بيان استحالة مذهب أو رأي ما»[٥]؛ لأنّ كثيراً من الاعتراضات إنّما تساقُ لبيان خطأ بعض الآراء، أو قصورها. وقيل أيضاً إنَّ الاعتراض هو: «مقابلة الخصم في كلامه بما يمنعه من تحصيل مقصودة بما باينه، أو ممانعة الخصم بمساواته فيما يورده، أو هو ردُّ كلامٍ في الأصول أو الفروع عن الاستقامة لدليله بحجّةٍ أو استدلال عقلي أو نقلي»[٦].

---

[١] الرازي، زين الدين بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت: ٦٦٦هـ)، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا ، ط٥، ١٤٢٠هـ، ص٢٠٥ .

[٢] البيت لسويد بن كراع العُكلي (ت: ١٠٥هـ)، انظر: ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ)، **إصلاح المنطق**، تحقق: محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي، ط١، ١٤٢٣هـ، ٢٠٠٢ م، ص٢٢.

[٣] ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي (ت:٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ، (١٦٨/٧).

[٤] انظر: علي، حسّان محمد، **اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية "دراسة نحوية"**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١، ص٢٨ .

[٥] مجمع اللغة العربية، **المعجم الفلسفي**، القاهرة، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ، ص١٥.

[٦] رشيد، غريب بن ياسين، **اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التلميح**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧ه، رسالة ماجستير، ص٢٥.

إذن يمكن القول: إنّ الاعتراض هو إقامة الدليل على خلاف ما أقامه عليه الخصم، حُجَّة يُعارض بها التَّأكيد، أو قدَّم اعتراضًا على رأي مناظره .

وتبرز بعض المصطلحات في هذا السّياق، وقد تختلط في الاستعمال؛ نحو: التّعقُّبات، والاستدراكات، والمآخذ، إلا أنّ الفرق جليّ بينها [١]:

فالتّعقُّبات : هي تتبُّعٌ قصديٌ لأخطاء مؤلّفٍ ما، لغرض معلوم أو مجهول؛ وذلك نحو: تعقُّبات أبي حيان لابن مالك، فقد كان أبو حيان ينتقص ابن مالك، ويتتبّع هناته وأخطاءه، قال ابن منظور: واسْتَعْقَبْتُ الرجلَ، وتَعَقَّبْتُهُ إذا طلبت عورته وعثرته[٢].

وأمّا الاستدراكات: فهي زيادةٌ أو إضافة على ما ذكره مؤلّف أو مصنِّفٌ لعدم علمه به، أو أنّه نتاجٌ للبحث العلمي، والاستقراء الجيّد؛ وذلك نحو : استدراكات الزبيدي على سيبويه، واستدراكات السيرافي على سيبويه، قال ابن منظور: « واستدرك الشيء بالشيء، حاول إدراكه به»[٣].

وأمّا المآخذ : فهي نوعٌ من التّعقُّبات، والاستدراكات، وهي أشمل؛ وذلك نحو: مسائل الغلط للمبرد، قال ابن منظور: «آخذه بذنبه مؤاخذة، أي عاقبه، وفي التنزيل العزيز: {فكُلًّا أخذنا بذنبه} [العنكبوت: الآية٤٠]، وقوله أيضاً: {ربَّنَا لا تُؤَاخِذنا إنْ نَسِينَا أو أخْطَأنَا} [البقرة: الآية ٢٨٦]»[٤].

منشؤها وأسبابها:

ينشأ الاعتراض من محاولة المؤلف أو الشارح شرح كلام مصنِّفٍ، ذلك لأنَّه يسعى إلى الفهم الحقيقي للنص، فيظهر له في هذا النص ما هو مخالف لرأيه، أو لآراء جمهور العلماء، أو للنقل الصحيح من سماع أو قياس وغيرهما، فيَعْترِضُ على المصنف، ويبين الرأي الذي يراه صحيحاً، مُستجْمِعاً أنسب الردود، وأقوى الحجج، وأوضح الشواهد، ولهذه الاعتراضات أسباب عديدة، من أهمها[٥]:

أولاً: الاختلاف في النظر إلى أصول القواعد، وذلك كتقديم السماع على القياس عند أحد العلماء، أو العكس، وما الخلاف بين البصريين والكوفيين إلا نتاج هذا الاختلاف.

---

[١] انظر: علي، حسّان محمد، **اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية "دراسة نحوية"**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١، ص٣٠ .

[٢] ابن منظور، **لسان العرب**، (١/ ٦١٧).

[٣] المصدر نفسه: (١٠/ ٤٢١).

[٤] المصدر نفسه: (٤٧٣/٣).

[٥] انظر: علي، حسّان محمد، **اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية "دراسة نحوية"**، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١، ص٣٢ .

ثانياً: التشدد في الأخذ عن قبائل عربية مشهورة بالفصاحة، في حين يتساهل أخرون فيعتمدون على اللغات الضعيفة، أو الأقل فصاحة.
ثالثاً: الاختلاف في فهم النص وتفسيره.
رابعاً: اعتماد بعض المذاهب على شاهد نحوي وحيد في المسألة.

وللوصول إلى نقطة البداية للاعتراض في مؤلفات النحاة والصرفيين، يجب الرجوع إلى بداية التأليف النحوي والصرفي، كان سيبويه تلميذ الخليل أول من ألف كتاباً يجمع علوم النحو، وما أن ظهر كتاب سيبويه حتى انبرى العلماء إلى تناول الكتاب بالشرح والتحليل والتمحيص، وأقبل عليه المتعلمون ينهلون من علمه ويدرسون مسائله، ومع كل هذا الاهتمام في (الكتاب) إلا أنه قد اعترض بعض الأقدمين على سيبويه، منهم[١]:

ابن الطراوة الذي كان معنياً بكتاب سيبويه، عارفاً قدره في النحو، ولكن ذلك لم يمنعه من الاعتراض على سيبويه .

والمبرد الذي غلَّط فيه سيبويه في كثير من المواضع من الكتاب (مسائل الغلط)، مما أثار حفيظة كثير من العلماء الذين ينظرون لسيبويه بنوع من التقدير والإجلال، وكثير من الهيبة والاحترام، ينظرون إليه على أنه بعيدٌ عن النقد والاعتراض في النحو، فتناولوا كتاب المبرد بالنقد والتفنيد والاعتراض عليه أيضاً[٢].

ومن ذلك أيضاً: كتاب ابن ولاَّد (الانتصار لسيبويه على المبرد)، وكتاب ابن درستويه (النصرة لسيبويه على جماعة النحويين)، وأبو سعيد السيرافي في شرحه لكتاب سيبويه، وغير ذلك الكثير، مما شجع العلماء على تناول العلوم بشيء من الدراسة والمراجعة وكل ذلك أنتج لنا علماً غزيراً، جديراً بالبحث العلمي الموضوعي[٣].

أنواع الاعتراضات النحوية:

الاعتراضات النحوية كثيرة، منها:

- في التعريفات.
- الحدود.
- العوامل.
- العلل.
- في العبارة والصياغة.
- في السماع.
- في القياس.
- في الشاهد.
- في القاعدة النحوية.
- في ترتيب المسائل.

---

[١] انظر:**اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية "دراسة نحوية** المرجع نفسه، ص٣٢ .
[٢] المرجع نفسه، ص٣٢ .
[٣] انظر: علي، **اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية "دراسة نحوية"**، ص٣٢ .

جهود النحاة في الاعتراضات:

أسهمت الاعتراضات في نضج الصناعة النحوية، وتماسك قواعدها وأصولها، ومن أنواع الاعتراض التي كان للنحاة دور كبير في المشاركة فيها، ما يلي:

أولاً: المناظرات والمحاورات[١]:

المناظرة في الاصطلاح: «تردد الكلام بين شخصين يقصد كل واحد منهما تصحيح قوله وإبطال قول صاحبه مع رغبة كل منهما في ظهور الحق»[٢].

ومن أبرز هذه المناظرات والمحاورات[٣]:

- المناظرة المشهورة بين سيبويه والكسائي، وهي ما تسمى بالمسألة الزنبوريَّة.
- مناظرة بين المازني والفرَّاء حول حذف لام الأمر.
- مناظرة بين المبرد وثعلب.

ثانياً: ردود النحويين بعضهم على بعض[٤]:

ومن تلك الردود:

- ردّ المبرد على سيبويه، المعروف بـ (مسائل الغلط).
- ردّ ابن ولَّاد على المبرد انتصاراً لسيبويه.

ثالثاً: بعض الدراسات الحديثة:

- رشيد، غريب بن ياسين، **اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التلميح**، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧ه.
- الطلحي، عبدالرحمن بن مردد بن ضيف الله، **الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي**، (رسالة دكتوراة)، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٣.
- عرب، سلوى محمد عمر، **المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك**، (بحث منشور)، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، مجلة العلوم، العدد السابع عشر، ١٤٣١هـ.

---

[١] رشيد، غريب بن ياسين، **اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التلميح**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧ه، رسالة ماجستير، ص٢٧.

[٢] الزاكي، محمد آدم الزاكي، **مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري**، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥هـ، (٥/١) .

[٣] ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله الأنصاري (ت: ٥٧٧هـ)، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، (٥٧٦/٢)؛ والطنطاوي، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، ص٤٨.

[٤] رشيد، غريب بن ياسين، **اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التلميح**، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧ه، رسالة ماجستير، ص٢٧.

- علي، حسّان محمد، **اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية "دراسة نحوية"**، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١م.
- بتوا، حسان بن نور بن عبدالقادر، **اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم في المقاصد الشافية جمعا ودراسة**، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، السعودية، ٢٠١٤م.

الدراسات السابقة

لقد استفدت من هذه الرسائل والبحوث العلمية في رسالتي هذه، كونها تتشابه مع دراستي في بعض جوانب اعتراضات الشاطبي على ابن مالك كدراسة د. سلوى **(المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك)**، وبعضها يتعلق بالإمام الشاطبي في جوانب أخرى، وبعضها لم أسمع بها إلا في يوم المناقشة، ممَّا أنبهني إليها المناقشون من خلال المناقشة، وهذه الدراسة هي دراسة الضيحان التي تحمل عنوان رسالتي نفسه، المسمى بـ**(اعتراضات الشاطبي على ابن مالك في (المقاصد الشافية) جمعاً ودراسةً)**، ومن باب الأمانة العلمية التي لا بدَّ من ذكرها ضمن الدراسات السابقة، وكذلك هناك رسائل وبحوث أخرى تتعلق بالإمام الشاطبي، ومن أهم هذه الدراسات التي لها صلة بالشاطبي:

أولاً: **اعتراضات الشاطبي على ابن مالك في (المقاصد الشافية) جمعاً ودراسة**، د. سليمان بن علي الضيحان، رسالة دكتوراة، جامعة الإمام محمد بن سعود، ٢٠١٣م.

ثانياً: **اعتراضات الشاطبي على آراء ابن خروف النحوية والصرفية في كتاب المقاصد الشافية**، حسن بن أحمد حسن العلوي الزهراني، رسالة ماجستير، ١٤٣٣هـ .

ثالثاً: **اعتراضات الشاطبي على آراء أبي العباس المبرّد النحوية والصرفية في كتاب " المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية"**، أشواق سليمان عبدالرحمن البراهيم، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٣٦هـ.

رابعاً: **اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية "جمعاً ودراسة"**، بتوا، حسان بن نور بن عبدالقادر، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ٢٠١٤م.

خامساً: **اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية "دراسة نحوية"**، حسان محمد علي تايه، رسالة ماجستير، غزة، ٢٠١١م.

سادساً: **اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التوضيح**، غريب بن ياسين بن رشيد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ١٤٢٧هـ.

سابعاً: **المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك**، د. سلوى محمد عمر عرب، بحث منشور ، جامعة الملك بن عبدالعزيز، مجلة العلوم العربية، العدد السابع عشر شوال ١٣٣١ه.

ثامناً: **ما أَصْلَحَهُ الشُّرَّاحُ منْ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ**، الحندود، إبراهيم بن صالح بن مد اللَّه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، بحث غير منشور.

الفصل الأول

الاعتراضات في المسائل السماعية

السماع

يعدُّ السماع عند النحاة الأصل الأول من أصول النحو، وهو مقدم على غيره من الأدلة، بل إن الأدلة الأخرى لا تقوم إلَّا على السماع، وقبل الدخول إلى المسائل للفصل الأول، من المفيد أن نعرض تعريفاً للسماع ثم بعد ذلك ندخل إلى دراسة المسائل.

السماع: لغة: تدور معاني السماع اللغوية حول النسبة إلى المسموع والإصغاء والإنصات[١].

اصطلاحا:

عرَّفه أبو البركات الأنباري بقوله: «الكلام العربي الفصيح، المنقول النقل الصحيح، الخارج من حدّ القلة إلى حدّ الكثرة[٢]، وفسّره السيوطي بقوله: «ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته»[٣]، و« الأخذ المباشر للمادة اللغوية عن الناطقين بها»[٤].

مصادر السماع:

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته.

ليس من شك في أن القرآن الكريم هو النص الوحيد الموثوق كل الوثوق، يقول الفراء: وهو لب كلام العرب وزبدته وواسطته. وقد أجمع النحاة على جواز الاحتجاج في العربية بالقراءات القرآنية مالم تخالف قياساً معروفاً[٥]. بل لو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه[٦].

ثانياً: الحديث النبوي: وقد اختلف النحاة في الاحتجاج به على أقوال[٧]:

---

(١) يُنْظَر: ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني (ت: ٣٩٥هـ) **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م، مادة(سمع)؛ وابن منظور، محمد بن مكرم (ت: ٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر- بيروت، ط٣، مادة(سمع)؛ والشريف الجرجاني، علي بن محمد، (ت: ٨١٦هـ) **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، مادة(سمع)؛ والزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، (ت: ١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، مادة (سمع)؛ ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة، مادة (سمع).

(٢) يُنْظَر: الأنباري، أبو البركات (ت:٥٧٧هـ)، **لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١م، ص ٨١.

(٣) السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر جلال الدين(ت: ٩١١هـ)، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٩٨٩، ص ٦٧.

(٤) أبو المكارم، علي، **أصول التفكير النحوي**، دار غريب، ط١، ٢٠٠٦م، ص ٣٣.

(٥) عرب، **المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك**، ص١٩٣.

(٦) السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، ص١٥.

(٧) انظر: المختار، أحمد عبدالحميد عمر، **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، ٢٠٠٨م، ص٣٥؛ وانظر: الحديثي، خديجة، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد، بغداد، ١٩١٨م، ص١٩.

القول الأول: المنع: يرى أصحاب هذا القول عدم حجيّة الحديث مطلقا لتطرق الاحتمال أنه ليس من لفظ النبي (صلى الله عليه وسلم)، وعلى رأسه ابن الضائع، وأبو حيان.

القول الثاني: الجواز مطلقاً: يرى أصحابه أن عدم احتجاج النحاة بالحديث، أو قلة ذلك، ليس دليلا على عدم الجواز، وهو مذهب ابن خروف، وابن مالك، وابن هشام.

القول الثالث: التوسط: يرى أصحاب هذا القول التوسط بين المذهبين السابقين، فجوز الاحتجاج بالأحاديث التي أُعتني بنقل ألفاظها؛ وذلك بعض أن قسّم الأحاديث –بهذا الاعتبار– إلى قسمين. ورأس هذا الذهب الشاطبيّ، إذ يقول: «وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية»[١].

ثالثاً: كلام العرب: هو المصدر من المصادر المادة اللغوية التي يحتج بها في بناء النحو وإقامة أصوله، والمقصود به « ما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيتهم»[٢]، وما أثر عنهم من شعر ونثر قيل قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة، وشاع اللحن بكثرة الأعاجم والمولدين.

وقد اعتمد النحاة على كلام العرب، وجعلوه الأساس الأول في التعقيد النحوي؛ لإمكان تثبيت قواعد النحو، وقد أبرز الشاطبي مدى اهتمام النحاة بكلام العرب بقوله: «النحاة أشد توقيراً لكلام العرب، وأشد احتياجاً عليه ممن يغمز عليهم بما هم منه بُراء، فهم أحق أن ينسب إليهم المعرفة بكلام العرب، ومراتبه الفصاحة»[٣].

وقد سار الشاطبي على هذا المنهج في توقيره لكلام العرب، ويرى في مكان آخر أنه لا يجوز لنا أن نخالف ما التزمته العرب، فلا يُلتفت إليه، ولو كان سيبويه[٤].

وبعد الحديث عن السماع بشكل سريع، سيقوم الباحث بعرض المسائل حسب تصنيفها في الألفية، ومناقشتها، وذلك بإيراد أقوال العلماء في المسألة الواحدة، ومن ثم ترجيح ما يظهر لي رجحانه.

---

[١] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٠١/٣).
[٢] السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، ص٣٣.
[٣] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٥٧/٣).
[٤] المصدر نفسه، (٨٨/٣).

المسألة الأولى

صلة أل الموصول الاسمي بالفعل المضارع

التوطئة

قال ابن مالك[1]:

وَصفَةٌ صَرِيْحَةٌ صِلَةُ أَلْ وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ

هذه أهم مسألة وقع فيها الخلاف بين ابن مالك وغيره من النحويين، إذ يجوز عنده دخول (أل) الموصولية على معرب الأفعال لكنه قليلٌ، فلم يحكم عليه بكونه شاذاً، ولم يجعل (أل) الموصولة علامة على الاسمية، قال الإمام الشاطبي: « وظاهر إطلاق الناظم يقتضي جواز وصلها بالمضارع اختياراً لكن على قلةٍ؛ لأنَّه قال: (وكونها بمعربِ الأفعال قَلْ)، ولم يقُلْ شذَّ ولا ندرَ، ولا ما كان يعطي معنى عدم القياس كما قال في الأبيات السابقة: (وليتي ندرا) و (وليسي قد نُظِم) و (ولاضطرار كبنات الأوبر)، وعادته قد استقرَّ أن يأتي بلفظ القِلة، حيث يكون ذلك القليل جائزاً في الكلام وغيره أحسن منه»[2].

نص الاعتراض:

جعل الإمام الشاطبي هذا الرأي من المذاهب الواهية ولا يؤخذ به، قال: « وبالجملة فهذا المذهب من المذاهب الواهية التي يجِبُ ألاَّ يُلتفتَ إليها، وقد بيَّنتُ هذه المسألة بما هو أوسع من هذا وأشفى للصَّدر في "باب الضَّرائر من أصول العربية"[3]، ولم أرَ أحداً من شُيُوخنا الحُذَّاق ممَّن سمعتُ كلامه في المسألة يرتضي ما ارتضاهُ ابنُ مالكٍ ولا يُسَلِّمُهُ »[4].

دراسة المسألة:

هذه المسألة من المسائل المختلف فيها بين النحاة، وهي على ثلاثة مذاهب:

يرى البصريين أنَّ وصل الألف واللام بالفعل المضارع من الشذوذ، وهذا عند جمهور البصريين مخصوص بالشعر[5]، وما جاء من ذلك فهو محض خطأٍ، وشاذّ، جاء اضطراراً، لا يقاس عليه، وينبغي الاحتراز عنه، وهو قليلٌ عندهم في الاستعمال، لا يُعتدُّ به، ولم يوجد منه إلاَّ

---

[1] ابن مالك، محمد بن عبد الله جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، **الألفية**، دار التعاون، ص١٥.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٨٦/١).

[3] كتاب "أصول العربية" وهو أحد مؤلفات الإمام الشاطبي.

[4] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٩٩/١).

[5] ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ــ القاهرة، دار مصر، ط٢٠، ١٤٠٠هـ ــ ١٩٨٠م، (١٥٦/١).

في الشعر، قال ابن هشام: وهذا «خَاص بالشعر خلافًا للأخفش وَابْن مَالك»[1]، وقد ذهب ابن السراج إلى أنَّ الشاعر احتاج إلى رفع القافية قلب الاسم فعلاً وهو من أقبح ضرورات الشعر[2].

إنَّ دخول الألف واللام على الفعل شاذّ، وأجمعوا على أن استعمال مثل هذا خطأ لشذوذه قياسًا واستعمالاً، وإنَّما جاء هذا لضرورة الشعر، والضرورة لا يقاس عليها، فسقط الاحتجاج به[3].

أمَّا الكوفيون فلم يقصروا دخول (أل) بمعنى الذي على الفعل المضارع، بل جوَّزوا دخولها على الفعل الماضي أيضاً، قال ابن الأنباري في مسألة القول في علّة بناء (الآن): «ذهب الكوفيون إلى أن (الآن) مبنيّ؛ لأنَّ الألف واللام دخلتا على فعل ماضٍ من قولهم: آن يَئِينُ، أي حان، وبقي الفعل على فتحته ... فاحتجوا بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك؛ لأنَّ الألف واللام فيه بمعنى الذي، ألا ترى أنَّك إذا قلت (الآن كان كذا) كان المعنى: الوقت الذي آن كان كذا، وقد تُقَامُ الألف واللام مقام الذي لكثرة الاستعمال طلبًا للتخفيف، قال الفرزدق[4]:

ما أنت بالحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ ولا البَلِيغ ولا ذِي الرَّأي والجَدَلِ

ومحل الاستشهاد بالبيت قوله:(الترضى) حيث دخلت (أل) الموصولة على الفعل المضارع .

وقال الآخر[5]:

يقول الخَنَا وأبغض العُجْمِ نَاطِقًا إلى ربِّنَا صوت الحمار اليُجَدَّعُ

ويستخرج اليربوع من نَافِقَائِهِ ومن جُحره بالشّيحة اليَتَقَصَّعُ

---

(1) ابن هشام، عبد الله بن يوسف جمال الدين (ت: ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر/ دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ص٧٢؛ وابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (١/ ١٥٢)؛ وابن هشام، **شذور الذهب**، ص١٦.

(2) ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري النحوي (ت: ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت، ص٥٧؛ وانظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧م، (٣١/١).

(3) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (١٢٢/١).

(4) البيت من البسيط، وهو للفرزدق، وليس في ديوانه، انظر: في **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين**، (٤٢٤/٢)؛ **وشرح الكافية الشافية** لابن مالك، (١٦١/١)؛ **وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (٢٨٤/١)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (١٣٩/١).

(5) البيت من الطويل من أبيات سبعة أوردها أبو زيد الأنصاري، في كتابه **النوادر في اللغة**، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٩٨١م ــ ١٤٠١هـ، ص٢٧٦، ونسبها إلى ذي الخرق الطهوي، وهو شاعر جاهلي.

أراد (الذي يُجَدَّعُ، والذي يَتَقَصَّعُ) فكذلك ههنا في (الآن)، وبقي الفعل على فتحته، كما روي عن النبي ــ صلى الله عليه وسلم ــ (أنَّه نَهَى عَنْ قِيلَ وقالَ)، وهما فعلان ماضيان، فأدخل عليهما حرف الخفض وبَقَّاهما على فتحهما، وكذلك قولهم : من شَبّ إلى دَبَّ، بالفتح؛ يريدون من أن كان صغيرًا إلى أن دَبَّ كبيرًا، فَبَقُّوا الفتح فيهما، فكذلك ههنا»[1].

وبعضهم جعل (أل) موصولية كما قال به الأخفش، قال: «هي موصولة، وليس للتّعريف؛ لأنَّها لمَّا كانت بمعنى الذي وصلت بصلتها» [2].

بينما كان لابن مالك رأي مختلف في المسألة، يرى أنَّ الألف واللام ليس من خاصية الاسم، وقد توصل بالفعل المضارع لكن قليلاً، كما في قوله: (وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَالِ قَلْ)، وإشارته إلى ما جاء في الشعر الذي ذكره الكوفيون، وبالإضافة إلى ما ذكره ابن مالك في كتبه ومن ذلك نحو ما أنشده من قول الشاعر[3]:

وَلَيْسَ <u>اليرى</u> للخل مثل الَّذِي يرى لَهُ الْخلّ أهلا أن يعد خَلِيلًا

وقول الآخر[4]:

ما <u>كاليرُوحُ</u> ويَغْدُو لاهِيًا مَرِحا مُشَمِّرًا يستديمُ الحزمَ ذو رَشَدَ

فهذه المواضع تقتضي أنَّ الوصلَ بالمضارع جاء في الكلام، ويجوز القياس فيه قليلاً في الكلام، وقد صرَّح بهذا المعنى في كتابه (شرح التسهيل)، فقال: «وعندي أنَّ مثلَ هذا غيرُ مخصوصٍ بالضرورة لتمكن قائل الأول أن يقول:

ما أنت بالحَكَمِ المرْضي حُكُومَتُهُ

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول:

إلى رَبِّنَا صوتُ الحمار يُجدعُ

ولتمكن قائل الثالث من أن يقول:

مَا من يَرُوحُ وَيَغْدُو لاهياً فرحا

---

[1] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٤٢٤/٢) .

[2] الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت:١٣٣١ه)، **الدُررُ اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٩هـ /١٩٩٩م، (١٥٧/١).

[3] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة في **شرح الأشموني**، (١٥١/١)؛ والشنقيطي، **والدُررُ اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، ص١٥٨؛ **وشرح التسهيل لابن مالك**، (٢٠١/١).

[4] البيت من البسيط، وهو بلا نسبة أيضاً في كتاب السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين (ت: ٩١١هـ)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية/ مصر، (٣٣٢/١)؛ **وشرح التسهيل لابن مالك**، (٢٠١/١).

ولتمكن قائل الرابع من أن يقول:

وَما من يرى للخل مثل الَّذِي

فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعتهم ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار، وقال: أيضاً فمقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف، فمنعوها ذلك حملاً على المعرفة؛ لأنَّها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم لفاعل وشبهه من الصفات، ثم كان في التزام ذلك إيهام إنَّ الألف واللام معرفة لا اسماً موصولاً، فقصدوا التنصيص على المغايرة المعرفة، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع، فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه، وكشف ما لا يصلح خفاؤه، استحق أن يجعل مما يحكم فيه بالاختيار ولا يخص بالاضطرار»[1].

يقول الإمام الشاطبي: هذا ما احتجَّ به ابن مالك في مسألته، وقد بنى الاحتجاج فيها على ثلاثةِ أشياء[2]:

أحدها: أنَّ الضَّرورة الشِّعرية إنَّما تُعدُّ ضرورة لم يمكن تحويل العبارة إلى ما ليس بضرورة، فإن أمكن ذلك عُدّت من قبيل ما جاء في الكلام.

والثاني: القياس على سائر الموصولات.

والثالث: قصدُ التَّفرقة بين الألف واللَّام المُعَرِّفة والموصولة ورفع اللَّبس.

ومن ردود الإمام الشاطبي على أنَّ ما ذهب ابن مالك إليه باطلٌ من أوجه[3]:

أولاً: أن النحاة قد أجمعوا على عدم اعتبار هذا المنزع، وعلى إهماله في النظر القياسي جملة، ولو كان معتبراً لنبهوا عليه.

ثانياً: أن الضرورة لا تعني عند النحويين أنه لا يمكن في الموضع غير ما ذكر؛ لأنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن يعوض من لفظها غيره، دليل ذلك الراء في كلام العرب، فإنها من الشياع في الاستعمال بمكان لا يُجهل، ولا يكاد ينطق أحد بجملتين تعريان عنها، وقد هجرها واصل بن عطاء (ت:١٣١هـ) لمكان لثغته فيها، بل كان يناظر الخصوم ويخطب على المنبر فلا يُسمع في نطقه راءٌ، حتى صار مثلاً، وإنَّ الضرورة الشعرية لهي أسهلُ من هذا بكثير، وإذا كان الأمر هكذا أدى إلى انتفاء الضرورة في الشعر وذلك خلاف الإجماع، وإنما معنى

---

[1] **شرح التسهيل لابن مالك**، (٢٠٢/١)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٨٨/١).
[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٨٩/١) .
[3] المصدر نفسه: (٤٩١/١ ــ ٤٩٩) .

الضرورة أنَّ الشاعر قد لا يخطر بباله إلا لفظة ما اقتضت ضرورة النطق بها في ذلك الموضع زيادة أو نقصاً أو غير ذلك، في الوقت الذي قد يتنبه غيره إلى أن يحتال في شيءٍ يزيل تلك الضرورة.

ثالثاً: أنَّهُ قد يكون للمعنى الواحد أكثر من عبارة بحيث يلزم في إحداها ضرورة ولكنها هي المطابقة لمقتضى الحال، وهنا يرجع الشاعر إلى الضرورة؛ لأنَّ اعتناء العرب بالمعاني أشد من اعتنائهم بالألفاظ، وإذا تبيَّن في موضع ما أنَّ ما لا ضرورة فيه يصلح هنالك، فمن أية جهة يعلم أنَّه مطابق لمقتضى الحال؟.

رابعاً: أنَّ العرب قد تأبى الكلام القياسي لعارض زحاف فتستطيب المزاحف دون غيره أو بالعكس فتركب الضرورة لذلك .

الترجيح في المسألة :

يمكن القول إنَّ ابن مالك خالف النحاة بالقول بالجواز، ووافق في ذلك الكوفيين والأخفش، غير أنَّه يخالفهما بالقول بالقلة، وقصر ذلك على الشعر فقط كما في النصوص المنقولة، قال الإمام الشاطبي: « وأمَّا (أل) فهي أداة التعريف المُعبَّر عنها بالألف واللَّام... فمختصةٌ بالأسماء على جميع وُجُوهها من كونها لتعريف العَهد أو الجنس أو زائدةً أو موصولة أو غير ذلك من أقسامها، وذلك أنَّ المقصود بها التَّعريف، والفعل لا يتعرَّفُ؛ لأنَّ مدلوله جنسٌ، فهو أبداً مُبهمٌ في جنسه»[1]، ولذلك وصل الألف واللام بالفعل المضارع لا يأتي في سعة الكلام، وإنَّما مقتصر ذلك في الشعر فقط، وكان الشاطبي محقاً في اعتراضه على ابن مالك، والأصحُّ ما ذهب الإمام الشاطبي مذهبَ جمهور النحاة في المسألة.

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٦/١).

المسألة الثانية

مجيء جواب شرط المضارع فعلاً ماضياً

التوطئة:

قال ابن مالك[1]:

وَمَاضِيَيْنِ أوْ مُضَارِعَيْنِ ... تُـــلـــفِيْهِمَ أوْ مُتَـخَـــالِـفَـيْنِ

تقتضي جميع أدوات الشرط جملتين ترتبط إحداهما بالأخرى تُسمّى أولاهمـــا شَـــرْطاً أو فعل الشرط، والأخرى جزاءً أو جواب الشرط، ولا تكون جملـــة الـــشرط إلا متـــصدّرةً بفعـــل متصرّف حكمه ــ بعد الأدوات العاملة ــ الجزم لفظاً أو تقديراً.

وفعل الشرط وجوابه إمّا أنْ يكونا فعلين، أو يكون الجواب غير فعل، فإذا كان فعلين فيجوز أن يكونا موحدين في الزمن مضارعين، نحو: قوله تعالى: {وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُـــسِكُمْ أو تُخْفُـــوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ} [البقرة: الآية ٢٨٤]، أو ماضيين، نحو: قوله تعالى: {وَإِنْ عُدْتُمْ عُدْنَا} [الإســـراء: الآية ٨]، أو أن يكون الشرط ماضياً، والجواب مضارعاً، نحو: قوله تعالى: {مَـــنْ كَـــانَ يُرِيـــدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ}[هود: ١٥]، أو أنْ يكون الشرط مـــضارعاً، والجـــواب ماضياً، نحو: إن تقمْ قمتُ.

والذي يهمُّ هنا كون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، فقد خصّ أكثر النحـــويين هـــذه الحالة بالضرورة واستضْعَفوها، كما استقْبحوا ورودها في الكلام، في حين ذهب غيـــرهم إلـــى صحّة مجيئها في الاختيار، وهو ما نّبه إليه ابن مالك هنا وصـــحّحه مـــستدلاً عليـــه بالحـــديث الشريف إضافة إلى القرآن الكريم والشعر، وزاد على الشواهد السماعيّة أدلّة من القياس تمهيـــداً للتسليم برأيه، محاولاً إقناع المعارضـــين مـــن المعاصـــرين والمتـــأخّرين المتمـــسّكين بـــرأي الجمهور[2].

نص الاعتراض:

قال الإمام الشاطبي: «والصورة الثانية، وهو رابع الأقـــسام، أن يكـــون فعـــل الـــشرط مضارعاً وفعل الجزاء ماضياً، نحو: إن تقُمْ قُمْتُ، واقتضى كلام الناظم، حيث لم يفرق بين هـــذه الوجوه الأربعة، أنَّ الجميع جائز، ولا فضلَ لأحدهما على الآخر في القول بالقياس... والحقُّ أنّه نادر ليس في رُتْبة ما تقدم، كُلُّ ما احتَجَّ به المؤلف جارٍ على طريقته. أي علـــى طريقتـــه فـــي مفهوم الضرورة، والاستشهاد بالحديث»[3].

---

[1] **ألفية ابن مالك**، ص٥٨.

[2] ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٣٣/٤).

[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٢٨/٦ــ ١٣١).

دراسة المسألة:

منع بعض النحاة المتقدمين على ابن مالك ورود هذا الاستعمال في الكلام، واستضْعَفه معظمهم، وخصّه آخرون بالضرورة والقلة، في حين أجاز وقوعه في النثر عدد قليلٌ من النحاة وهم الذين وافق رأي ابن مالك رأيهم.

وممن منع هذا الاستعمال ابن بابشاذ، وقد منع أن يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، وصرّح بذلك فقال بعد ذكر مجيء الشرط ماضياً والجواب مضارعاً، قال: « ولا يجوز عكس هذا الوجه، لا يكون الأول مستقبلاً والثاني ماضياً، لا يجوز: إنْ تقمْ قُمْتُ»[1].

وممن استقبح هذا الاستعمال واستضعفه سيبويه، وقد بيّنا أن أحسن الكلام أن يكون الشرط والجواب مضارعين أو ماضيين، وأن غير ذلك ضعيف، ومنه كون الأول مضارعاً والثاني ماضياً فقال: «فإذا قلت: إنْ تفْعل، فأحسن الكلام أن يكون الجواب "أفْعَل"؛ لأنّه نظيره من الفعل، وإذا قال: "إنْ فَعَلْتَ" فأحسن الكلام أن تقول: "فَعَلْتُ"؛ لأنَّه مثله، فكما ضعُف "فَعَلْتُ" مع "أفْعَل"، و" أفْعَل" مع "فَعَلْتُ" قبُح "لم أفْعَل" مع "يَفْعَل"؛ لأنَّ لم "أفْعل" نفي "فَعَلْتُ"، وقبُح "لا أفْعَل" مع "فَعَل"؛ لأنّها نفي "أفْعَل"»[2].

ومن الذين استقبحوا هذا الاستعمال أيضاً ابن الوراق في قوله: «وَأما إن جعلت الشَّرْط مضارعاً، وَالْجَوَاب مَاضِيا، فَهُوَ قبيح»[3].

أمّا من ذكر ضعْف هذه المسألة في النثر وجعلها مخصوصةً بالشعر الحيدَرة اليمني، فقد صرّح بجواز هذا الاستعمال وبيّن أنه مع جوازه ضعيف، واستشهد له بشاهد شعري، فقال: ويجوز أن يكون الأول مستقبلاً والثاني ماضياً مثل: إنْ تَقُمْ قُمْتُ، وهو أضعف الكُل إلا أنه جائز[4]، قال الشاعر[5]:

إنْ تَلنْ لنْتُ وإنْ تَقْسُ قسَا قلْبيَ القاسِي وإنْ تَقْسُ يَلِنْ

---

[1] ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت:٤٦٩ه)، **شرح المقدِّمة المُحسبة**، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية / الكويت، ط١، ١٩٧٧م، ص٢٤٥.

[2] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت: ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، (٩٣/٣).

[3] ابن الوراق، **علل النحو**، ص٤٣٩.

[4] الحيدرة اليمني، علي بن سليمان، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد/ بغداد، ط١، ١٤٠٤ه، ١٩٨٤م، (٦٠٤/١).

[5] البيت مجهول القائل، انظر: الحيدرة اليمني، **كشف المشكل في النحو**، (٦٠٤/١).

وممن ضعَّف هذا الوجه أيضاً ابن يعيش وابن عصفور، وقد بيّن أنه لا يحسن مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً، واستطرد يبيّن سبب هذا القبح فقال: «ولا يحسُن عكس هذا الوجه بأن يكون الأول مضارعاً مُعرباً والثاني ماضياً مَبنيّاً نحو قولك: إنْ تَقُمْ قُمْتُ، وذلك لأمريين:

أحدهما: أن الشرط إذا كان مجزوماً لزم أن يكون جوابه كذلك؛ لأنّك إذا أعملْتَه في الأول كنتَ قد أرهفتَه للعمل غاية الإرهاف فترك إعماله في الثاني تَراجع عما اعتزمُوه، وهما بمنزلة "زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظنّاً"؛ لأنّ تأكيد الفعل إرهاف وعناية بالفعل، وإلغاؤه إهمال وطّراح، وذانك معنيان متدافعان.

الثاني: أن "إن" إذا جزمتْ اقتضتْ مجزوماً بعدها؛ لأنها بجزمها ما بعدها يظهر أنها تجزم، وجزْمها يتعلّق بفعلين وإذا لم يظهر جزْمها صارت بمنزلة حرف جازم لا يؤتى له بمجزوم»[1].

وقال ابن عصفور: «ولا يقدَّم المستقبل ويؤخَّر الماضي إلا ضرورة"، وبمثل هذا الرأي تكّلم ابن قواس فبيّن أن هذا الوجه من الاستعمال قليل لا يكون إلا في الشعر، قال الشاعر[2]:

وإنْ تَقْطعُوا مِنَّا مَنَاطَ قِلادَةٍ قطعْنَا بِهِ مِنْكُمْ مَنَاطَ قلائِدِ »[3].

وأمّا الذين ذهبوا إلى جواز إتيان فعل الشرط مضارعاً والجواب ماضياً الفرّاء، فقد أجاز هذا الاستعمال وصرّح بصوابه إلَّا أنّه بيّن أن أحسن الكلام أن يكون الشرط والجواب مضارعَين، أو ماضيَين، ووضّح أن الاستعمالات الأربعة جائزة في الكلام واستدلّ لما ذكر، فقال: « وقوله: {إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ} [الشعراء: الآية٤]، ثم قال:(فظلَّتْ) ولم يقُل:" فَتَظَلُّ" كما قال: (نُنَزِّل) وذلك صواب بأن تعطف على مجزوم الجزاء بـ "فَعَلَ"؛ لأنّ الجزاء يصلح في موضع "فعَل" " يفْعَل" وفي موضع "يفعَل" "فَعَل"، ألا ترى أنك تقول: "أنْ زُرْتَنِي زُرْتُكَ"، وإنْ تَزرْني أَزُرْكَ" والمعنى واحد. فلذلك صلح قوله: (فَظلَّتْ) مردودةً على " يَفْعَل" وكذلك قوله: {تبَارك الَّذِي إِن شَاءَ جعل لك خيرا من ذلِك جنَّات} [الفرقان: الآية ١٠]، ثم قال: {وَيَجْعَلْ لكَ قُصُورًا} فردّ "يَفْعَل" على "فَعَل" وهو بمنزلة رَدِّه "فَظلَّتْ" على "نُنَزِّلْ"، وكذلك جواب الجزاء يلقَى "يَفْعُل" بـ "فَعَل" و "فَعَل" بـ "يَفْعَل" كقولك:" إنْ قُمْتَ أَقُمْ وإنْ تَقُمْ قُمْتُ" وأحسن الكلام أن تجعل جواب "يَفْعَل" بمثلها و "فَعَل" بمثلها

---

(1) ابن يعيش، **شرح المفصل**، موفق الدين يعيش بن علي (ت: ٦٤٣هـ)، إدارة الطباعة المنيرية، (١٥٧/٨).

(2) لم أجد له قائل.

(3) ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد (ت:٦٦٩هـ)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت / لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، ١٩٩٨م، (٣١٥/٢)؛ وانظر: النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م، (٤٣/٤).

كقولك" إن تَتْجُرْ تَرْبَح " أحسن من أن تقول: " إنْ تَتْجُر ربحْتَ " وكذلك " إنْ تَجرْتَ رَبِحْتَ" أحسن من أن تقول: " إنْ تَجِرْتَ تَرْبَحْ" وهما جائزان، قال الله تعالى: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ} [هود: الآية ١٥]، فقال: (نُوَفِّ) وهي جواب لـ "كان"، وقال الشاعر[١]:

إنْ يَسْمَعُوا رِيبَةً طارُوا بهَا فَرَحاً مَنِّي ومَا يَسْمعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

فرَدّ الجواب بـ "فَعَل" وقبله "يَفْعَل"»[٢].

أجاز ابن الناظم هذا الاستعمال كذلك، وقد صرّح بعدم تخصيص هذا النوع من الاستعمال بالضرورة الشعرية، واستدلّ لذلك بما رواه البخاري من أحاديث موافقة لهذا الوجه فقال: «وأن يكون الشرط مضارعاً والجواب ماضياً وأكثر النحويين يخصّون هذا النوع بالضرورة وليس بصحيح؛ بدليل ما رواه البخاري من قول النبي (صلى الله عليه وسلم): (مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ)[٣]، ومن قول عائشة (رضي الله عنهما): (إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ)[٤]» [٥].

وأمّا الشلوبين فقد ذكر أن هذا الاستعمال قليل، ولم يصرّح بأنه يكون في الضرورة كما فعل ابن القوّاس ومن معه مع أنه استشهد عليه بالشعر، قال[٦]: «وإمّا أن يكون ماضياً ومضارعاً فيجب العمل في المضارع إن تقدّم نحو: إنْ يَقُمْ زيدٌ قامَ عمرٌو، إلَّا أنه يقِلّ وجود مثله، ولا أذكر منه الآن إلا قول القائل[٧]:

مَنْ يَكِدْنِي بسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ والوَرِيْدِ

وكرّر هذا الكلام أيضاً في شرح المقدّمة الجزولية[٨].

---

[١] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة دار العروبة، القاهرة، ص١٦.

[٢] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت: ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١، (٢٧٦/٤).

[٣] البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ، (١٦/١).

[٤] المصدر نفسه: (١٤٩/٤).

[٥] ابن الناظم، بدرالدين محمد بن جمال الدين (ت:٦٨٦ه)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠م، ص٤٩٧.

[٦] الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد (ت:٦٥٤ه)، **التوطئة**، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، المساهم، الكويت، ط٢، ١٤٠١ه،١٩٨١م، ص١٥١؛ وانظر: **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي**، (١٢٩/٦).

[٧] انظر: **شرح الكافية الشافية لابن مالك**، (١٥٨٥/٣)، نسبه إلى الفرزدق، ولم أجده في ديوانه.

[٨] الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد (٦٥٤ه)، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشيد / الرياض، ط١، ١٤١٣هـ ، ١٩٩٣م، (٥١٩/٢).

وقال الإمام الشاطبي: «وضعَّفه من جهة المعنى، وذلك لأنَّ الإتيان بالماضي في الشرط أو في الجزاء إنَّما القصدُ به تحقيق الأمر، وأنه كالواقع، فكيف يُجعل مع هذا القصد مرتَّباً على فعلٍ لم يكن، وإنّما هو بَعْدُ مستقبل، بدليل الإتيان بالمضارع فيه، فضُعَّف لذلك، وأيضاً فتكون أداة الشرط قد هُيئت للعمل بجزمها الفعل الأول، ثم قُطِعت عنه، بخلاف ما إذا كان الأمر بالعكس، فإنَّ فعل الشرط إذا لم يعمل فيه الشرط فليس فيه تَهْيِئَة للعمل وقَطْعُ عنه؛ لأنَّه إذا عمل في الثاني عُلم أنه في الأول من باب أولى، وكذلك إذا كانا معاً ماضيين لا يُلْقَى فيه محذور، لاستواء العمل في الموضعين، فهذا توجيه الشلوبين»[١].

قال ابن مالك في المسألة في كتابه "شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح"، قال[٢]:«ومنها قول النّبي (صلّى الله عليه وسلّم): "مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ"، وقول عائشة (رضي الله عنهما): " إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ مَتَى يَقُمْ مَقَامَكَ رَقَّ "، قلت: تضمّن هذان الحديثان وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً لا معنىً، والنحويون يستضعِفون ذلك ويراه بعضهم مخصوصاً بالضرورة، والصحيح الحُكم بجوازه مطلقاً؛ لثبوته في كلام أفصح الفصحاء وكثرة صُدوره عن فحول الشعراء كقول نَهْشَل ببن ضَمْرة[٣]:

يَا فارسَ الحَيِّ يَوْمَ الرَّوع قدْ عَلِمُوا وَمِدْرَهَ الخَصْمِ لاَ نِكْساً وَلاَ وَرِعَا

ومُدْرِكَ الثَّبْلِ في الأعداء يطلبهُ وما يَشأ عندهم من تبْلِهِمْ مَنَعَا

وكقول أعشى قيس[٤]:

وَمَا يُرِدْ مِنْ جَمِيعِ بَعْدُ فُرْقَهُ وَما يُرِدْ بَعْدُ منْ ذي فُرْقةٍ جَمَعَا

وكقول حاتم[٥]:

وَإِنَّك مهما تعط بَطْنك سُؤْلَهُ وفَرْجَكَ نَالا مُنْتَهى الذَّمّ أجمعَا

وكقول رُؤْبة[٦]:

مَا يُلْقَ في أَشْدَاقِهِ تَلَهَّمَا إِذَا أَعَادَ الزَّأْرَ أَوْ تَنَهَّمَا

ومعظم الشواهد التي ذكرها النحاة دليلٌ على كون هذا التركيب إنَّما يكثر في الضرورة، ولكن ابن مالك جعل صنيع الشاعر فيها اختياراً منه حتى إنَّه كان بإمكانه أن يغيّر التركيب

---

[١] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٢٩/٦).
[٢] ابن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص١٤ ــ ١٧.
[٣] المصدر نفسه: ص١٥.
[٤] **ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس**، تعليق: محمد حسين، المطبعة النموذجية، ص١٦٨.
[٥] **ديوان حاتم الطائي**، دار صادر، بيروت، ١٤٠١هـ، ١٩٨١م، ص٦٨.
[٦] انظر: ابن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص١٥.

فيأتي بماض في الشرط وبمضارع في الجواب دون أن ينال المعنى أو وَزْنَ البيت شيء من الاختلال، ولكنه لم يفعل، وهذا دليلٌ على أنَّ هذا الاستعمال جائز.

ومما يؤيد هذا الاستعمال قوله تعالى: {إِنْ نَشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ أَعْنَاقُهُمْ لَهَا خَاضِعِينَ}[الشعراء: الآية ٤]، فعطف على الجواب الذي هو {نُنَزِّلْ}، {فَظَلَّتْ} وهو ماضي اللفظ، ولا يعطف على الشيء غالبا إلا ما يجوز أن يحل محله، وتقدر حلول "ظلت" محل "ننزل": إن نشأ ظلت أعناقهم لما ننزل خاضعين.

وعلل ابن مالك لتصحيح هذه المسألة أيضاً، وأيّد ذلك بالقياس، فذكر أن تقديم المضارع وتأخير الماضي تقديم للموافِق وتأخير للمخالف وذلك أولى؛ لأنّ المخالف نائب عن غيره، والموافِق ليس نائباً؛ إذ كون الشرط والجواب مضارعين موافقاً لأصل؛ لأنّ المراد الاستقبال، ودلالة المضارع واضحة جليّة موافِقة للوضع، قال: «ولهذا الاستعمال أيضا مؤيد من القياس، وذلك أن محل الشرط مختص بما يتأثر بأداة الشرط لفظا أو تقديرا، واللفظيّ أصل للتقديريّ، ومحل الجواب محل غير مختص بذلك لجواز أن يقع فيه جملة اسمية، وفعل أمر أو دعاء، أو فعل مقرون بقد، أو حرف تنفيس، أو بـ (لن)، أو بـ(ما) النافية؛ فإذا كان الشرط والجواب مضارعين وافقا الأصل؛ لأنَّ المراد منهما الاستقبال، ودلالة المضارع عليه موافقة للوضع، ودلالة الماضي عليه مخالفة للوضع، وما وافق الوضع أصل لما خالفه؛ وإذا كانا ماضيين خالفا الأصل، وحسنهما وجود التشاكل؛ وإذا كان أحدهما مضارعا والآخر ماضيا حصلت الموافقة من وجه والمخالفة من وجه، وتقديم الموافق أولى من تقديم المخالف؛ لأن المخالف نائب عن غيره والموافق ليس نائبا، ولأن المضارع بعد أداة الشرط غير مصروف عما وضع له، إذ هو باقٍ على الاستقبال، والماضي بعدها مصروف عما وضع له إذ هو ماضي اللفظ مستقبل المعنى، فهو ذو تغير في اللفظ دون المعنى، على تقدير كونه في الأصل مضارعا فردَّتْهُ الأداة ماضي اللفظ ولم يتغير معناه، وهذا مذهب المبرد، أو هو ذو تغير في المعنى دون اللفظ على تقدير كونه في الأصل ماضي اللفظ والمعنى، فغيرت الأداة معناه دون لفظه وهذا هو المذهب المختار، وإذا كان ذا تغير فالتأخر أولى به من التقدم؛ لأن تغيير الأواخر أكثر من تغيير الأوائل»[1].

---

[1] انظر: ابن مالك، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، ص١٧؛ والأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد (ت: ١٤١٧هـ)، **من تاريخ النحو العربي**، مكتبة الفلاح/ الكويت، ص١٨٩.

وكرّر ابن مالك هذه المسألة في شرح العمدة، وشرح الكافية، وشرح التسهيل[1]، ومضى على هذه الطريقة من الحجج السماعية والقياسية مُؤيّداً رأيه في تأكيد صحّة هذا الاستعمال.

الترجيح في المسألة:

ضعَّف جمهور النحاة مجيء الشرط مضارعاً والجواب ماضياً في غير ضرورة فجعلوه سائغاً في الضرورة، أما في النثر فهو ضعيف لا يحسُن، مع أن شواهده النثرية متنوعة وخصوصاً الحديث الشريف وهو ما لم يعتمدوا عليه كثيراً في الاستشهاد.

أحسن الشاطبي عندما مال لقول جمهور النحاة الذين منعوا هذا الاستعمال وبعضهم ضعَّفه واستقبحه، ولذلك الحق أنّه نادر لا يُؤخذ به، لأنَّ شواهد ابن مالك قليلة، والقلة لا يعتدُّ بها، وكذلك إنّ الحديث مرْويٌ بالمعنى دون اللفظ، ولهذا لا يُستشهد بالحديث وغيره من الكلام إلّا بما ثبت صحة نقله لفظا ومعنا، وهذا معيارٌ اتخذه الشاطبي عند اعترضه على ابن مالك.

وكذلك الردّ على مذهب ابن مالك من جهة المعنى، إنّ مجيء فعل الشرط مضارعاً، وفعل الجزاء ماضياً ــ نحو: إنْ تقم قمتُ ــ ضعيف؛ لأنّه خروج من الأقوى إلى الأضعف، وضعفه من جهة المعنى، وذلك أن استعمال الماضي في الجزاء إنَّما هو لقصد تحقيق الأمر؛ لأنَّ الأصل في الشرط أن يكون مستقبلا، والقصد من ذلك تعليق الجواب عليه، وتعليق الشيء لا يكون على شيء مضى؛ لأنَّه حينئذ لا فائدة في تعليق وجود الجواب عليه؛ وإنَّما يكون التعليق فيما يأتي من الزمان، ولذلك لا يقاس ما جاء في الشعر؛ لأنَّه محل ضرورة، ومفهوم الضرورة كل ما جاء في الشعر سواء، أكان عنه مندوحة أم لم يكن عنه.

---

[1] انظر: ابن مالك، **عمدة الحافظ في عدة اللافظ**، ص٣٧٠؛ وابن مالك، محمد بن عبد الله جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١، (١٥٨٤/٣)؛ وانظر: **شرح التسهيل لابن مالك**، (٩١/٤).

المسألة الثالثة

نيابة غير المفعول به مع وجوده مناب الفاعل

التوطئة

قال ابن مالك[1]:

وقابلٌ مِن ظرفٍ أو مِن مَصدَرِ أو حَرفِ جَرٍّ بنِيابَةٍ حَري

ولا ينوبُ بعضُ هَذِي إن وُجِدْ في اللفظِ مَفعولٌ بهِ وقد يَرِدْ

إنَّ القابل من الظرف أو المصدر أو حرف الجر حري بالنيابة عن الفاعل، كما ناب المفعول به عن الفاعل، وشرط في كل واحد منها أن يكون قابلاً للنيابة، ويشترط في الظرف إلَّا يكون مبهماً بل أن يكون متصرفاً، وكذلك المصدر أن لا يكون مؤكداً، وأن لا يكون غير متصرف، والجار والمجرور أن لا يلزم طريقة واحدة كحروف القسم وغيرها، لكن ما ذكر أنه إذا لم يوجد المفعول، فمتى ما كان صالحاً من هذا صحت نيابته، ومتى لم يكن نُفيت عنه النيابة[2].

أمّا موضع الإشكالية فليس في نيابة المفعول به عن الفاعل في حالة حذف الفاعل، وإنَّما في نيابة غير المفعول به عن الفاعل مع وجوده، وهذه المسألة من المسائل الخلافية بين العلماء، وقد ذهب ابن مالك إلى الجواز مطلقاً في شرح التسهيل[3].

نص الاعتراض:

قال الشاطبي معللاً عدم جواز نيابة الظرف أو المصدر أو المجرور مناب الفاعل إذا وجد المفعول به: « فلا تقول في: أغنيتُ زيداً عن السؤال: أُغْنِيَ عن السؤال زيداً، ولا في: ضَرَبْتُ مكانك زيداً أو: ضُربَ مكانُك زيداً، ولا في: ضربت زيداً ضرباً شديداً : ضُربَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً، ولا ما أشبه ذلك؛ لأنَّ غير المفعول به إنّما يُقام بعد أن يُقَدَّر مفعولاً به مجازاً، فإذا وُجِدَ المفعول به حقيقة لم يُقَدَّم عليه؛ لأنَّه من تقديم الفرع على الأصل لغير موجب وأيضاً المشَبَّه لا يقوى قوة المشبه به، فإذا اجتمعا لم يصح تقديم الأضعف على الأقوى، فلم يسُغ إقامة غير المفعول به مع وجوده، وأيضاً السماع كذلك ولم يأتِ على خلافه إلا قليلاً»[4].

---

[1] **ألفية ابن مالك**، ص٢٦.

[2] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (١١٩/٢)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٣٣/٣)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٤١٧/١)؛ وخالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، (٤٢٨/١).

[3] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (١٢٨/٢).

[4] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٢/٣).

دراسة المسألة:

منع البصريون غير الأخفش، إنابة غير المفعول به من المصدر وظرفي الزمان والمكان والجار والمجرور مناب الفاعل مع وجود المفعول به[1].

ولهذا خصَّه الزمخشري بالفضل والمزية على سائر ما ينوب عن الفاعل، فيقول: فمتى وُجِدَ في الجملة لم ينب عن الفاعل سواه، ومَنْ فَعَلَ غير هذا فقد خرج عن كلام العرب، لذلك نقول: دُفع المالُ إلى زيد، وبُلغ بعطائك خمسُ مائة، برفع (المال) و(خمس مائة)، ولو عكست، وأقمت الجارّ والمجرور مقام الفاعل، ونصبت المفعول الصحيح، فقلت: دُفع إلى زيد المالَ، بنصب (المال) وإقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل، لم يجز، وكنت قد خرجت عن كلام العرب[2].

وقد احتجَّ البصريون بالأدلة القياسية الآتية[3]:

أولاً: قدرة الفعل على الوصول للمفعول بنفسه، وهذا لا يتحقق في الظرف والمصدر وحرف الجر.

ثانياً: جعل المفعول فاعلاً لفظاً في بعض الأفعال، نحو: مات زيدٌ، طلعت الشمسُ، فزيدٌ في الحقيقة ليس الفاعل إنَّما مفعول به، وكذلك الشمس.

ثالثاً: إنَّ المفعول به أقرب إلى الفعل من الظرف والجار والجرور والمصدر؛ لأنَّ الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل.

رابعاً: إنَّ المفعول شريك الفاعل في تحقق الفعل، فالفاعل يخرج المصدر من العدم إلى الوجود أو يوجده والمفعول به حافظ لوجوده من حيث كونه محلا له، فلا يستقيم تجدد المصدر إذا فرضنا انتفاء أحدهما، ولذلك لما جعلت العرب في الأفعال ما لا يتعدى فلا يكون للمفعول به حظ فيه أفردوا المفعول به بقبيل من الأفعال لا حظ للفاعل فيه قصاصاً.

---

[1] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (١٢١/٢)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٤٢١/١)؛ و**شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، (٤٢٩/١)؛ و**توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (٦٠٧/١)؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (ت:٧٤٥)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، (٢٤٢/٦).

[2] انظر: ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٣١٣/٤).

[3] ينظر: العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ص١٨٣؛ وابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان، **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**، تحقيق: جمال عبد العاطي، مكتبة نزار مصطفى ألبان/ الرياض، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، (٣٥١/١)؛ والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (١٥٩/١)؛ وابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٣١٣/٤)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٢/٣).

خامساً: موافقة العرب في الاستعمال الصحيح، فالكثير المسموع هو نيابة المفعول عند وجوده، أمّا نيابة غيره مع وجوده ففيها خروج عن كلام العرب.

سادساً: إنَّ نيابة غير المفعول مع وجوده فيها تقديم الفرع على الأصل لغير موجب؛ لأنَّ غير المفعول به إنَّما يُقام بعد أن يقدر مفعولاً به مجازاً، فالمشبه لا يُقوى قوة المشبه به فإذا اجتمعا لم يصح تقديم أضعف على الأقوى.

سابعاً: جواز الاقتصار على المفعول وعدم ذكر الفاعل، كقولك: عنيت بحاجتك ونفست المرأة وجن الرجل.

ثامناً: شدة طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل وتفضيله على سائر المنصوبات.

أمّا الأخفش، وأبو عبيدة، والكوفيون ومنهم الكسائي والفراء وابن مالك، فقد قالوا: ولا يتعين المفعول به إذا وُجِدَ، فيجوز إنابة[1].

فقد ذهبوا إلى جواز إنابة غير المفعول به من مصدر وظرفٍ زمان وظرف مكان، ومجرور مع وجود المفعول به في الكلام، فيجوز على قولهم نحو: (ضُرِبَ الضربُ الشديدُ زيداً، ودُفِعَ الدفعُ الذي تعرف إلى محمدٍ ديناراً، وقُتِلَ القتلُ يوم الجمعة أخاك) [2]، ونحو هذه المسائل.

إلّا أنَّ تجوز الأخفش منوطٌ بشرط وهو: تقدم المصدر والظرف والمجرور على المفعول به نحو: ضُرب الضربُ الشديد زيداً، وضُربَ اليومان زيداً، أمّا إن تأخرت هذه الأشياء فإنَّها لا تنوب عن الفاعل مع وجود المفعول به [3].

وقد تبعهم في هذا ابن مالك في شرح التسهيل، قال: « وأجاز هو والكوفيون نيابة غير المفعول به مع وجوده، وبقولهم أقول، إذ لا مانع من ذلك مع أنه وارد عن العرب»[4]، وفي الألفية ذهب إلى الجواز ولكن على قِلَّة، وارتضى مذهب البصريين، قال الشاطبي: « فهذه ثلاثة أقوال ارتضى الناظم منها الأول؛ لأنَّ السماع عليه، والقياس يرتضيه، على أنَّه ارتضى مذهب الكوفيين في التسهيل؛ اعتباراً بما ورد من ذلك، ولم يره ههنا لكن لم يهمل ذكر ما جاء من

---

[1] انظر: أبا حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، (٢٤٣/٦)؛ و**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (١٢١/٢)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٤٢١/١).

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٢/٣).

[3] انظر: المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (٦٠٦/١)؛ وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، (١٢٨/٢).

[4] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (١٢٨/٢)؛ وانظر أيضاً: **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ لابن مالك**، (١٨٦/١).

السماع من مخالفة مذهبه هنا بل أشار بقوله: "وقد يرد" وبين أنَّه قليلٌ بإتيانه بقد، وعبَّرة بعبارة تقتضي أنَّه عنده من قبيل ما لا يُقاس عليه»[١].

وقد احتجوا لمذهبهم بما يلي:

أولاً: السماع، ومنه: قراءة عاصم وابن عامر قوله تعالى:{وَكَذَلِكَ نُجِّي الْمُؤْمِنِينَ }[الأنبياء: ٨٨]. بنون واحدة مضمومة وجيم مشدَّدة ونصب المؤمنين، حيث ناب المصدر المضمر في (نجي) مناب الفاعل بدليل نصب المؤمنين. والتقدير: نجي النجاء المؤمنين، وهو قول الفراء [٢].

ومنه أيضاً قراءة أبي جعفر يزيد بن القَعْقاع: قوله تعالى: { لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ} [الجاثية: ١٤]، وقد ناب هنا الجار والمجرور (بما) مناب الفاعل مع وجود المفعول به والدليل على ذلك نصب (قوماً) بدل رفعه. وقد جعل الفراء النائب مناب الفاعل في الآية السابقة ضمير المصدر، وتقديره: لِيُجزى ذلك الجزاء قوماً [٣].

ومنه أيضاً قوله تعالى في قراءة أبي جعفر يزيد بن القَعْقاع: {وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا} [لإسراء: الآية ١٣]، وقد أناب الجارّ والمجرور (له) مقام الفاعل ونصبِ (الكتاب) على أنه مفعول به[٤].

وقد اعترض البصريون على تلك القراءات كالآتي:

ففي القراءة الأولى وهي (وكذلك نجي المؤمنين) بأنَّه لا تكون بنون واحدة، إذ لا يجوز إدغام النون في الجيم؛ لكي لا يجتمع مثلان، قال ابن جني في تأويل الآية: «وأمّا قراءة من قرأ (وكذلك نُجِّى المؤمنين) فليس على إقامة المصدر مُقام الفاعل ونصب المفعول الصريح؛ لأنَّه عندنا على حذف إحدى نونى (نُنّجى) كما حذف ما بعد حرف المضارعة في قول الله سبحانه (تَذَكّرون) أي تتذكرون ويشهد أيضا لذلك سكون لام نُجِّي ولو كان ماضيا لانفتحت اللام إلا في الضرورة »[٥]. وما هذا لا يجعل أصلا يُقاس عليه [٦].

أمَّا القراءة الثانية فقد اعترضوا على قول الفراء في قراءة جعفر حين جعل النائب عن الفعل ضمير المصدر أي: لِيُجزي ذلك الجزاء قوماً، فقال النحاس: هذا لا يجوز؛ لأنّه أضمر

---

[١] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٣/٣).
[٢] الفراء، **معاني القرآن**، (٢١٠/٢).
[٣] الفراء، **معاني القرآن**، (٤٦/٣)؛ و**شرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٦٠٩/٢).
[٤] انظر: المبرد، **المقتضب**، (٢٦١/٣)؛ وابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٣١٤/٤).
[٥] ابن جني، **الخصائص**، (٣٩٨/١).
[٦] العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ص١٨٣.

الجزاء من غير أن يتقدمه ما يدل على أنَّ (يُجزَى) يدل عليه. أمَّا إنابتهم الجار والمجرور (بما) مناب الفاعل فإنَّ الخليل وسيبويه وجميع البصريين قد اعتبروه لحناً [١].

وقد أوَّلوا القراءة أيضاً بأنَّ التقدير: (ليُجزي الخيْرَ قوماً) فالخير: مفعول ثان، كقولك: جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا، كأنك قلت: جُزيَ زيداً خيراً، وأُضمر الأول لدلالة الثاني عليه، وعلى هذا يكون النائب عن الفاعل مفعولاً به صحيحا[٢].

وقد تأوَّل أيضاً على أنَّ (قوماً) منصوب بفعل محذوف تقديره: (يجزي قوماً) فيكون هناك جملتان أحدهما: ليُجزي الجزاء قوماً، والأخرى: يُجزيه قوماً. وتعتبره هذه القراءة عند بعضهم ضعيفة[٣].

وكذلك القراءة الثالثة «فليس على إقامة الجارّ والمجرور مقام الفاعل ونصبِ (الكتاب) على أنه مفعول به، وإنما الذي أُقيم مقام الفاعل مفعول به مضمر في الفعل يعود على (الطائر) في قوله: {وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ}[الإسراء: الآية ١٣]، و(كتاب) منصوب على الحال، والتقديرُ: ويُخْرَج له يومَ القيامة طائرُهُ، أي: عملُه كتابًا، أي: مكتوباً »[٤]. وتخريج آخر يقول: إنَّ تقدير الآية: ويُخرجُ له عملُه يومَ القيامةِ كتاباً، فـ (كتاباً) ينتصب على الحال الواقعة موقع (مكتوب)، فلذلك لا يجوز أنْ تُقام (الله) مقام الفاعل[٥].

فإنْ قِيل: فإنّ المفعول الذي أُقيمَ للفاعل مذكور، وهو قوله: (كتاباً). قِيلَ: قد كان محذوفاً في قراءة الجماعة: {وَيُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنْشُورًا} [الإسراء: الآية ١٣] أي: يُخْرِجْ له عملُه كتاباً، أي: مكتوباً؛ لأنَّ المفعول فضلة، والفضلات تُحذف، فالذي أُقِيم مقام الفاعل فيمن قرأ (يُخْرِجْ) هو ذاك المفعول الذي كان منصوباً محذوفاً[٦].

ومن النظم قول الشاعر[٧]:

---

[١] النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت: ٣٣٨)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب/ بيروت، ١٤٠٩هـ، ١٩٨٨م، (١٤٤/٤).

[٢] انظر: العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه/ القاهرة، (١١٥٢/٢).

[٣] ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٣١٣/٤)؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (ت: ٧٤٥هـ)، **البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠ه، (٤١٨/٩).

[٤] ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٣١٤/٤).

[٥] الزبيديّ، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجيّ (ت: ٨٠٢هـ)، **ائتلاف النُصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب، بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ص٧٧.

[٦] المصدر نفسه: ص٧٨.

[٧] البيت لجرير في **المفصل للزمخشري لابن يعيش**،(٣١٤/٤)؛ **وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك**، (١٢٨/٢)؛ و**الخصائص** لابن جني، (٣٩٧/١).

ولو ولدتْ قُفيْرَةُ جَرْوَ كلبٍ لَسُبَّ بذلك الجَرْوِ الكلابا

نجد في البيت قد أناب الجار والمجرور وهو (بذلك) مناب الفاعل للفعل (سُبَّ) مع وجود المفعول به (الكلابا).

وقول الراجز[1]:

وإنما يُرْضِي المنيبُ رَبَّه ما دام مَعْنِيًّا بِذِكْرِ قلبَه

جاء (معنياً) اسم مفعول عَمِلَ عملَ الفعل المبني للمجهول، وجاء نائب الفاعل الجار والمجرور وهو قوله (بذكر) مع وجود المفعول به، والدليل على إنابة الجار والمجرور مجيء المفعول به وهو (قبله) منصوباً على حاله.

وقول الراجز أيضاً[2]:

لَمْ يُعْنَ بالعَلْيَاءِ إلاّ سَيِّداً ولاَ شَفَى ذَا الغَيِّ إلاّ ذُو هُدَى

فقد أناب فيه الجار والمجرور وهو قوله (بالعلياء) مناب الفاعل مع وجود المفعول به، والدليل على هذا مجيء المفعول به منصوباً وهو (سَيِّداً) ولم يرتفع.

ولم يرتضِ البصريون تلك الشواهد، فقال النحاس: عن الشاهد الأول: «رأيت أبا إسحاق يذهب إلى أن تقديره ولو ولدت (قفيرة) [3] الكلاب، وجرو كلب منصوب على النداء، وأفرد الضمير في سُبَّ؛ لأنَّه يعود على جنس الكلاب»[4]. أي أنَّه جعل قوله: (جرو كلبٍ) نداء معترض بين الفعل ومعموله، فالكلاب معمول (وَلَدتْ) أي: وَلَدتْ قفيرةُ الكلاب يا جرو كلبٍ[5].

وتخريج آخر يقول: أي: لَسُبَّ السَّبُّ، وحقه أن يرفع (الكلاب)، ولكنه قد حُمِلَ (الكلابُ) على أنَّه منصوب بـ (وَلَدَتْ)، ويكون (جرو كلبٍ) نداء، وكأنَّه قال: ولو ولَدَتْ قفيرةُ، يا جروَ كلبٍ، لَسُبَّ السَّبُّ بذلك الجرو، ليسلمَ الأصلُ المقرُر بأنَّه لا يُقام مع وجود المفعول به الصريح مصدرٌ ولا غيرُه[6].

---

[1] البيت بلا نسبة في **وشرح تسهيل الفوائد لابن مالك**، (١٢٨/٢)؛ **وشرح ابن عقيل**، (١٢٣/٢)؛ **وشرح الأشموني**، (٤٢٢/١).

[2] البيت لرؤبة بن العجاج في **وشرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٦٠٩/٢)؛ **وشرح ابن عقيل**، (١٢٢/٢)؛ **وشرح الأشموني**، (٤٢١/١).

[3] اسم أم الفرزدق.

[4] النحاس، **إعراب القرآن**، (١٤٤/٤).

[5] ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٣١٣/٤).

[6] الزبيديّ، **ائتلاف النُصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة**، ص٧٧.

يقول الدكتور محمد السبهين عن هذا التأويل: «إنَّ في هذا التأويل ضعفاً وتكلفاً؛ لأنَّ فيه تعليق متأخر بمتقدم مفصول عنه دون مسوغ وهو خلال الأصل ولا دليل عليه، وكذلك عدم استقامة معنى الكلام بعد التأويل مع مراد اشاعر، فمراده أنَّه لو وُلِد للمهجو أخٌ من جنس الكلاب لكان ذلك مَعَرَّة على الكلاب أنْ كان هذا الولد من جنسها، ولا يستقيم المعنى مع التأويل، لكنه يحمل على ضرورة الشعر»[١].

ويتبين سبب رفض البصريين لتلك الشواهد وهو تشبثهم بأصولهم النحوية، وهي التحفظ في القياس وعدم إطلاق الأمر فيه.

ثانياً: القياس:

يرى الكوفيون انَّ المصدر والظرف وحرف الجر، يعمل فيها الفعل ويصل إليها بنفسه فجازت إقامتها مقام الفاعل كالمفعول به الصحيح [٢]، فالظرف وحرف الجر يعمل فيهما الفعل ويجعلان مفعولاً بهما على السعة، فصارا كالمفعول به، وكما جاز أن يجعل المفعول به قائما مقام الفاعل كذلك هذه الأشياء... ورُدَّ بأن المفعول به من أشبه بالفاعل وإذا دعت الحاجة إلى نيابة شيء يقام مقام غيره فأولى ما كان النائب ما هو أشبه بالمنوب عنه[٣].

ورَدَّ عليهم ابن جني، بأنَّ هذه الإنابة عند الكوفيين هي أقبح الضرورة ومثله لا يُعتد به أصلاً بل لا يثبت إلا محتقَراً شاذاً [٤].

الترجيح في المسألة:

يمكن القول الأخذ بمذهب البصريين؛ لأنَّ لديهم أقيسة ومعايير دقيقة تفوق شواهد الكوفيين، ولذلك غيَّرَ ابن مالك رأيهُ في الألفية موافقة للبصريين خلافاً لِمَا قاله في التسهيل، وهذا يدلُّ على قوة عقليته وفهمه للأصول النحوية، وبينما أدلة الكوفيين لا تثبت؛ لقلة الشواهد في المسألة.

وكذلك يمكن القول إن قدرة الفعل على الوصول للمفعول بنفسه، وهذا لا يتحقق في الظرف والمصدر وحرف الجر؛ لِذا أنَّ المفعول به أقرب إلى الفعل من الظرف والجار والجرور والمصدر؛ لأنَّ الفعل يستدعي المفعول به كما يستدعي الفاعل.

---

[١] السبيهين، محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن، **مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ، ٢٠٠٥م، ص٤٤١.

[٢] العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، ص١٨٣.

[٣] المصدر نفسه: ص١٨٣.

[٤] ابن جني، **الخصائص**، (٣٩٧/١).

المسألة الرابعة

خروج (سِوَى) عن الظرفية

الـــتـــوطئـــة:

قال ابن مالك[1]:

وَلِسِوًى سُـــوًى سَـــوَاء اجْـــعَلاَ عَلَى الأَصَحِّ مَـــا لِغَيْرٍ جُـــعِـــلاَ

يكثر استعمال (سوى) في باب الاستثناء، وفيها لغات ثـــلاث (سِـــوىً، سُـــوىً سَـــواء)، والمستثنى بـــ(سوى) بلغاتها كالمستثنى بـــ(غير)، واجعل لها ما جعلت لـــ(غير)، واضحٌ أن مـــا بعد (غير) يجر بالإضافة دائماً، وأما هي فتعرب كإعراب المستثنى بإلَّا، مع صورها الثلاث فـــي الحكم إلى (غير) تماماً، فتقع مبتدأ وفاعلاً ومجروراً، تقول مثلاً: قامَ القومُ سواءَ زيدٍ، أي: غيـــرَ زيدٍ، وتقول: قام القوم سِوى زيدٍ، وقام القوم سُوى زيد، وإعراب (سِوى وسُوى وسواء) واحد.

ثم قال:(على الأصَحِّ) يشير إلى أن هناك خلافاً مرجوحاً هو خلاف سيبويه، الذي جعـــل (سِوى وسُوى وسواء) دائمة النصب على الظرفية، وما ورد على خلاف ذلك فمؤول. أمّا عنـــد ابن مالك فجعل (سِوى) متصرفة[2].

نـــص الاعتراض:

اعترض الشاطبي على ابن مالك فيما ذهب إليه، وقال بأنَّ جميع ما استدل به مبناه على السماع، والسماع الذي اعتمده الشعر، وهو موضع ضرورة، فإنَّ القياس عند أهل اللـــسان تـــابعٌ غير متبوع، أي تابعٌ للسماع من العرب، فالسماع هو الحاكم على القياس، وليس الـــسماعُ تابعـــاً للقياس، فلا يكون القياس حاكماً على السماع، ولذلك قال الإمام سيبويه:" قف حيـــث وقفـــوا ثُـــمَّ فَسِّر"، فأخذ الناس هذا منه أصلاً يرجعون إليه[3].

وأمّا الحديث الذي يستشهد به ابن مالك في إثبات المسألة فقد ثبت عند الأئمة جواز نقله بالمعنى؛ لذلك تُرك الاستشهاد به؛ إذ المقصود عند علماء الشريعة في الحديث هو المعنى لِتَلَقِّـــي الأحكام الشرعية لا اللفظ، بينما النحاة يعتنون باللفظ لِما يَبنُون على ذلك من الأحكـــام اللـــسانيّة؛ فلذلك اعتنوا بالاستنباط ممّا نُقِل من كلام العرب الثقات، وتركوا ما نُقِل من الأحاديث لاحتمـــال روايتها بالمعنى وإخراجها عن القياس العربي، فيكون قد بنى على غير أصـــلٍ، فلـــيس بمنكـــر تركُهم للاستشهاد بالحديث والاستنباط منه[4].

---

[1] **ألفية ابن مالك**، ص٣٢.

[2] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢٢٦/٢)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شـــرح الخلاصـــة الكافية**، (٣٩٥/٣)؛ والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، (٥٥٩/١)؛ والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (٦٧٨/٢).

[3] الشاطبي، **مقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٠١/٣).

[4] الشاطبي، **مقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٠٢/٣).

ثم يقول: ابن مالك ــ رحمه الله ــ لم يُفَصِّل هذا التفصيل الضروريَّ الذي لا بُـدَّ منـه، فبنى الأحكام على الحديث مطلقاً، ولا أعرف له فيه من النحاة سلفاً إلَّا أنّ ابـن خـروف يـأتي بأحاديث في تمثيل جملة من المسائل، والحقُّ أنَّ ابن مالك في هذه القاعدة غيرُ مصيبٍ، كما أنّـه غير مصيب في اعتماده على الشعر؛ لأنّه محل الضرورات، والمقصود بيـانُ ضـعْف مـدْرَك الناظم في جعله (سِوى) متصرفةً كـ (غير)، فإنَّ اعتماده هنا كان على هذين الأصـلين، وهـو يعْتمدُهما كثيراً كما أنّه يعتمد غيرَهما ممّا لم يعتمدهُ غيره من الأئمة [1].

دراسـة الـمسألة:

اختلاف علماء النحاة في مسألة استعمال (سِوى) ظرفية وغير ظرفية إلى خمسة أقوال:

القول الأول: يرى أصحاب هذا القول أنَّ (سِوى) اسم ملازم للظرفية المكانية لا ينفك عنهـا ولا يخرج عن هذا المعنى إلَّا في ضرورة الشعر؛ لأنّها بمعنى مكانك، أي بدل عنه أو عوض عنك، فإذا قلت: قام القوم سِواك، كأنَّك قلت: قام القوم مكانك وبدلاً عنك أو يغني غَنَاءك ويسدُّ مـسدَّكَ، وهذا قول البصريين، ونصّ سيبويه على القول بظرفيتها منسوباً للخليل، قـال: «وحكـى عـن الخليل أن هذا كقولك: أتاني القوم مكانك، إلا أن في سواك معنى الاستثناء وسواء تنصب في هذا كله؛ لأنها تجري مجرى الظروف وتخفض ما بعدها» [2].

وصرّح سيبويه قائلاً:« وجعلوا ما لا يَجرى في الكلام إلاَّ ظرفـاً بمنزلـة غيـره مـن الأسماء، وذلك قول الـمَّرار بن سَلَامة العِجلىّ[3]:

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كْان منهْم إذا جلسوا مِنَّا ولا مِنْ سَوائنا

الشاهد فيه: على إنه جر (سوائنا) ومكّنه وهو غير متمكن.

وقال الأعشى:

تَجانَفُ عَنْ جُلّ اليَمَامَةِ نَاقتي وما قصدتْ من أهلهَا لسَوائكا

والشاهد فيه: إنه أدخل حرف الجر على (سوائك) فجعله من المتمكن، وهو غير متمكن[4].

وقال خِطامٌ الـمُجاشِعيّ:

وصالياتٍ كَكماَ يُؤَثْفَيْنْ

---

[1] الشاطبي، **مقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** (٤٠٥/٣).

[2] سيبويه، **الكتاب،** (٣١/١)؛ وابن السراج، **الأصول في النحو،** (٢٨٧/١)؛ والمـرادي، **توضـيح المقاصـد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك،** (٢٠٥/١).

[3] السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله (ت: ٣٨٥هـ)، **شرح أبيات سيبويه،** تحقيق: الـدكتور محمد علي الريح، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر، القاهرة / مصر، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م، (٢٨١/١).

[4] السيرافي، **شرح أبيات سيبويه:** (٩٥/١).

فعلوا ذلك؛ لأنَّ معنى سَواء معنى غيرٍ، ومعنى الكاف معنى مثل، وليس شيء يضطَرّون إليه إلا وهمْ يحاولون به وجها، وما يجوز في الشعر أكثر من أن أذكره لك ههنا»[1].

ويؤيّد هذا القول، المبرد، وابن السراج، وابن جني، والصيمري، وابن الأنباري، والشلوبين، وابن يعيش، وابن عصفور، وابن أبي الربيع، والفراء[2].

واستدلّ أصحاب هذا القول بوقوع (سِوى) صلة الموصول في قول من قال: جاءني مَنْ سِواك، وهذا الموضع لا يحسن أنْ تقع فيه غير صلة الموصول، فوقوع (سِوى) صلة الموصول دليل على ظرفيتها بخلاف (غير)، وأيضًا فإنّ العامل قد يتخطّاها ويعمل فيما بعدها، قال سيبويه: « ويدل ذلك على أن سواءك وكزيد بمنزلة الظروف، أنَّك تقول: مررتُ بمن سَواءَك وعلى من سواءك، والذى كزيدٍ، فحَسُنَ هذا كحُسْن مَنْ فيها والذى فيها، ولا تَحسن الأسماءُ ههنا ولا تَكثُر في الكلام، لو قلتَ: مررتُ بمن فاضِلٌ، أو الذى صالحٌ، كان قبيحا، فهكذا مَجْرَى كزَيْدٍ وسَواءَك »[3].

كما احتج البصريون لملازمة (سوى) النصب على الظرفيةِ بأنها صفة ظرف في الأصل، قال الرضي: « إنما انتصب (سوى)؛ لأنه في الأصل صفة ظرف مكان وهو (مكانا)، قال الله تعالى: {مَكَانًا سُوًى} [طه: الآية ٥٨]، أي مستوياً، ثم حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف، أي معنى الاستواء الذي كان في (سوى) فصار (سوى) بمعنى: (مكانا) فقط، ثم استعمل (سوى) استعمال لفظ مكان، لما قام مقامه في إفادة معنى البدل، تقول أنت لي مكان عمرو، أي بدله؛ لأن البدل ساد مسد المبدل منه وكائن مكانه، ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء؛ لأنك إذا قلت: جاءني القوم بدل زيد، أفاد أن زيدا لم يأت، فجرد عن معنى البدلية أيضا، لمطلق معنى الاستثناء، فسوى، في الأصل: مكان مستو، ثم صار بمعنى مكان، ثم بمعنى بدل، ثم بمعنى الاستثناء» [4]. وقال ابن خروف: «و(غير)، و(سوى)، و(سواء) أسماء، وأصلها الصفة، والاستثناء دليلٌ عليها»[5].

---

[1] سيبويه، **الكتاب**، (٣١/١).

[2] المبرد، **المقتضب** ، (٣٤٩/٣)؛ وابن السراج، **الأصول في النحو**، (١٩٩/١)؛ والصيمري، عبدالله بن علي بن إسحاق (ت: ٥٤١ه)، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ، ١٩٨٢م، (٣١٣/١)؛ وابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٢٤٠/١)؛ والشلوبين، **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، (٧٢٤/٢)؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، (٨٤/٢)؛ وابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، (٣٩١/٢)؛ وابن أبي الربيع، **عبيدالله بن أحمد السبتي** (ت: ٦٨٨هـ)، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٧م، ١٩٨٦م، (٨٨٢/٢)؛ وابن عقيل، بهاء الدين بن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠هـ ، ١٩٨٠م، (٥٩٤/١).

[3] سيبويه، **الكتاب**، (٤٠٩/١)؛ وانظر: ابن يعيش، **شرح المفصل**، (٨٣/٢).

[4] الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (١٣١/٢).

[5] ابن خروف، **شرح جمل الزجاجي**، (٩٥٩/٢).

واحتجوا، أيضاً، بأن قالوا: إنَّما قلنا ذلك لأنهم ما استعملوه في اختيار الكلام إلا ظرفًا، نحو قولهم: مررت بالذي سواك، فوقوعها هنا يدل على ظرفيتها بخلاف غير، ونحو قولهم: مررت برجل سواك، أي مررت برجل مكانك، أي: يغني غَنَاءك ويسدُّ مسدَّكَ، وقال لبيد[1]:

وابْذُلْ سَنَامَ القِدْرِ إنَّ سواءَها دُهْماً وجُونا

فنصب سواءها على الظرف، ونصب (دُهْماً) بـ(إنَّ)، ولو كانت مما يستعمل اسمًا لكثر ذلك في استعمالهم، وفي عدم ذلك دليل على أنها لا تستعمل إلا ظرفًا[2].

وأمَّا القول الثاني: فذهب الكوفيون إلى أن (سِوى) تكون اسمًا، وتكون ظرفًا.

فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنها تكون اسمًا بمنزلة (غير) ولا تلزم الظرفية أنهم يدخلون عليها حرف الخفض، قول المرَّار بن سَلَامة العِجليّ:

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كَان منهُمْ إذا جلسوا مِنَّا ولا مِنْ سَوائنا

فأدخل عليها حرف الخفض، وقال الشاعر الأعشى أيضاً[3]:

تَجَانَفُ عن جوِّ اليمامة ناقتي وما قصَدَتْ من أهلها لسوَائكَا

فأدخل علها لام الخفض؛ فدلَّ على أنها لا تلزم الظرفية.

والذي يدلّ على ذلك أنه روي عن بعض العرب أنه قال: "أتاني سواؤك" فرفع؛ فدلَّ على صحة ما ذهبنا إليه[4].

وأمّا القول الثالث: فذهب جماعة منهم الرماني وأبو البقاء العكبري إلى أنّها ظرف متمكن، أي يستعمل ظرفا كثيراً وغير ظرف قليلاً، وإلى هذا ذهب ابن هشام والمرادي، ورجحه الأشموني[5].

قال أبو البقاء: «أمّا (سوى) فَهيَ ظرف فِي الأَصل وَلَا تستَعمل فِي الِاستِثنَاء إلاَّ مَنصُوبَة إذا وَقعت بعد تَمام الكلام ليتوفرَّ عليها حكم الظروف وَقد جَاءَت غير ظرف قَلِيلاً»[6].

---

(1) **ديوان لبيد بن ربيعة العامري**، لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري الشاعر معدود من الصحابة (ت: ٤١هـ)، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م، ص١٣٨.

(2) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٢٤٠/١).

(3) **ديوان الأعشى الكبير** بن ميمون بن قيس، ص٨٩.

(4) ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٢٣٩/١)؛ والأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (١٣١/٢).

(5) السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (١٦١/٢)؛ والمرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم (ت:٧٤٩هـ)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ / ٢٠٠٨م، (٦٨٢/٢)؛ والأشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن (ت: ٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، ط١، ١٤١٩هـ، (٥٢١/١).

(6) العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله البغدادي (ت: ٦١٦هـ)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر ــ دمشق، ط١، ١٤١٦هـ، ١٩٩٥م، (٣٠٩/١).

وقال في إعراب لامية العرب للشنفرى عند شرحه وإعرابه للبيت الأول:

أقِيْمُوا بني أمي صُدُورَ مَطِيِّكُمْ فإني إلى قوْمٍ سِوَاكُمْ لأمْيَلُ

أمَّا (سِوَى) فهي ههُنا صفة (لقوم) في موضِع جَرٍّ وأكثرُ ما تقع ظَرْفاً، وقد تقعُ فاعلاً كقولِ الآخر:

ولَمْ يَبْقَ سِوَى العُدْوَانِ دِنَّــاهُمْ كمـــا دَانُــوا

وسوى العدوان مرفوع بالفاعلية [1].

وأمّا القول الرابع: فيرى أصحاب هذا القول أنَّ (سِوى) اسم محض لا ظرفٌ مساوٍ لــ (غيــر) معنى وإعراباً في الاستثناء، فإنَّها تخفض ما بعدها على كل حالٍ ونحوه، ولا يُلزم فيه النــصب، بل يعرب تقديراً بحسب موقعه الإعرابي، فيأتي مضافاً، أو مبتدأ، ويعمل فيه النواســخ اللفظيــة ونحوه.

ويُنسب هذا القول إلى الزجاجي[2]، وابن مالك إلى أنّها ليست ظرفاً البتــة، فإنّهــا اســم مرادف لــ (غير)، فكما أن (غير) لا تكون ظرفاً ولا يلتزم فيها النصب فكذلك (سوى).

وقد استدلَّ أصحاب هذا القول بالقياس والسماع:

أمَّا القياس: فلأنّ معنى (سوى)، معنى (غير)، وقد ثبت تصرف (غير)، لــذا وجــب أن تكون (سِوى) متصرفة مثلها؛ ولأنَّ أصلها الوصف، فيجب أن تبقى على الأصــل حتــى يقــوم الدليل على عدم التصرف، ولو كانت ظرفاً لأعطت معنى (في) الذي كانت تتضمنه[3].

أمَّا السماع فاستدلوا بفصيح الكلام نثراً ونظماً، وجاءوا بجملة من الشواهد تُبيّن فيها تأثر (سِوى) بالعوامل المختلفة.

فمن شواهد النثر:

فمن استعمالها مجرورة قوله صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَإِنِّي سَأَلْتُ رَبِّــي لِــأُمَّتِي أَنْ لَــا يُهْلِكَهَا بِسَنَةٍ عَامَّةٍ، وَأَنْ لَا يُسَلِّطَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا مِنْ سِوَى أَنْفُسِهِمْ»[4]، وقوله صلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَــلَّمَ: "مَا أَنْتُمْ فِي سِوَاكُمْ مِنَ الأُمَمِ إِلاَّ كَالشَّعْرَةِ البَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَبْيَضِ"[5].

وحكى الفراء: روي عن بعض العرب أنه قال: "أتاني سواؤك" بالرفع [6].

---

[1] العكبري، عبدالله بن أبي عبدالله الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين، **إعراب لامية الــشنفرى**، تحقيــق: محمد أديب عبدالواحد، المكتب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ص٥٨.

[2] انظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، (٣٩١/٢).

[3] الشاطبي، **مقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٣٩٨/٣).

[4] رواه مسلم، **صحيح مسلم**، باب هلاك هذه الأمة بعضهم ببعض، (٢٢١٥/٤).

[5] انظر: **المصدر نفسه:** (٢٠١/١).

[6] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٢٤٠/١).

ومـــــن شواهد الشعر:

قول الشاعر[١]:

ولا يَنْطِقُ الفحشاءَ مَنْ كَان منهُمْ إذا جلسوا منَّا ولا مِنْ سَوائنا

ومن استعمالها مبتدأ، قوله[٢]:

وَإذَا تُبَاعُ كَرِيْمَةٌ أو تُشْتَرَى فَسوَاكَ بَائِعُهَا وَأنْتَ المُشْتَرِي

وقوله[٣]:

ولَمْ يَبَقَ سوَى العُدْوَانِ دِنَاهُمْ كَمَا دَانُوا

فـــ (سوى العدوان) مرفوع بالفاعلية .

ومن استعمالها منصوبة اسم (إنَّ) على غير الظرفية قوله[٤]:

لَدَيْكَ كَفِيلٌ بالـــمُنَى لِمُؤَمِّلٍ وَإنّ سوَاكَ مَن يُؤَمِّلُهُ يَشْقَى

فـــ (سواك) اسم (إنَّ) .

وبالإضافة قوله [٥]:

فَإنَّنِي وَالَّذِي يَحُجُّ لَهُ النّا سُ بِجَدْوَى سوَاكَ لَمْ أثِقِ

ومرفوعة بالناسخ قوله "من الطويل"[٦]:

أأتْرُكُ لَيْلَى لَيْسَ بَيْنِي وَبَيْنَهَا سِوَى لَيْلَةٍ إنِّي إذاً لَصَبُورُ

ومن استعمالها منصوبة قول الشاعر[٧]:

خَلاَ اللهِ لاَ أَرْجُو سِوَاكَ وَإنَّمَا أعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَا

وقال آخر في نصبها بـــ(أن) [٨]:

فآخ لِحَالِ السِّلْمِ مَنْ شِئتَ وَاعْلَمَنْ بِأنَّ سِوَى مَوْلاكَ فِي الْحَربِ أجْنَبُ

---

[١] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين** (٢٤٠/١).

[٢] انظر: ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٣١٥/٢)؛ **وشرح ابن عقيل على ألفيـــة ابـــن مالـــك**، (٢٢٨/٢)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٥١٩/١).

[٣] المصدر نفسه .

[٤] البيت من الشواهد التي لم ينسبوه لقائل معين، انظر: ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٣١٥/٢)؛ **وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢٢٩/٢)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٥٢٠/١).

[٥] انظر: **شرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٧١٩/٢)؛ **و شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٥١٨/١).

[٦] **ديوان أبي دهبل الجمحي**، تحقيق: عبدالعظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف، ط١، ١٣٩٢هـــ ـــ ١٩٧٢م، ص٢٩.

[٧] البيت للأعشى في ولم أقع عليه في ديوانه، انظر: **وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢٣٤/٢)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٥٢٣/١).

[٨] انظر: **شرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٧١٨/٢).

وردَّ ابن مالك أدلة المانعين من وجهين:

الوجه الأول: أنَّ (سوى) وإن عوملت معاملة الظرف بجعلها صلة، لا يلزم من ذلك جعلها ظرفاً فإن حرف الجر يعامل معاملة الظرف ولم يكن بذلك ظرفا، وإن سُمّي ظرفاً فمجاز، وإن أُطلق على "سوى" ظرف إطلاقا مجازيا لم يمتنع، وإنما يمتنع تسميته ظرفا بقصد الحقيقة، وإن كان ذلك مع عدم التصرف فامتناعه أحقُّ[1].

الوجه الثاني: أنَّ (سوى) بعد الموصول محتمل أن تقع خبراً لمبتدأ محذوف في موضع رفع، أو حالاً (ثبت) مضمراً في موضع نصب، قال ابن مالك مقوياً الاحتمال الأخير: «ويقوّي هذا الوجه قول مَن قال: رأيت الذي سواكَ، بالنصب، ونظيره أيضاً قولهم: "كل شيء مهةٌ ما النساءَ وذِكْرهنّ"»[2]. وردّ **العكبري** على هذا القول، وقال: « أمَّا المواضعُ التي جاءَت فيها غير ظرفٍ فلا يدلُّ على أن أصلها غيرُ الظَّرفيّةِ، ألا تَرى أن عنداً ظرفٌ، وقد خَرجت عن الظَّرفية بـــ (من) في مثلِ قولِه تَعالى: {حتى إذا خَرجوا من عندِك} [سورة محمد: الآية ١٦]، وكذا: (لسوائِكا) أي لمكانٍ غير مكانك، وقد استُعملت بمعنى (غير)، وليس ذلك أصلُها، كما أنّ (إلاَّ) حرفٌ، وقد وقعت بمعنى (غير) قال تعالى: {لو كانَ فيهما آلهةٌ إلاّ الله}[سورة الأنبياء: الآية ٢٢]، أي غيرُ الله، ومع هذا لم تخرج عن كونها حرفَ استثناءٍ.

وكذلك قولهم: (قامَ القومُ سِوى زيدٍ)، أي مكانَ زيدٍ، والمعنى بدلَ زيدٍ، وهذا كله لا ينفي أن يكون أصلها الظَّرف كما أن الأصل في غيرٍ أن تكون صفةً، وقد استعملت في الاستثناء والأصلُ في (إلّا) الاستثناء وقد استعملت وَصْفاً، والله أعلم »[3].

وكذلك ردّ **الأشموني** على الأدلة التي أتى بها ابن مالك، قال: «ولا ينهض ما استدل به الناظم حجة؛ لأن كثيرا من ذلك أو بعضه لا يخرج الظرف عن اللزوم، وهو الجر، وبعضه قابل للتأويل»[4]، وعلّق الصبّان على قوله: «"وبعضه قابل للتأويل" أي بكونه شاذاً أو ضرورة»[5].

وردَّ **فاضل صالح السامرائي** من المحدثين رأي الزجاجي وابن مالك، قال: «والحق أنها ليست كـ (غير) مطلقاً، فإنَّه يصح أنْ نقول: مررتُ برجل غير لئيم، ولا يصح أنْ نقول: سِوى لئيم، قال تعالى: {إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ }[سورة المائدة: الآية ٥]، ولا

---

[1] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٣١٦/٢).
[2] المصدر نفسه: (٣١٦/٢).
[3] العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦هـ)، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م
[4] **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٥٢١/١).
[5] الصبّان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (٢٣٦/٢).

تحسن (سِوى) في هذا، إنّ (غيراً) من المغايرة، و(سِوى) من المساواة كما ظاهر من لفظها، فقولهم: مكان سِوى، معناه مكان مستوٍ ليس بعضه أعلى من بعض»[١].

ومن الجدير بالذكر القول: إنّ أبا نزار النحوي خطّأ أصحاب القول الثاني الذين يرون أنّ (سوى) متصرفة بمعنى (غير) قائلاً: « فقد نصّ على أنها لا تأتى إلاّ ظرف مكان، وأنّ استعمالها اسما منصرفا بوجوه الإعراب، بمعنى (غير)، خطأ»[٢].

وعجب ابن الشجري من تخطئة أبي نزار (ملك النحاة) النحاة القائلين بهذا الرأي بغير دليل قائلاً: «ومن العجب أن هذا الجاهل يقدم على تخطئة سلف النحويّين وخَلَفَهُم، وتخطئة الشعراء الجاهليّين والمخضرمين والإسلاميّين، فيعترض على أقوال هؤلاء وأشعار هؤلاء، بكلام ليس له محصول، ولا يؤثر عنه أنه قرأ مصنّفا في النحو، إلاّ مقدّمة من تأليف عبد القاهر الجرجانيّ، قيل: إنها لا تبلغ أن تكون في عشر أوراق، وقيل: إنه لا يملك من كتب النحو واللغة ما مقداره عشر أوراق»[٣].

ويبدو أن ما جاء في الشعر من تصرف (سوى)، وأنّها بمعنى (غير) عادة لهجية قد جُبِلَ عليها بعض الشعراء؛ لذا ينبغي قبولها ولا يجوز ردُّها، قال ابن الشجري:« وعلى تشبيهها بغير قال أبو الطيب:

أرضٌ لها شرفٌ سِواها مثلها لوْ كانَ مثْلُكَ في سِواها يُوجَدُ

رفع (سوى) الأولى بالابتداء، وخفض الثانية بـ(في)، فأخرجهما من الظرفيّة، فمن خطّأه فقد خطّأ الأعشى في قوله: (لسوائكا)، ومن خطّأ الأعشى في لغته التي جبل عليها، وشعره يستشهد به في كتاب الله تعالى، فقد شهد على نفسه بأنه مدخول العقل، ضارب في غمرة الجهل »[٤].

والقول الخامس: هو رأي الدكتور فاضل السامرائي الذي اتخذ رأياً أخر مخالفاً للقدماء، ويرى أنَّ (سِوى) ليس الكثير فيها أنّ تقع ظرفاً بل الكثير فيها أن تقع غير ظرف، وقد تقع ظرفاً.

وحجته في ذلك «أنّ (سوى) تكون ظرفاً، وغير ظرف، وليس أصلها أنْ تكون ظرفاً بل معنى الظرفية منقول إليها، وذلك أنَّ قولك: جاءني رجلٌ سوى زيد، معناه يقوم مقامه ويسدُّ مسدّه، ويوكن مكانه وبدله، ومن هنا دخلها معنى الظرفية»[٥].

---

[١] السامرائي، فاضل صالح، **معاني القرآن**، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، (٢٣١/٢).

[٢] الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي (ت: ٥٤٢هـ)، **الأمالي**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩١م، (٣٦٤/٢).

[٣] المصدر نفسه: (٣٧٣/٢).

[٤] الشجري، **الأمالي**، (٣٧٢/٢).

[٥] السامرائي، **معاني القرآن**، (٢٣٢/٢).

الترجيح في المسألة:

ولعلّ الصواب الذي يراه الباحث، هو ما ذهب إليه ابن مالك أنَّ (سِوى) اسم محض لا ظرفٌ مساوٍ لـ (غير) معنى وإعراباً في الاستثناء، فإنَّها تخفض ما بعدها على كل حالٍ ونحوه، ولا يُلزم فيه النصب، بل يعرب تقديراً بحسب موقعه الإعرابي، فيأتي مضافاً، أو مبتدأ، ويعمل فيه النواسخ اللفظية ونحوه، وذلك لقوة قياسهم، وذلك لأنّ معنى (سوى)، معنى (غير)، وقد ثبت تصرف (غير)، لذا وجب أن تكون (سِوى) متصرفة مثلها؛ ولأنَّ أصلها الوصف، فيجب أن تبقى على الأصل حتى يقوم الدليل على عدم التصرف، ولو كانت ظرفاً لأعطت معنى (في) الذي كانت تتضمنه. وكذلك ورود السماع في فصيح الكلام نثراً ونظماً، وجاءوا بجملة من الشواهد تُبيّن فيها تأثر (سِوى) بالعوامل المختلفة.

وذهب الشاطبي مذهب الكوفيين، والحقُّ ما ذهب إليه الزجاجي وابن مالك؛ لأنَّ كل موضع استعملت (سوى) كانت ظرفاً، وفي الموضع الذي وقعت غير ظرف فهي فيه متأولة.

المسألة الخامسة

زيادة حرف الجر (من) في الإيجاب

التوطئة:

إنَّ حرف (من) ينقسم إلى قسمين: قسم لا تكون زائدة فيه، وقسم تكون زائدة، فالقسم الذي لا تكون زائدة فلها معان كثيرة، أمَّا القسم الذي تكون فيه زائدة فتزاد لتنصيص العموم أو لمجرد التوكيد، وزيادتها فيهنَّ قياسيّة، ولها شرطان في زيادتها وهي[1]:

أولاً: أن يتقدم عليها نفي أو شبهه، وشبه النفي هو النهي والاستفهام، نحو: ما جاءني من أحد، وهل قام من رجلٍ، ولا تضربْ من أحد.

ثانياً: أن يكون مجرورها نكرة.

الثالث: كونه فاعلاً أو مفعولاً بهِ أو مبتدأ.

ولكن موضع الاعتراض هو زيادة حرف (من) في الإيجاب، وهذه المسألة خلافية بين سيبويه الذي ذهب إلى المنع، والأخفش والكسائي اللذين ذهبا إلى الجواز، وابن مالك له رأيان في المسألة، فذهب في الألفية مذهب سيبويه، وفي التسهيل وشرحه ذهب مذهب الأخفش والكسائي، ولذلك اعترض الشاطبي على رأيه في التسهيل ضمنَ شرحه للخُلاصة.

نص الاعتراض:

بعد عرض الشاطبي للمسألة، قال: «والصواب ما ذهب إليه ابن مالك ها هنا، أي: في الألفية؛ لأنَّ السماع المستمر قضى أنَّها تختص بالنفي؛ إذ لم تأتِ زيادتُها في الإيجاب إلّا في محل الاحتمال أو في النّدور، فلا يصح أن يُقضى بالقياس حتى يتبيَّن من الاستقراء القصدُ إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذ لم يكن ذلك، فيجب الوقوف مع السماع؛ لئلَّا ندَّعِي على العرب ما لا نعرف»[2].

---

[1] ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص٤٢٥؛ والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٣١٨؛ والمالقي، أحمد بن عبدالنور (ت:٧٠٢هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبعة مجمع اللغة العربية/ دمشق، ص٣٢٢؛ والغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت: ١٣٦٤هـ)، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط٢، ١٤١٤هـ، ١٩٩٣م، (١٩٨/٣).

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٩٩/٣).

دراسة المسألة:

مسألة زيادة (من) في الواجب من المسائل الخلافية وهي على قولين[1]:

ذهب سيبويه وجمهور البصريين إلى منع زيادتها في الإيجاب، وقيَّدوا زيادتها بقيود ثلاثة، أنْ يكون مجرورها نكرة، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً أم مبتدأ، وأن تكون في سياق النفي أو النهي مطلقاً أو الاستفهام بـ (هل)، قال المبرد: « وذلك قولك: ما جاءني من أحدٍ إلا زيدٌ، على البدل؛ لأنَّ من زائدة وإنّما تزاد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة؛ لأنَّ المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع فتدخل (من) لإبانة هذا المعنى »[2].

وقال ابن السراج: «وقد أدخلوها على الفاعل والمفعول أيضًا، كما أدخلوها على المبتدأ، فقالوا: ما أتاني من رجل، في موضع: ما أتاني رجل، وقوله تعالى: {وَمَا وَجَدْنَا لِأَكْثَرِهِمْ مِنْ عَهْدٍ} [الأعراف: الآية ١٠٢]، وقوله تعالى: {هَلْ تُحِسُّ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ} [مريم: الآية ٩٨]، وكذلك قولك: هل من طعام، وإنَّما هو: هل طعام، فموضع (من طعام) رفع بالابتداء»[3].

وحجتهم في ذلك: أنَّ المعنى يأباه في الموجب، فإنَّ قولك: جاءني من رجل، معناه جاءك جميع جنس الرجال وهو محال، ولذا قال ابن يعيش: «فإذا قلت: ما جاءني رجل، وأردت الاستغراق، ثمّ قلت: ما جاءني من رجل، كانت (مِنْ) زائدة، فأمّا إذا قلت: ما جاءني من أحد، فـ (مِنْ) زائدة لا محالة للتأكيد؛ لأنَّ (مِنْ) لم تفد الاستغراق؛ لأنَّ ذلك كان حاصلًا من قولك: ما جاءني أحدٌ، ولذلك لا يرى سيبويه زيادةَ (مِنْ) في الواجب، لا تقول: جاءني من رجل، كما لا تقول: جاءني من أحد؛ لأنَّ استغراق الجنس في الواجب محال، إذ لا يُتصوّر مجيءُ جميع الناس، ويتصوّر ذلك في طرف النفي »[4].

وذكر العكبري أيضاً أنَّ زيادتها لا تفيد شيئاً، قال: «لا ينبغي أن يجيء زائداً؛ لأنَّ ذلك عكس الغرض، وإنَّما جاز في مواضع لمعنى من تأكيد ونحوه ولا يصح ذلك المعنى هنا، ألا ترى أنّك لو قلت: ضربت من رجل، لم تكن مفيداً بـ (من) شيئاً بخلاف قولك: ما ضربت من رجل»[5].

---

[1] العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (٣٥٥/١)؛ وابن مالك، محمد بن عبد الله جمال الدين (ت: ٦٧٢هـ)، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ، ١٩٦٧م، (١٣٨/٣)؛ وابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (٧٩٧/٢)؛ والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (٤٦٣/٢)؛ والأستراباذي، رضي الدين، **شرح الرضي على الكافية**، تصحيح: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ه/ ١٩٧٨م، (١٠٨/٢)؛ وابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٤٥٩/٤).

[2] المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي (ت: ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب/ بيروت، (٤٢٠/٤).

[3] ابن السراج، **الأصول في النحو**، (٦٨/١).

[4] ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٤٦١/٤).

[5] العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (٣٥٥/١).

وذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى جواز زيادتها في الواجب من غير اشتراط نفي أو شبهه، وإليه مال ابن مالك في (التسهيل وشرحه)، قال: « وأجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة، وبقوله أقول لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً»[1]، وفي شرح الكافية فقد ذكر مذهب أبي الحسن وأدلته على ذلك دون تعليق برفض أو تأييد إلا أن سكوته يوحي بالموافقة على ما ارتضاه أبو الحسن من جواز للزيادة دون اشتراط، بخلاف الألفية التي لم يذكر أي خلاف لِما دار حول المسألة، فقال[2]:

وَزِيدَ فِي نَفي وَشِبْهِهِ فُجَرْ نَكِرَةً كَـ مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرْ

ويرى الأخفش أنَّ زيادة (من) تأتي في النفي والاستفهام دون شرط أو قيد، قال: «فإن قلت: إنَّما يكون هذا في النفي والاستفهام فقد جاء في غير ذلك، قال {وَيُكَفِّرُ عَنكُم مِّن سَيِّئَاتِكُمْ}[البقرة: الآية٢٧١] فهذا ليس باستفهام ولا نفي»[3].

وحجتهم في ذلك الشواهد الكثيرة نظماً ونثراً، فمن القرآن الكريم قوله تعالى:{وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ}[الأنعام: الآية ٣٤]، وقوله تعالى: {يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ} [الكهف: الآية٣١] و{يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}[نوح: الآية ٤]، و{قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ}[النور: الآية٣٠].

ومن الحديث قول عائشة (رضي الله عنهما): (فَمَا أَسْتَطِيعُ أَنْ أَقْضِيَهُ إِلاَّ فِي شَعْبَانَ الشُّغْلُ مِنْ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أي: يمنعني الشغل من أجل رسول الله صلى الله عليه وسلم[4]، وأيضاً: (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يُصَلِّي جَالِسًا، فَيَقْرَأُ وَهُوَ جَالِسٌ، فَإِذَا بَقِيَ مِنْ قِرَاءَتِهِ نَحْوٌ من كذا) [5].

قال ابن مالك: «وممن رأى زيادة (من) في الإيجاب الكسائي، وحمل على ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم: (إن من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصوّرون)، فقال: أراد إنّ أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون. وممن رأى ذلك أبو الفتح بن جني، وحمل عليه قراءة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج {وإذْ أَخَذَ اللهُ مِيثَاقَ النبيّينَ لَمَّا آتَيْنَاكُم}[6] أراد وإذ أخذ الله ميثاق

---

[1] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (١٣٨/٣).
[2] **ألفية ابن مالك**، ص٣٥.
[3] الأخفش، **معاني القرآن**، (١٠٥/١- ٢٧٦).
[4] رواه مسلم، **صحيح مسلم**، باب قضاء رمضان في شعبان، (٨٠٢/٢).
[5] المصدر نفسه: (٥٠٥/١).
[6] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (المتوفى: ٣٩٢هـ)، **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف/ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، (١٦٤/١).

النبي لـــمّا آتيناكم، فزاد من في الواجب وأدغم نونها في ميم (ما) فصارت لممّا، بثلاث ميمـــات فحذفت الأولى وبقيت لـــمّا بميمين، أولهما بدل من نون، والثانية ميم ما»[١].

ومن النّظم المتضمّن زيادة (مِنْ) في الإيجاب قولُ عمر بن أبي ربيعة[٢]:

وَيَنْمِي لَهَا حُبُّهَا عِنْدَنَا فَمَا قَالَ مِنْ كَاشِحٍ لَمْ يَضُرّْ

أراد: فما قال كاشحٌ لم يضر.

ومنه أيضاً[٣]:

لـــمـــّـــا بَلَغْنَا إِمَامَ العَدْلَ قُلْتُ لهم قَدْ كانَ من طول إدْلاج وَتَهْجِير

أراد: قد كان طول إدلاجي وتهجيري.

ومنه قول سلمة الجعفي[٤]:

وكنتُ أرى كالموتِ منْ بين ليلةٍ فكيفَ ببينٍ كانَ ميعاده الحشرُ

أراد: وكنت أرى بين ساعة كالموت.

ومثله قول الآخر[٥]:

يَظَلُّ به الحرباءُ يَمْتُلُ قائماً ويكثرُ فيهِ مِنْ حَنِينِ الأباعِدِ

أراد: ويكثر فيه حنين الأباعر.

ومن أقوال العرب جعلوا (من) زائدة في الإيجاب، نحو قولهم: (قد كان من مطـــرٍ) أي: قد كان مطر. وقولهم أيضاً: (وقد كان من حديث فخَلَّ عنّي)؛ فكان هنا تامة محتاجة إلى فاعـــل، و(من) زائدة، و(مطر) و(حديث) فاعل؛ وكلاهما مجرور لفظا مرفوع محلاً[٦].

إلى غير هذا من الأبيات الشواهد المذكورة في كتب ابن مالك مثـــل(شـــرح التـــسهيل) وغيره، فهذا سماعٌ كثيرٌ ثابت نظماً ونثراً، فما الذي يمنع من القياس؟

---

[١] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (١٣٩/٣).

[٢] انظر: **شرح تسهيل الفوائد لابن مالك**، (١٣٨/٣)؛ **الجنى الداني في حروف المعاني للمـــرادي**، ص٣١٨؛ **ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام**، ص٤٢٨.

[٣] البيت لجرير انظر: **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك**، ص١٢٧.

[٤] انظر: القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت:٦٠٠هـــ)، **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق: محمد بن حمود، دار الغرب الإسلامي، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـــ ــ ١٩٨٧م، (١٥٥/١).

[٥] انظر: **شرح تسهيل الفوائد لابن مالك**، (١٣٩/٣)؛ **وشرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٧٩٩/٢)؛ **وشـــواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح لابن مالك**، ص١٢٧.

[٦] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـــ)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، عـــالم الكتب – بيروت، (١٠٨/٣)؛ و**أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** لابن هشام، (٢٢/٣).

قال الشاطبي: «فالجواب: أنَّ جميع ما ذكر من السماع لا يَثْبُتُ به ما قال. أمَّا أولاً: فإنَّ الأصل الثابت في الحروف ألَّا تُدَّعى فيها الزيادة إلَّا إذا تُيُقِّنَتْ، وقام الدليلُ عليها، وأمَّ مع باديَ الرأي فذلك غيرُ مُخَلَّص. وأمَّا ثانياً: فإنَّ هذه المواضع المستشهد بها محتملة لما قال، ولغير ذلك»[١].

وقد رَدَّ البصريون شواهد الأخفش والكوفيين وابن مالك:

أمَّا الآية الأولى: فعلى حذف الموصوف حملها طائفة كأنّه قال: نَبَأٌ من جملة نَبَإِ المرسلين، تعتبر به أو تتأسى أو نحو ذلك مما يليق، فـ (من) إذ ذاك للتبعيض، وعلى هذا يجري الحكمُ في الآية التي تليها، وفي قوله: {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ}، وقولهم: كان من مطر، ومن حديث، وقد تحذف العربُ المفعولَ لمقاصدَ، وتجتزئُ دونها لدلالة عليها، ولغير دلالة[٢].

أمَّا {وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ}و{يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}، فإنَّه مؤوّل كلُّه على تضمين الفعل معنى آخر، كأنَّه قال يُخَلِّصُكم من ذنوبكم، فرجع إلى معنى قوله في الآيات الأخر (يغفر لكم ذنوبكم)، فـ (من) إذاً لابتداء الغاية[٣]. وقال الأنباري: «(مِنْ) فيه للتبعيض لا زائدة؛ لأنَّه من الذنوب ما لا يُكفَّر بإبداء الصدقات، أو إخفائها، وإيتائها للفقراء، وهي مظالم العباد» [٤]، وقال ابن يعيش أيضاً: «وأما قوله تعالى: {وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ}، فإن (مِنْ) للتبعيض أيضًا؛ لأنَّ الله عزّ وجلّ وعد على عمل ليس فيه التوبةُ، ولا اجتنابُ الكبائر تكفرَ بعض السيّئات، وعلى عمل فيه توبةٌ، واجتنابُ الكبائر تمحيصَ جميع السيّئات. يدل على ذلك قوله تعالى في الآية الأخرى: {إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ}، فجيء بـ (مِنْ) ها هنا، وفي قوله: {إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ} لم يأتِ ب (مِنْ)؛ لأنَّه سبحانه وعد باجتناب الكبائر تكفير جميع السيّئات، ووعد بإخراج الصدقة على ما حَدَّ فيها تكفير بعض السيّئات»[٥].

وأمَّا قوله تعالى: {يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ} فـ(مِنْ) فيه للتبعيض؛ لأنّهم إنّما أُمروا أن يغضوا أبصارهم عمَّا حرّم الله عليهم، لا عمّا أحلَّ لهم، فدل على أنها للتبعيض، وليست زائدةً[٦].

---

[١] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٦٠٢/٣).
[٢] المصدر نفسه: (٦٠٢/٣).
[٣] المصدر نفسه: (٦٠٢/٣).
[٤] ابن الأنباري، **أسرار العربية**، (١٩٣/١).
[٥] ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٤٤٩/٤).
[٦] ابن الأنباري، **أسرار العربية**، (١٩٣/١)؛ وانظر: **العكبري، اللباب في علل البناء الإعراب**، (٣٥٤/١).

وأمّا الحديث: (إنَّ من أشدِّ الناس عذاباً)، فعلى إضمار الشأن؛ فلذلك رفع (المصورون)[1].

وابن مالك حمل الحديث في التسهيل على إضمار الشأن، وصرَّح بمخالفة الكسائي، ثم التزم هنا مذهبه.

وأمَّا (تجري من تحتها) فـ (من) لابتداء الغاية كسائر الظروف المجرورة بـ(من)، وإذا كان كذلك لم يثبت لها زيادةٌ في الواجب[2].

وكذلك أوَّلَ بعض العلماء هذين القولين (قد كان من مطر، وقد كان من حديث فخل عني) بأنَّ الفاعل فيهما ضمير مستتر؛ تقديره: هو، يعود إلى اسم الفاعل كان؛ والتقدير: قد كان هو ــ أي الكائن ــ من مطر؛ وفي الثاني: قد كان هو ــ أي الكائن ــ من حديث؛ وقالوا: لو سلمنا بأنَّ الاسم الذي دخلت عليه (من) هو الفاعل، فلا نسلم بأنَّه لم يتقدم عليه نفي أو استفهام بهل؛ بل ندعي أنه قد سبقه استفهام بـ(هل)، وندعي أنَّ هذا الكلام واقع في جواب كلام، وأنَّه وارد على سبيل حكاية ما تكلم به المستفهم. وكأن قائلاً يقول: هل كان من مطر؟، فقيل له: قد كان من مطر؛ وهل كان من حديث؟، فقيل له: قد كان من حديث؛ وهذا تكلف، لا نرى له مسوغاً[3].

الترجيح في المسألة:

يمكن القول إنَّ المذهب الذي نحا إليه الأخفش وتابعه ابن مالك في التسهيل وشرحه هو المذهب الأرجح؛ لارتكازه على السماع الذي هو أصل القياس في البناء، وخلوه من التقدير والتأويل والمغالاة، فلا مبرر للتمسك بما لجأ إليه البصريون في سبيل تمكين قاعدتهم من التأويل وتخريج الشواهد، أضف إلى ذلك أنَّ شواهد الكوفيين متنوعة، فهذا سماعٌ كثيرٌ ثابت نثراً ونظماً، ولا وجه لإنكار زيادتها.

ومن جهة أخرى يقول العكبري: إن (من) حرف وضع اختصارا من التصريح بالاسم أو الفعل الدال على ذلك المعنى، كالهمزة فإنها تدل على استفهام، فإذا قلت: أزيد عندك، أغنت الهمزة عن (أستفهم) وأخذت من المال: أي بعضه، وما قصد به الاختصار لا ينبغي أن يجيء زائداً؛ لأن ذلك عكس الغرض[4].

وليس كما يتصور المانعون بأن المعنى يأباه في الموجب، فإن قولك: جاءني من رجل، معناه جاءك جميع جنس الرجال وهو محال، ليس كذلك وإنما وضعت (من) للاختصار بدلا من ذكر الاسم أو الفعل كما ذكره العكبري.

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٦٠٢/٣).
[2] المصدر نفسه: (٦٠٢/٣).
[3] انظر: إلى هامش **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام**، (٢٢/٣).
[4] العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (٣٥٥/١).

المسألة السادسة

الفصل بين المتضايفين

التوطئة

قال ابن مالك[1]:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

أشار ابن مالك في هذا البيت إلى أن الفصل بين المتضايفين جائز، وذلك أنَّ الأصل ألَّا يُفصل بينهما كما لا يُفصل بين أجزاء الاسم، إذ كان المضاف إليه قد تنزَّل منزلة الجزاء أو ما هو كالجزء من المضاف؛ لأنَّه واقع موقع تنوينه، وعنده ذلك جائز في السعة بشروط[2]:

أولاً: أن يكون المضاف اسماً يُشبه الفعل، وذلك المصدرُ المقدَّر بأنْ والفعل، واسم الفاعل، واسم المفعول؛ لأنَّها التي تعمل عملَ الفعل وتؤدي معناه على التمام.

ثانياً: أن يكون الفاصل بينهما معمولاً للمضاف، ولا يكون أجنبياً منه معمولاً لغيره.

ثالثاً: أن يكون الفاصل منصوباً على المفعولية أو الظرفية، فلا يكون مرفوعاً به، ويجري مجرى الظرف المجرور؛ إذ هما في الحكم واحد.

فإذا اجتمعت هذه الشروط الثلاثة ساغ القياس، فتقول: أعجبني ضَرْبُ زيداً عَمْرٍو، وقيامُ أمامَك زيدٍ، وسَيرُ يومَ الجمعة زيدٍ، وتقول: هذا ضاربُ غداً زيدٍ، وهذا مُعطِي درهماً زيدٍ[3].

نص الاعتراض:

ذكر الشاطبي أدلة ابن مالك في جواز الفصل بين المتضايفين، وأيَّدها من حيث القياس، ولكنه اعترض عليها من حيث السماع؛ إذ الفصل قليل، والأكثر عدم الفصل، ووجه القياس إذا ظهر لا يُعتبر إلَّا مع شياع السماع، قال: «وإذا ثبت هذا فمسألة الناظم من هذا القبيل، أمَّا إذا فرضناها عامة في الفصل بين المضاف والمضاف إليه بإطلاق، فلا مرية أنَّ الفصل قليلٌ، وعامته في الشعر، فهو بحيث لا يُلتفتُ إلى القياس، وإذا فرضناها خاصة في إضافة المصدر أو الصفة إلى معمولها، فنحن لا نشكُ أنَّ عدم الفصل فيها هو الشائع الذائع، وأنَّ الفصل بالنسبة إلى عدمه كالمعدوم، وأنَّ ما جاء منه في الشعر وما جاء في الكلام شاذٌّ في غاية الندور، فكيف

---

[1] **ألفية ابن مالك**، ص٣٨.

[2] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية**، (٨٢/٣)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (١٧٩/٢)؛ والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (٨٢٤/٢)؛ والنجار، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، (٣٨١/٢).

[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٧٤/٤).

نُجري فيه القياس وهو مصادمةٌ لما شاع في كلامهم من عدم الفصل؛ إذ لو عزموا على القياس لكانوا خُلقاءَ أن يتكلموا به ويكثر في كلامهم كما كَثُرَ عدمُ الفصل، فأن لم يفعلوا ذلك ـــ بل أطبقوا على عدم الفصل ــ دليلٌ على عدم مراعاة ما راعاه الناظم واضح، ولا يصح أن يُقال: هو ــ وإن كان قليلاً ــ قد ظهر له وجه من القياس، حيث جرى مجرى العامل غير المضاف في جواز تقديم بعض معمولاته على بعض؛ لأنَّا نقول: ذلك غيرُ معتبرٍ من وجهين:

أحدهما: أن العلَّة إذا وجدتْ، ووجه القياس إذا ظهر، لا يعتبر إلَّا مع شياع السماع، أو كونه في قوة الشائع لعدم المعارض، كما تقدم، وهذا ليس كذلك.

والثاني: أنَّ هذا لو كان مراعىً عندهم لكَثُر في كلامهم كما كثر تقديم المنصوب على المرفوع في غير المضاف»[1].

دراسة المسألة:

هذه المسألة خلافية بين المذاهب وتعددت الأقوال فيها[2]:

ذهب جمهور البصريين إلى أنَّ الأصل ألَّا يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ المضاف إليه كالجزء من المضاف، وواقع موقع تنوينه، فصار الفصل بينهما محظوراً بإطلاق، وإلّا أن يُفصل بينهما بالجار والمجرور والظرف في الضرورة.

واستدلّ أصحاب هذا القول بدليلين هما:

الأول: السماع، فقد اطَّرد عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأنَّ الأصل في التركيب الإضافي أن يلي المضاف إليه المضاف مباشرة من دون فاصل؛ لأنَّه جزء منه بل هو تمام معناه، قال ابن جني: «وعلى الجملة فكلَّما ازداد الجزءان اتصالًا قوي قُبْح الفصل بينهما»[3]، وقال عباس حسن: « عدم الفصل بين المضاف والمضاف إليه باسم ظاهر، أو بضمير بارز، أو بغيرهما؛ لأنَّ المتضايفين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين، لا يصح أن يتوسط بينهما فاصل»[4].

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٨١/٤).

[2] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٥٥/٢)؛ **وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٨٢/٣)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (١٧٩/٢)؛ والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (٥٢٣/٢).

[3] انظر: **الخصائص لابن جني**، (٣٩٢/٢).

[4] انظر: عباس حسن، **النحو الوافي**، (٥٣/٣).

والثاني: قاعدة توجيهية وهي قاعدة التضام والتلازم، فالمضاف إليه ملازم للمضاف ومتمم لمعناه وكذلك المضاف، فهما بمنزلة الاسم الواحد؛ «لأنَّه يعرِّفه ويفصله من غيره ويخصصُه من بين سائر جنسه، فنزلت الإضافة لذلك منزلة الألف واللام، فكما أنَّ الألف واللام مع الاسم كالشيء الواحد، فالاسمان المضاف أحدهما إلى الآخر كالشيء الواحد، ولذلك لا يُفصل بينهما، فلذلك لم يقع التنوين بينهما»[١]. وقال ابن يعيش أيضاً: «الفصل بين المضاف والمضاف إليه قبيح، لأنّهما كالشيء الواحد، فالمضافُ إليه من تمام المضاف، يقوم مقامَ التنوين، ويُعاقِبُه، فكما لا يحسُن الفصلُ بين التنوين والمنوَّن، كذلك لا يحسن الفصل بينهما»[٢].

وأمَّا القول الثاني: فذهب معظم الكوفيين إلى جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه مطلقاً سواء كان ذلك الفصل بالظرف أو الجار والمجرور أو غيرهما، وسواء كان الفاصل بينهما أجنبياً أو غير ذلك؛ لأنَّ هناك سبع صور للفصل كلها جائزة عند معظم الكوفيين؛ إلَّا الفراء[٣] وثعلباً[٤] أجازا الفصل بالظرف والجار والمجرور في الشعر، وحجتهم في ذلك السماع، وذلك ورد الفصل بين المضاف والمضاف إليه في النثر والشعر، وستأتي الشواهد ضمن القول الثالث.

أمَّا القول الثالث: فأجاز ابن مالك في الاختيار الفصل بين المضاف والمضاف إليه في حالات محددة، صنفها إلى قسمين: الأول ما يجوز فيه الفصل في سعة الكلام، والثاني ما يجوز فيه الفصل للضرورة، وأول من قال بهذا القول ابن مالك، وتبعه من جاء بعده كابن هشام، وابن عقيل والأشموني، والمرادي، وخالد الأزهري، والسيوطي[٥].

حيث أفصح ابن مالك في أكثر من مصنف من مصنفاته عن وجهة نظره في هذه المسألة، وربَّما هو أول من قال بهذا القول فيما أعلم، ومستنده في إجازة ذلك: السماع الكثير عن العرب، والقياس.

---

[١] ابن أبي الربيع، **البسيط**، (٨٨٩/٢).

[٢] ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (١٨٨/٢).

[٣] انظر: الفراء، **معاني القرآن**، (٨١/٢).

[٤] انظر: ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت:٢٩١)، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، (١٢٥/١).

[٥] انظر: ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٢٧٧/٣)؛ **وشرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٩٧٩/٢)؛ **وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام**، (١٥١/٣)؛ **وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٨٢/٣)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (١٧٩/٢)؛ **وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (٨٢٤/٢)؛ خالد الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ (ت: ٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح**، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢١هـ، (٧٣٢/١)؛ والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (٥٢٣/٢).

أمَّا من حيث السماع، فقسمه إلى قسمين:

القسم الأول: ما يجوز فيه الفصل في سعة الكلام بين المضاف الذي هو شبه الفعل والمضاف إليه بما نصبه المضاف، ومثال ذلك ما فصل بينهما بمفعول المضاف في قراءة ابن عامر، قوله تعالى: {وَكَذَلِكَ زُيِّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادَهمْ شُرَكَآئِهِمْ}[1] [الأنعام: الآية١٣٧]، بنصب (أولاد) وجرِّ الشركاء فقد فصل بين المضاف (قتْلُ) وهو مصدر والمضاف إليه (شركائهم) بمفعول المصدر (أولادهم) [2].

قال ابن مالك في شرح التسهيل: «وأقوى الأدلة على ذلك قراءة ابن عامر... لأنَّها ثابتة التواتر، ومعزوة إلى موثوق بعربيته، قبل العلم بأنه من كبار التابعين، ومن الذين يقتدى بهم في الفصاحة، كما يقتدى بمن في عصره من أمثاله الذين لم يعلم عنهم مجاورة للعجم يحدث بها اللحن، ويكفيه شاهدا على ما وصفته به، أن أحد شيوخه الذين عوّل عليهم في قراءة القرآن عثمان بن عفان رضي الله عنه، وتجويز ما قرأ به في قياس النحو قوي، وذلك أنها قراءة اشتملت على فصل يدخله بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل»[3].

ومن ذلك ما حُكي عن بعض من يوثق بعربيته: (تركُ ــ يوماً ــ نفسِكَ وهواها سعيٌ لها في رداها)، فقد فصل بين المضاف (ترك)، وهو مصدر، والمضاف إليه (نفسِكَ) بالظرف (يوماً) الذي نصبه المضاف[4]. ومنه كذلك قراءة، قوله تعالى: { فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ}[5] [إبراهيم: الآية ٤٧]، حيث فصل بين المضاف (مخلف)، وهو اسم فاعل، والمضاف إليه (رسُله) بمفعول المضاف (وعْده) [6]، ويفصل كذلك بين المضاف والمضاف إليه بالقسم، ومثال ذلك ما حكاه الكسائي: (هذا غلامُ ــ والله ــ زيدٍ)[7].

---

[1] شهاب الدين البناء، أحمد بن محمد بن أحمد الدمياطيّ (ت: ١١١٧هـ)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م، ١٤٢٧هـ، ص٢٧٤.

[2] انظر: ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٢٧٧/٣)؛ و**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٨٢/٣).

[3] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٢٧٧/٣).

[4] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٨٢/٣).

[5] انظر: ابن الجزري، شمس الدين أبو الخير (ت : ٨٣٣ هـ)، **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد، المطبعة التجارية الكبرى/ دار الكتاب العلمية، (٢٦٥/٢).

[6] **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك** (٨٢/٣).

[7] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٥٢/٢)؛ و**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٨٢/٣)؛ و**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (١٨٢/٢).

أمَّا القسم الثاني: فهو الفصل للضرورة، فقد ذكر منه النحويون الفصل بين المتضايفين بأجنبي من المضاف، ومثاله قول أبو حيّة النّميري[1]:

كما خُطَّ الكتابُ بكَفّ يومًا يهوديّ يُقّاربُ أو يُزيلُ

حيث فصل بين المضاف (كفّ) والمضاف إليه (يهودي) بـ (يوماً) وهو أجنبي من المضاف؛ لأنَّه معمول للفعل (خُطَّ)، وذكروا منه الفصل بين المتضايفين بنعت المضاف، ومثاله قول الشاعر[2]:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَّ المُرَادِيُّ سَيْفَهُ مِنَ ابْنِ أبي شَيْخِ الأبَاطِحِ طالِبِ

حيث فصل بين المتضايفين وهما (أبي) و(طالب) بنعت المضاف وهو (شيخ الأباطح)، والأصل: (من ابن أبي طالبٍ شيخ الأباطح).

وذكروا منه الفصل بين المتضايفين بالنداء، ومثاله قول الشاعر[3]:

كَأنَّ برْذَوْنَ ــ أبَا عِصَامٍ ــ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقَّ بِاللِّجَامِ

ففصل بين المتضايفين: (برذون) و(زيد) بالنداء (أبا عصام)، والأصل: (كأنَّ برذون زيدٍ يا أبا عصام).

أما من حيث القياس، فحسن ذلك ثلاثة أمور[4]:

أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: أن يكون الفاصل غير أجنبي لتعلُّقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله، لأنَّهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه.

وقد ردَّ البصريون على ما استدلَّ به الكوفيون وابن مالك من السماع:

ردَّ البصريون بما استشهد به الكوفيون وابن مالك، قال ابن الأنباري: «ما أنشدوه فهو مع قلّته لا يعرف قائله؛ فلا يجوز الاحتجاج به»[5]، وكذلك ردَّ الشاطبي الشعر الذي استشهد به الكوفيون وابن مالك، قال: «وأنَّ ما جاء منه في الشعر وما جاء في الكلام شاذٌّ في غاية الندور،

---

[1] انظر: سيبويه، **الكتاب**، (١٧٩/١)؛ وابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٥٣/٢)؛ **وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٨٣/٣)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (١٨٤/٢).

[2] انظر: **شرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٩٩٠/٢)؛ **وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام**، (١٦٢/٣).

[3] انظر: **الخصائص لابن جني**، (٤٠٦/٢)؛ **وشرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٩٩٣/٢).

[4] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٢٧٧/٣).

[5] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٥٥/٢).

فكيف نُجري فيه القياس وهو مصادمةٌ لما شاع في كلامهم من عدم الفصل؛ إذ لو عزموا على القياس لكانوا خُلقاءَ أن يتكلموا به ويكثر في كلامهم كما كَثُرَ عدمُ الفصل، فإن لم يفعلوا ذلك ـــ بل أطبقوا على عدم الفصل ــ دليلٌ على عدم مراعاة ما راعاه الناظم واضح، ولا يصح أن يُقال: هو ــ وإن كان قليلاً ــ قد ظهر له وجه من القياس»[1].

وكذلك ردّوا قراءة ابن عامر فيما أشار إليها ابن الأنباري: «وأمَّا قراءة من قرأ من القراء: {وَكَذَلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ} فلا يَسُوغُ لكم الاحتجاج بها: لأنَّكم لا تقولون بموجبها؛ لأنَّ الإجماع واقع على امتناع الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول في غير ضرورة الشعر، والقرآن ليس فيه ضرورة، وإذا وقع الإجماع على امتناع الفصل به بينهما في حال الاختيار سقط الاحتجاج بها على حالة الاضطرار، فبان أنَّها إذا لم يجز أن تجعل حجّة في النظير لم يجز أن تجعل حجة في النقيض. والبصريون يذهبون إلى وَهْي هذه القراءة وَوَهْم القارئ؛ إذ لو كانت صحيحة لكان ذلك من أفصح الكلام، وفي وقوع الإجماع على خلافه دليل على وهي القراءة، وإنَّما دعا ابن عامر إلى هذه القراءة أنَّه رأى في مصاحف أهل الشأم (شركائهم) مكتوباً بالياء ومصاحف أهل الحجاز والعراق (شركاؤهم) بالواو، فدلّ على صحة ما ذهبنا إليه»[2].

وذكر الشاطبي كلاماً طويلاً حول هاتين الآيتين، قال: فلا يُسمع قول من قال بتخطئة قراءة ابن عامر، وترك الرواية، وأنَّ تلك القراءة لحن وغير جارية على أصول كلام العرب؛ فإنَّ هذا القول تخرُّص عليه؛ لأنَّ ابن عامر ممن اتَّفق الجمُّ الغفير على اتّباعه الأثر وعدم أخذه بالرأي كسائر السبعة وغيرهم... وحصل من مجموع ذلك رُجحان ما ارتكبه الناظم من القول بالقياس في المسألة...ثم ذكر: أنَّ ههنا قاعدة يجب التنبيه عليها في الكلام على هذا النظم، وما ارتكب صاحبه فيه وفي غيره، وذلك أنَّ المعتمد في القياس عند واضعيه الأولين إنَّما هو اتباع صلب كلام العرب وما هو الأكثر فيه، فنظروا إلى ما كثر كثرةً مسترسلة الاستعمال فضبطوه ضبطاً ينقاس ويُتكَّلم بمثله؛ لأنَّ من صريح كلامهم، أمَّا غير ذلك فلا يقاس عليه[3].

ثم قال: ولا يلزم من عدم القول بالقياس في هذه الأشياء الواقعة في القرآن الكريم أن يكون عدم مراعاةٍ للفظ القرآن أو إخراجاً له عن الفصاحة أو نحو ذلك، كما يَظُن من لا تحقيق له، بل هو في أعلى الدرجات في الفصاحة، ولكنه لم يكثر مثلُه فيُقاس عليه، وعلى هذا بنى سيبويه والمحقّقون، وهو الصواب، ولكن ابن مالك رُبَّما أهمل هذه القاعدة كما فعل هنا[4].

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١/١٨١).
[2] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٢/٣٥٥).
[3] انظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤/١٧٩ــ ١٨٠).
[4] المصدر نفسه: (٤/١٨٢).

الترجيح في المسألة:

يمكن القول في قضية الفصل بين المتضايفين بما ورد عن العرب وما وردَ من القراءات القرآنية أن نقف عندها ولا نتجاوزها، فنحفظ بما ورد من ذلك عن العرب ولا نقيس عليه؛ لأنَّ المضاف والمضاف إليه كالاسم الواحد مركب من جزئين، وإذا فُصِل بينهما اختفى التلازم بينهما الذي هو الأصل، أمَّا القياس الذي أتى به ابن مالك فله وجه معتبر في المسألة واعترف به الشاطبي إلّا أنَّ السماع لم يَكْثر كثرةً مسترسلة الاستعمال حتى يُقاس عليه، ولِذا أرى الصواب ما ذهب إليه البصريون وإليه مال الشاطبي.

المسألة السابعة

التعجب المباشر من الفعل (افتقر) ونحوه

التوطئة

قال ابن مالك[1]:

وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثلاَثٍ صُرِّفَا قابلِ فَضْلٍ تَمَّ غَيْرِ ذِي انْتِفَا

اشترَط النُّحاةُ فيما يُتعجَّب منه على صِيغتي "أفعل" و"أفعل به" أن يكون: فعلاً، ثلاثيًّا مجردًا، تامًّا، مثبتًا، متصرِّفًا، قابلاً معناه للتفاضُل، غير مبني للمجهول، ولا يعبر عن فاعله بأفعل فعلاء .

وموضع الاعتراض هنا في قوله : (**ذِي ثلاَثٍ**) أي: بمعنى أن يكون المصوغ على (ما أفعله وأفعل به) فعلاً ثلاثيًّا مجردًا مِن الزوائد، فإنْ كان رباعيًّا مجردًا نحو: (دحرج ووسوس)، فلا يجوز البناءُ منه، والعِلَّة في عدم البناء من الرُّباعي الأصول أنَّ التعجب منه يقتضي حذفَ حرْف من أصول الفعل، وفي ذلك إخلالٌ بدَلالته، ولكسر البنية، أما إنْ كان ثلاثيًّا مزيدًا فإمَّا أن يكون على وزن (أفعل)، أو على غير وزنه، فإنْ كان على غير وزن (أفعل) فلا يجوز أن يُصاغ منه (أفعل ولا أفعل به)؛ لانَّ ذلك يؤدي إلى اختلال البنية أيضاً [2].

قال الشاطبي: «ففي الشرط الثاني الخلاف في ما كان من المزيد فيه ليس له ثلاثي، ولكنه عُومل معاملة الثلاثي المجرَّد، نحو: افتقر، وتمكَّن، واستغنى، وامتلأ، واشتدَّ، واتَّقى، وما أشبه ذلك. فهذه الأمثلة وأشباهها جاريةٌ مَجرى الثاني لا مجرى الزائد، لقولهم في الصفة: فقيرٌ، وغنيٌّ، وشديدٌ، وتقيٌّ، وقد قالت العرب فيها: ما أفقَرَهُ، وما أمْكَنَهُ، وما أغْنَاهُ، وما أمْلأهُ، وما أشدَّهُ، وما أتْقَاهُ»[3].

نص الاعتراض

اعترض الشاطبي على ابن مالك على أنَّه لم يجعل التعجب المباشر من الفعل (ما أفقَرَهُ) نادراً، وردّ عليه الشاطبي بقوله: «وفي هذا نظر، وذلك أن دُور الاستعمال حاكم بأن هذا الفعل لا يقع على الألسنة إلا نادراً، بحيث لا يعتبره العربيُّ في بناء فِعل التعجُّب منه، وإن اتَّفق كثرةُ

---

[1] **ألفية ابن مالك**، ص٤٢.
[2] **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (١٥٣/٣)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٢٦٨/٢).
[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٦٥/٤).

استعماله عند بعض العرب لم يَتَّفق عند الباقين، وبذلك يعدُّ نادراً عندهم، أعني عند النَّاقلين عن العرب، فعدُّهم إيَّاه نادراً دليلٌ على أنَّهم فهموا ذلك من العرب، وعند ذلك من العرب ...، فإذا وُجد فعلُ تعجب لم يكن فعلُه المبنيُّ هو منه كثير الاستعمال فهو شاذ لا يُقاس عليه، إلا إنْ ثبت استعماله لبعض العرب، فحينئذٍ يُقاس إليهم، لا بالنسبة إلى من لا يستعمله... ما ذاك إلاَّ لأنَّهم لم يعتبروا ذلك المسموع، لشُذوذه ونُدوره، فإطلاق الناظم في هذا الموضع لا يستقيم في مدراج القياس»[1]، وقال في مكان آخر أيضاً: « والحاصل أن ما استدرك المتأخرون هنا غيرُ مُخلَّص، وابن مالك منهم»[2].

دراسة المسألة:

الخلاف يدور حول التعجب المباشر دون ما كان بواسطة (ما أشدَّ) أو (أشْدِدْ) في بناء فعلي التعجّب (ما أفْعلهُ، وأفْعلْ بهِ) من الفعل الثلاثي المزيد إذا أُجري مجرى الثلاثي، نحو: اتَّقى وامْتلأ واقْتَقَر واسْتَغنى ونحوه، وقد ذهب النحاة في هذه المسألة إلى قولين بين المانعين والمجيزين:

القول الأول: ذهب ابن خروف وجماعة كابْن الشجري والبغدادي إنَّه لم يسمع (فُقِر) اعْتمد فِيهِ على كَلَام سِيبَوَيْهِ والأكثرين إلى المنع[3].

وحجتهم في منع ذلك؛ لأنَّ العلة التي من أجلها امتنع بناؤهما من المزيد غير الجاري مجرى المجرَّد موجودة هنا، وهي هدم البنية وحذف زوائدها لغير موجب مع وجود الغنى عن ذلك بـ (أشدَّ وأشدد)، ونحوهما.

وشدَّ على كل قول من أقوال المانعين: (ما أتقاه لله)، و(ما أملأ القربة)؛ لأنَّهما من اتَّقى بتشديد التاء، (وامتلأت)، و(ما أفقرني إلى عفو الله)، و(ما أغناني عن الناس إن قنعت)؛ لأنَّهما من افتقر واستغنى، وإن كان قد سُمع تَقِيَ بمعنى خاف، ومَلُؤ بمعنى امتلأ، وفقر، بضم القاف وكسرها، بمعنى افتقر، وغني بمعنى استغنى لندوره [4].

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤/٤٨٦).

[2] المصدر نفسه: (٤/٤٩٤).

[3] سيبويه، **الكتاب**، (٤/٣٣)؛ وانظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، (٨/٢٦٦).

[4] انظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤/٤٦٥)؛ والأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، (٢/٦٩)؛ وابن القَطَّاع، علي بن جعفر بن علي السعدي(ت: ٥١٥هـ)، **كتاب الأفعال**، عالم الكتب، ط١ ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م، (٢/٤٦١)؛ وانظر: البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، (٨/٢٦٦).

ويعلّل الشاطبي، وقال: «فإنْ قِيل: إتيانهم بـ (فَعيل) في اسم فاعله مع أنَّهم لم ينْطقوا بفعل منه دليلٌ على أنَّهم لم يعتبروا الزائد، بل عدُّوه كالعدم، إذ ليست الزيادة بدالَّة على معنى، فصار الثلاثي المجرَّد مرادفاً لها، فكما أجْروا الصفة عليه باعتبار خُلُوِّه من الزيادة فكذلك يجب هنا، قيل: هذا التعليل لا ينْهض أن يجري القياسُ بسببه، وإنَّما يصلح أن يكون تعليلاً للسَّماع، إذ لم يكثر في السماع كثْرةً يُعتبر مثلُها في القياس، وإنَّما جاز ذلك نادراً فلا يُعتدُّ به»[1].

ثم قال: ولذلك عدَّ المتقدمون من شاذ التعجب قولهم: (ما أفْقَرَهُ)؛ لأنّه عندهم من (افْتَقَرَ) وإن كان قد سُمع (فَقُر، وفَقِر) بمعنى: افْتَقَر، و(ما أرْفَعَهُ) وإن كان قد جاء (رَفُع) و(ما أغْنَاهُ) وإن سُمع (غَنِيَ) بمعنى استَغْنَى، و(ما أتقاهُ) وقد سُمع (تَقِيَ) بمعنى خاف، حكاها ابنُ القُوطيَّة(ت٣٦٧هـ) لغةً في (اتَّقى)، و(وما أقْوَمَهُ) من (استقام) وقد قالوا: قامَ، بمعنى: استقام، و(ما أمْكَنَهُ) وقد سُمع (مَكُنَ عند الملك)، و(ما أمْلأهُ) وقد سُمع (مَلُؤَ) بمعنى: امْتلأ [2]، ومثال ذلك لا يُجد في الاستقراء إلا نادراً، فلا يُعْبأ به، فلهذا أطلق الناظم القول في مجيء الفعل الثلاثي، بناءً على أن النُّدور فيما استُعمل منها لا يثبت إلا نادراً [3].

وأمَّا القول الثاني: فذهب ابن السراج(٣١٦هـ) وطائفة إلى الجواز، لأنَّهم أجروه مجرى الثلاثي المجرَّد من الزوائد لا مجرى المزيد، بدليل قولهم في الوصف منه: تَقِي ومَلِيء وفَقُر وغَنِي[4]، وإلى هذا الرأي ذهب ابن الوراق، والثمانيني، والعكبري، وابن يعيش، وابن مالك، والمرادي، والخضري [5].

قال ابن السراج: « فإن قلت في افتقر: ما أفْقَرهُ فحذفت الزوائد ورددته إلى "فَقُر" جاز وكذلك كل ما كان مثله مما جاء اسم الفاعل منه على "فعيل" ألا ترى أنك تقول: رجل فقير وإنما جئت به على "فَقُر" كما تقول: كرم، فهو كريم، وظرف فهو ظريف، ولكن تقول إذا أردت

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤/٤٦٥).
[2] المصدر نفسه: (٤/٤٨٦).
[3] المصدر نفسه: (٤/٤٩١).
[4] انظر: الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، (٢/٦٩).
[5] انظر: ابن الوراق، **علل النحو**، ص٣٢٨؛ والثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت: ٤٤٢هـ)، **شرح التصريف**، تحقيق: إبراهيم بن سليمان، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ص٢٨٤؛ والعكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (١/٢٠٠)؛ وابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٤/٤٤١)؛ وابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٣/٤٦)؛ والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (٢/٨٩٤)؛ والخضري، محمد (ت: ١٢٨٨ه)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر، ص٦٠؛ وانظر إلى رأيهم أيضاً: البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، (٨/٢٦٦).

التعجب في هذه الأفعال الزائدة على ثلاثة أحرف كلها، ما أشد دحرجته، وما أشد استخراجه وما أقبح افتقاره ونحو ذلك»[١].

قال الثمانيني: «وقد يزيدون في بناء الكلمة زيادة يكون الاستعمال بها ولا يستعملون الأصل نحو (اشتدّ)، و(افتقر)، أصله: (شَدُدَ)، و(فَقُرَ)، ولا ينطقون بهما، وإنّما ينطقون بالزّائد، والّذي يدلّ على أنّ الأصل (شَدُدَ) و(فَقُرَ) أنّهم قد أخرجوا الصّفة منه على فعيل فقالوا: شديدٌ و فقيرٌ » [٢].

وقال ابن الوراق أيضاً: «ولا مما زاد على ثلاثة أحرف من الأفعال، وإن كان زيْدَ إلا أن تكون الزوائد لو حذفت لم يخل بمعنى، فقولك: ما أفقر زيداً، وإن كان المستعمل: افتقر زيد، لأنّك رددت (افتقر) إلى (أفقر) ، فكان اللفظ لا يغير من معنى الكلمة، فلهذا جاز»[٣].

ويرى العكبري أنَّ «(أفقَرَ) لا يستَعْمل مِنْهُ (فقُر) ولَكِن (افتقر) إلاَّ أنَّ الأصْل يسْتَعْمل؛ لأنَّه قد جَاءَ الْفَاعِل مِنْهُ (فقير) فَهُوَ مثل (ظرف ظريف) فلمّا تعجبوا مِنْهُ أخْرجُوهُ على الأصْل»[٤].

وأشار ابن مالك في (شرح التسهيل) إلى أنَّ أكثر النحويين يجعلون من شواذ التعجب: (ما أفقَرَهُ، وما أشْهَاهُ، وما أحْيَاهُ، وما أمْقَتَهُ)، لاعتقادهم أن ثلاثي افتقر واشتهى واستحيى مهمل، وأن فعل الفاعل من مقت غير مستعمل، ثم ردّ على القول الأول الذين يمنعون التعجب من هذه الأفعال، قال: «وليس الأمر كما اعتقدوا، بل استعملت العرب (فقُر وفقِر)، و(شَهى الشيء) بمعنى اشتهاه، و(حَيِيَ) بمعنى استحيا، وكذلك استعمل مقُت الرجل مقاتةً إذا صار مَقيتاً، أي بغيضا، فليس قولهم ما أفقَرَهُ من افتَقَرَ، بل هو من فقُر وفقِر، ولا ما أشهاه من اشتهى بل من شهى، وما أحياه من استحيا بل من حيي، ولا ما أمقته من مُقّت بل من مَقُت.

وممن خفى عليه استعمال (حيي) بمعنى استحيا أبو علي الفارسي، وممن خفى عليه استعمال فقُر وفقِر ومَقُت سيبويه، ولا حجة في قول مَن خفى عليه ما ظهر لغيره، بل الزيادة من الثقة مقبولة، وقد ذكر استعمال ما ادّعيت استعماله جماعة من أئمة اللغة» [٥].

---

[١] ابن السراج، **الأصول في النحو**، (١٠٤/١)؛ وابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٤٤١/٤).
[٢] الثمانيني، **شرح التصريف**، ص٢٨٤.
[٣] ابن الوراق، **علل النحو**، ص٣٢٨.
[٤] العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (٢٠٠/١).
[٥] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٤٦/٣).

الردُّ على القول الثاني:

وقد رُدَّ هذا الرأي أو القول من الإمام الشاطبي ردّاً طويلاً على أنَّ هذا الرأي لا يُؤخذ به إطلاقاً، قال الشاطبي: إنَّ الفعل الثلاثي في هذه الأشياء المتعجب منها إذا كان كثير الاستعمال في كلام العرب فظاهرٌ أن بناء (أفعَلَ وأفْعِلْ) منه هو القياس المستقيم، وإذا كان معدوماً ألبتَّة فلا بد من الانتقال إلى (أشدَّ) ونحوه. وأمَّا إذا كان نادراً في لاستعمال فمقتضى إطلاقه فيما تقدَّم أنه لا يُفتقر فيه إلى (أشدَّ) ونحوه إذا وجُدت الشروط الأُخر، لأنه قال قبلُ: (وَصُغْهُمَا مِنْ ذِي ثَلاَثٍ) فأطلق، فدخل له ما كان كثيراً في الاستعمال، وما نَدَر فيه، وإذا كان كذلك لم يُفتقر فيه إلى (أشدّ) ونحوه مما يخْلُفه، إذ لم يَعْدِم على هذا التنزيل شرطاً [1].

وذكر قاعدة هي من المتقدمين على بَال، ويُغفلها أكثرُ المتأخرين إلا من فهم مقاصد المتقدمين وحذا حذوهم، مفادها أن إثبات السماع أو نفيه أمرٌ يسير، ولكن إثبات ما يُقاس عليه وما لا يُقاس عليه فليس بالأمر السهل ولا باليسير[2].

والذين اعتنوا بالقياس والنظر فيما يُعَدُّ من صُلْب كلام العرب وما لا يُعد لم يُثبتوا شيئاً إلا بعد الاستقراء التام، ولا نفوْه إلا بعد الاستقراء التام، وإذا ثبت هذا فإنَّهم لم يدَّعُوا في (ما أفقَرَهُ) وأخواته أنّه شاذٌ إلاَّ بعد أن عرفوا بالاستقراء التامِّ أن قائله لا يتكلم بـ (فقُر) ونحوه، وإن تكلَّم به ففي شِعْرٍ أو نادر كلام، وما لا يَنْبَنِي عليه القياس، وإلا لكان نفيهم لذلك نفياً لِما لا عِلْمَ بنَفْيه ولا إثباته، وهذا لا يصح أن يُنسب إلى عَدْلٍ منهم على حال، كما لا يُنسب مثلُ إلى فَقِيه أو أُصوليٍّ أو غيرهما...فمن كان مثلهم فواجب ان يُقبل قوله نفياً وإثباتاً، وهم قد قالوا: إن (ما أفقَرَهُ) وأخواته شاذٌّ، لعدم جريانه على الثلاثي، فلم يقولوا ذلك إلا بعد فَهْمه من العرب كذلك؛ لأنَّهم يخبرون عن السماع لا عن آرائهم، ثم قال: والحاصل أن ما استدرك المتأخرون هنا غيرُ مُخلَّص، وابن مالك منهم[3].

ثمّ ردَّ على ابن مالك قوله بأنَّ (فقُرَ) وأخواته قد ذكره جماعة من أئمة بأنَّ أكثر اللغويين إنَّما ينقلون السماع مطلقاً، أمّا الاستقراء لوضع القواعد والقوانين مهمة النحويين[4].

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤/٤٨٦).
[2] المصدر نفسه: (٤/٤٩٢).
[3] المصدر نفسه: (٤/٤٩٤).
[4] المصدر نفسه: (٤/٤٩٤).

الترجيح في المسألة:

ممّا سبقَ تتضح معايير الشاطبي في اعتراضه على ابن مالك في المسألة يضعِّف حجّة ابن مالك؛ لأنَّ ندور الاستعمال حاكم بعدم جواز القياس، والشاذ لا يُقاس عليه إلَّا عند من يستعمله من العرب بكثرة، أمَّا ما ذكر ابن مالك مجموعة من الأفعال ففيها شذوذ، ولذلك لا يُقاس عليها، ويمكن القول إنَّ كلُّ ما احتج به الشاطبي لا يثبت؛ لأن هذه الأفعال مصاغة من الثلاثي، وليس من المزيد على الثلاثي، حتى في عصرنا الحاضر أخذ العلماء برأي ابن مالك في القياس على المهمل والنادر من غير تحقيق استعماله، إذاً الحقُّ ما ذهب إليه ابن مالك[1].

[1] نبه على هذا أ.د. حسن الملخ من خلال المناقشة.

المسألة الثامنة

توكيد النكرة توكيداً معنوياً

التوطئة

قال ابن مالك[1]:

وَإنْ يُفِدْ تَوكِيدُ مَنْكُورٍ قُبِلْ وعَنَ نُحَاةِ البَصْرةِ المَنْعُ شَمِلْ

أجاز ابن مالك توكيد النكرة إذا كان فيها فائدة، نحو: صمتُ شهراً كله، أو قمتُ ليلةً كلَّها، هنا توكيد النكرة مفيدٌ، وأمَّا إذا لم يكن فيها فائدة فإنها لا تؤكَّد، فلا يجوز، نحو: رأيت رجلاً نفسَه، وجاءني رجلٌ نفسُه، هنا توكيد النكرة غير مفيد، ويُقصد من الفائدة بأن يكون المنكر "المؤكد" زمنًا "محدودًا"، وهو ما وضع لمدة لها ابتداء وانتهاء كـ (يوم وأسبوع وشهر وحول) [2]، وأشار إليه بقوله: (وَإنْ يُفِدْ تَوكِيْدُ مَنْكُورٍ قُبِل)، وفي الشطر الثاني أشار إلى نحاة البصرة الذين منعوا توكيد النكرة مطلقاً، سواء أفادت أم لم تُفدْ، لذلك قال: (وَعَنْ نُحَاةِ البَصْرَةِ المَنْعُ شَمِل) .

ومحل الخلاف بين النحاة أنَّ ألفاظ التوكيد معارف، فإذا قيل: التزم هذا حينئذٍ هل يشترط في المؤكِّد المطابقة مع المؤكَّد تعريفاً وتنكيراً أو لا؟، والنعت يشترط في التنكير والتعريف المطابقة، وهذا هو محل النظر هنا.

نص الاعتراض:

اعترض الشاطبي على ابن مالك بقوله: «وما ذهب إليه الناظم حسنٌ إنْ ساعد قياسه سماعُ يُعتدُّ به في القياس ويخرجُ بكثرته عن الشذوذ وتكلُّف التأويل، وإلّا فلنحاة البصرة أن يقولوا: إنَّ النكرة لا يصح توكيدها قياساً، إذ ليس لها عينٌ ثابتة كالمعرفة، فينبغي ألَّا تؤكَّد؛ لأنّ توكيدها ما لا يُعرف غيرُ مفيد، وأيضاً فالنكرة شائعة في جنسها، والتوكيد يقتضي التخصيص، وهما كالمتنافيَيْن فلا يجتمعان، ولهذا امتنع نعت النكرة بالمعرفة، والعكس كما تقدم، وهذا وجه القياس، وأمَّا السماعُ فلم يأتِ منه ما يَشفي غُلَّة، ولهذا كله يشمل المنع ما أفاد وما لم يُفد عند نحاة البصرة، فإن الفائدة عندهم ليست هي المانعة فقط، بل ثَمَّ عندهم أمرٌ آخر زائد عليه، وهو الوضع العربي، فإذا كان الوضع لم يتبيَّن استمرارهُ لم يصح أن يُعتمد على مجرد الفائدة فيه،

---

[1] **ألفية ابن مالك**، ص٤٦.

[2] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢١١/٣)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٣٤٠/٢)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٧/٥)، وخالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، (١٣٨/٢).

كما لم يعتمدوا عليها في نعت النكرة بالمعرفة، وبالعكس، فلْيعلم الناظر أن قول إمام الصنعة سيبويه: "قِف حيث وقفوا ثم فَسِّرْ" أصلُ عظيم، لا يفهمه حق الفهم إلَّا من قتل كلام العرب علماً، وأحاط بمقاصده.

وكثيراً ما تجدُ ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يَعتمدُ على مثلها المتقدمون الذين لابسُوا العرب، وعرفوا مقاصدهم، اتّكالاً على قياس مجرَّد، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك. والصواب الاستنادُ إلى السماع، ثم النظر في قياسه إنْ كان، لا العكسُ»[1].

دراسة المسألة:

اختلف النحويون في جواز توكيد النكرة على ثلاثة مذاهب على النحو الآتي:

المذهب الأول: منع أصحاب هذا المذهب توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً، سواءً أفادت كقولهم: صمتُ شهراً كلَّه، وقمتُ ليلةً كلَّها، وهذا أسدٌ نفسه، وعندي درهمٌ عينهُ، أو لم تفد كقولك: اعتكفت وقتاً كلَّه، ورأيت شيئاً نفسَه، وهذا مذهب سائر البصريين إلّا الأخفش[2].

وحجَّتهم في منع توكيد النكرة توكيداً معنوياً:

أولاً: إن شيوع النكرة وعدم ثبوت عين لها يجعلها غير مفتقرة إلى تأكيد، إذ لا فائدة من تأكيد ما لا يعرف.

ثانياً: لما كان كل من النكرة والتوكيد ضد صاحبه، إذ تدل النكرة على الشياع والعموم، ويدل التوكيد على التخصص والتعيين، ومعنى توكيد الشائع جعله مخصصاً، وهو ضد ما وضع له، ويستحيل كون الشيء الواحد شائعاً مخصوصاً في حال واحدة، فإنه لا يصلح أن يكون مؤكداً له، ويشبهه في ذلك عدم جواز وصف النكرة بالمعرفة، أو المعرفة بالنكرة، لأن كلاً منهما ضد صاحبه، قال العكبري: « أولاً إنَّ التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة، والثاني أن النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتمل الحقيقة والمجاز فيفرق بالتوكيد بينهما بخلاف المعرفة، ألا ترى أنك لو قلت: جاءني رجل، لم يحتمل أن تفسره بكتاب رجل، لأنَّ المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة (القوم) فإنه يغلب استعمالها في الأكثر فإذا أردت الجميع أكدت لرفع المجاز الغالب، ومثل ذلك الاستثناء فإنه دخل الكلام ليرفع حمل لفظ العموم على الاستغراق؛ لأنَّه يستعمل فيه غالبا»[3].

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٩/٥).

[2] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٧٢/٢)؛ وابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**،(٢٩٦/٣).

[3] العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (٣٩٥/١).

وذكر ابن الأنباري «أن النكرة شائعة ليس لها عين ثابتة كالمعرفة؛ فينبغي أن لا تفتقر إلى تأكيد؛ لأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه»[1].

ثالثاً: التضاد بين المؤكَّد والمؤكِّد، قال ابن الأنباري: «إنَّ النكرة تدل على الشياع والعموم، والتوكيد يدل على التخصيص والتعيين، وكل واحد منهما ضِدٌّ صاحبه؛ فلا يصلح أن يكون مؤكدًا له، ولو جوزنا ذلك لكنا قد صيرنا الشائع مخصصًا، وهذا ليس بتأكيد، بل هو ضد ما وضع له؛ لأن التأكيد تقرير، وهذا تغيير، ولهذا المعنى امتنع أن يجوز وصف النكرة بالمعرفة أو المعرفة بالنكرة؛ لأن كل واحد منهما ضد صاحبه؛ لأن النكرة شائعة، والمعرفة مخصوصة، والصفة في المعنى هي الموصوف، ويستحيل أن يكون الشيء الواحد شائعًا مخصوصًا في حال واحدة؛ فكذلك ههنا»[2].

قال ابن عصفور: ويجوز تأكيد الأسماء كلِّها إلَّا النكرة، فإنَّها لا تؤكَّد على كل حالٍ ... وسببُ ذلك أنَّ التوكيد بالنفس والعين لا فائدة فيه في النكرة، ألا ترى أنَّك إذا قلتَ: ضربتُ زيداً نفسَه، أفدت بالتأكيد بالنفس أنَّ المضروبَ زيدٌ لا من هو منه بسبب، وإذا قلت: رأيتُ رجلاً نفسَهُ، لم يكن في تأكيد الرجل بالنفس فائدة إذ المفهوم من (رأيتُ رجلاً)، ومن (رأيتُ رجلاً نفسَه)، واحد وهو رجل غيرُ مُعَيّن [3]، ثم قال: والصحيح أنَّه لا يجوز توكيد النكرة أصلاً لا بالنفس ولا بالعين لما ذكرنا، ولا بـ (كل) ولا ما في معناها؛ لأنّ أسماء التأكيد كلَّها معارف إمَّا بالإضافة، نحو: نفسه وعينه وكله، وإمَّا بالعَلَمِيّةِ، نحو: أجمَعَ وأكتَع، أو بنيَّة الإضافة تريد أجَمُعُه وأكتعُهُ [4].

أمّا المذهب الثاني: فيفرق أصحابه في الحكم في هذه المسألة بحسب المعنى فيجيزون توكيد النكرة المحدودة إنْ أفادت، ويمنعون ذلك إن لم تُفد.

وينسب هذا المذهب إلى بعض الكوفيين، والأخفش، واختاره ابن مالك وابن الناظم، وابن هشام[5]، إلّا أنَّ ابن هشام له موقفان من المسألة، ذهب في كتابه (شرح شذور الذهب) مذهب البصريين[6]، وعند شرحه للألفية المسمى(أوضح المسالك إلى الفية ابن مالك) وافق ابن مالك[7].

---

[1] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٧٢/٢).
[2] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٧٢/٢).
[3] ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، (٢٣٦/١)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٧/٥).
[4] ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، (٢٣٨/١).
[5] انظر: ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٢٩٦/٣)؛ وابن الناظم، **شرح ألفية ابن مالك**، ص٣٦٠؛ وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**،(٢٩٨/٣).
[6] ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص٥٥١.
[7] ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: ٧٦١هـ)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، (٢٩٨/٣).

وهؤلاء يجوز عندهم توكيد النكرة إذا اجتمع فيها أمران[1]:

الأول: أن تكون النكرة محدودة، وهي: التي تدل على زمن محدود بابتداء وانتهاء معينين، أو على شيء معلوم القدر، كشهر، وحول، وأسبوع، ويوم، ودرهم، ودينار.

الثاني: أن يكون لفظ التوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول.

ولم يذهب ابن مالك مذهب الذين منعوا توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً مطلقاً، وكذلك لم يذهب مذهب الذين أجازوا ذلك مطلقاً، وإنّما اتَّخذ مذهباً وسطاً بين المذهبين وهو مذهب بعض الكوفيين، الذين أجازوا توكيد النكرة المحدودة إن أفاد، ومنعوا التوكيد إن لم يفدْ؛ لأنَّ الغرض من التوكيد إزالة اللبس.

قال ابن الناظم: وقول الكوفيين أولى بالصواب، لصحة السماع بذلك، ولأنَّ في توكيد النكرة المحدودة فائدة كالتي في توكيد المعرفة... فلو لم يُسمع من العرب لكان جديراً بأن يجوز قياساً، فكيف به واستعماله ثابت[2].

وحجتهم في ذلك السماع والقياس.

أمَّا السماع فقول الشاعر[3]:

لكنَّه شَاقهُ أنْ قيل ذا رَجَبٌ يا ليت عِدَّة حَوْلٍ كلِّه رَجَبُ

وجه الاستشهاد: توكيد النكرة (حول) لكونها محدودة، ولفظ التوكيد (كلِّه) من الألفاظ الدالة على الإحاطة والشمول.

وقول الآخر[4]:

أرْمِى عَلَيْهَا وَهْىَ فَرْعٌ أجْمَعُ وَهْىَ ثلاثُ أذْرُع واصبعُ

وقول الآخر[5]:

إذا القعُودُ كَرَّ فيها حَفَدًا يَوْمًا جَدِيدًا كُلَّه مُطردَا

حيث أكَّد قوله (يوماً) وهو نكرة محدودة بقوله (كلَّه).

---

[1] الفوزان، عبدالله بن صالح، **تعجيل الندى بشرح قطر الندى**، دار ابن الجوزي، السعودية، ط٢، ١٤٣١هـ، ص٢٩٦.

[2] انظر: ابن الناظم، **شرح ألفية ابن مالك**، ص٣٦٠.

[3] البيت لعبد الله بن مسلم الهذليّ، انظر: ابن الناظم، **شرح ألفية ابن مالك**، ص٣٦١؛ و**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٣٤١/٢)، ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٢٢٨/٢).

[4] البيت لحميد الأرقط، انظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (٣٩٦/١)؛ وخالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح** (٤٨٨/٢).

[5] البيت بلا نسبة وهومن شواهد ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٢٢٨/٢).

وقول الآخر[١]:

قدْ صرَّتِ البَكْرَةُ يَوماً أجْمَعَا

فأكّد (يومًا) وهو نكرةً.

وقول الآخر[٢]:

أولاك بنو خيرٍ وشر كليهما جميعا ومعروفٍ ألَمَّ ومُنْكَر

وقول الآخر[٣]:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعا تَحْمِلُنِي الدَّلْفاءُ حَوْلًا أكْتَعا

ومن النثر قول عَائِشَة رَضِي الله عَنْهما: (مَا صَامَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم شهرا كُله إِلَّا رَمَضَان) [٤].

وأمّا القياس: « فلأنَّ اليوم مؤقت يجوز أن يقعد في بعضه، والليلة مؤقتة يجوز أن يقوم في بعضها، فإذا قلت "قعدت يوما كلُّهُ، وقمت ليلة كلَّهَا" صح معنى التوكيد؛ فدلَّ على صحة ما ذهبنا إلى»[٥].

وبذلك نلاحظ أنه لا يشترط عند الكوفيين والأخفش تَطابُق التوكيد والمؤكد تعريفاً وتنكيراً، في مثل هذه الحالات التي يكون فيها المنكور محدوداً، والتوكيد من ألفاظ الإحاطة والشمول، ككل وأجمع[٦]. وليس ما ذهبوا إليه ببعيد، لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك المؤقت[٧].

ثم تعقيب ابن مالك على أهمية القياس في هذه المسألة بقوله: « فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديرا بأن يستعمل قياسا، فكيف به واستعماله ثابت»[٨].

لم يكتف البصريون بمحاولة إثبات مذهبهم فقط، وإنَّما الردَّ على الكوفيين لإثبات بطلان حجتهم، ويعترضون لشواهد الكوفيين بالتأويلات الآتية:

---

[١] البيت من الرجز بلا نسبة في **شرح ابن عقيل**، (٢١١/٣)؛ و**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٣٤١/٢).

[٢] البيت بلا نسبة وهو من شواهد ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٢٩٧/٣).

[٣] البيت من الرجز بلا نسبة في **شرح ابن عقيل**، (٢١١/٣)؛ و**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٣٤١/٢).

[٤] انظر: **صحيح مسلم**، (٨١١/٢)؛ وابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص٥٥١.

[٥] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٧٢/٢).

[٦] الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (١١٤/٣).

[٧] الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (٣٧٣/٢).

[٨] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (١١٧٧/٣).

أولاً: إنَّ التوكيد للمعرفة لا للنكرة، كما قال العكبري: «إن التوكيد فيها للمعرفة لا للنكرة فقوله أجمع توكيد لـ (هي) ولكنه اضطر ففصل بالخبر بَين الموكّد والموكَّد كما في الصفة وقيل في (فرع) ضمير والتوكيد له وهذا بعيدٌ، وأما قوله (جديداً كله) فهو مرفوع على أنه تأكيد للضمير في (جديد) »[١].

ثانياً: الاضطرار والشذوذ، قال العكبري: « إنَّ هذه الأبيات شاذة فيها اضطرار فلا تجعل أصلاً»[٢]، وقال ابن يعيش أيضاً: « ولا حجّة في هذه الأبيات لقِلّتها وشُذوذِها في القياس»[٣].

وجعل ابن هشام الحديث من الشواذ قال: وَيجب فِي المُؤَكّد كَونه معرفَة وشذَّ قَول عَائِشَة رَضِي الله عَنْهما "مَا صَامَ رَسُول الله صلى الله عَلَيْهِ وَسلم شهرا كُله إِلَّا رَمَضَان"[٤].

ثالثاً: تعدد الرواية: أي إنَّ هناك روايتين إحداهما يوجد بها شاهد على توكيد النكرة المحدودة توكيداً معنوياً، والأخرى يكون المؤكَّد بها معرفة، كأنْ يكون مضافاً فعندها يردُّ البصريون الروايات الأخرى التي يكون المؤكَّد فيها نكرة اعتماداً على الروايات التي تخالفها، قال ابن الأنباري: أما ما استشهدوا به من الأبيات فلا حجة فيه: أما قول الشاعر:

يا ليت عِدَّة حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ

فنقول الرواية الصحيحة:

يا ليت عدة حولي كلّهِ رَجَبُ

فهم يرون في (ياليت عدّة حول كلّه رجب)، أن الرواية غير صحيحة، والصحيح فيها لديهم "ياليت عدة حولي كله رجب"، بإضافة حول إلى ياء المتكلم ليصبح معرفة، فلا نكرة عندئذ، ولا حجة في الشاهد[٥]. وذكر الأزهري أنَّ «من أنشد كالناظم وابنه (شهر) مكان (حول) فقد حرَّفه؛ لأن المعنى يفسد عليه؛ لأنَّ الشاعر تمنى أن يكون عدة الحول من أوله إلى آخره رجبًا، لما رأى فيه من الخيرات، ولا يصح أن يتمنى أن عدة شهر كله رجب؛ لأنَّ الشهر الواحد لا يكون بعضه وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجبًا»[٦].

---

[١] العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (٣٩٥/١).
[٢] المصدر نفسه: (٣٩٥/١).
[٣] ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٢٢٩/٢).
[٤] ابن هشام، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص٥٥١.
[٥] انظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٧٢/٢)؛ وانظر: ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٢٢٩/٢).
[٦] خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، (١٣٨/٢).

وأما قول الآخر: (يوماً جديداً كلَّه مطرداً)، فلا حجة فيه؛ لأنه يحتمل أن يكون توكيدًا للمضمر في جديد، والمضمرات لا تكون إلا معارف، وكان هذا أولى به؛ لأنَّه أقرب إليه من (يوم) فعلى هذا يكون الإنشاد بالرفع[١]. وردَّ صاحب الخزانة على كلام ابن الأنباري قائلاً: «هذا كلامه وهو مبني على الطعن في روايتهم وهذا لا يجوز لأنَّهم ثقات»[٢].

رابعاً: الجهل بالقائل: ردَّ المانعون الكثير من الروايات اعتماداً على الجهل بقائليها، فقال ابن الأنباري: وأما في (قد صرت البكرة يوماً أجمعاً)، فيبطلون الاحتجاج به، إذ يرونه مجهولاً لا يعرف قائله، ولكن ابن جني يرى أنه شاذ، وإن لم يكن مصنوعاً؛ فوجهه عنده (إن أجمع) هذه ليست التي تستعمل للتأكيد، أعني أن مؤنثها جمعاء، ولكن التي في قولك: أخذت المال بأجمعه، أي بكليته، فدخول العامل عليها ومباشرته إيَّاها يدل على أنها ليست التابعة للتوكيد، فكذلك قوله: (يوماً أجمعا)، أي يوماً بأجمعه، حذف حرف الجر ثم أبدل الهاء ألفاً فصار أجمعا[٣].

أما العيني فهو يرى أن (يوماً) من غير تنوين، وأصله يومي، فالألف منقلبة عن ياء المتكلم، فأجمع توكيد للمعرفة[٤]، وقال ابن يعيش في هذا البيت نفسه: فلا يُعرَف قائله مع شُذوذه[٥].

وردَّ السيوطي على ابن الأنباري عندما منع في (الإنصاف في مسائل الخلاف) بشعر أو نثر لا يُعرف قائله حيث قال: «ولو صح ما قاله لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من (كتاب سيبويه) فإنَّ فيه ألف بيت قد عُرف قائلوها وخمسين مجهولة القائلين»[٦].

خامساً: التأويل بالحمل على البدل، قال ابن الأنباري: « لو قدرنا أن هذه الأبيات التي ذكروها كلها صحيحة عن العرب، وأن الرواية ما ادعوه لمَا كان فيها حجة، وذلك لشذوذها وقلتها في بابها؛ إذ لو طردنا القياس ففي كل ما جاء شاذاً مخالفاً للأصول والقياس وجعلناه أصلًا لكان ذلك يؤدي إلى أن تختلط الأصول بغيرها، وأن يُجْعَل ما ليس بأصل أصلًا، وذلك يفسد الصناعة بأسرها، وذلك لا يجوز، على أن هذه المواضع كلها محمولة على البدل، لا على التأكيد»[٧].

---

[١] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٧٢/٢)؛ وانظر: ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٢٢٩/٢).
[٢] البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، (١٧٠/٥).
[٣] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٧١/٢).
[٤] المصدر نفسه.
[٥] ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٢٢٩/٢).
[٦] السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، ص١٢٧.
[٧] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٧٣/٢).

ومثلما ردَّوا على السماع وأوّلوه، وكذلك ردّوا على القياس الذي جاء به الكوفيون، قال ابن الأنباري:« قلنا: هذا لا يستقيم فإن اليوم وإن كان مؤقتاً إلَّا أنَّه لم يخرج عن كونه نكرة شائعة، وتأكيد الشائع المنكور بالمعرفة لا يجوز كالصفة؛ ولأن تأكيد ما لا يعرف لا فائدة فيه»[١]. وردَّ البغدادي ذلك بأنَّ هناك فرقاً في التأكيد بين أجزاء اليوم والليلة وجنسيهما، لذلك يسوغ التوكيد، قال: « أقول: ادعاؤه عدم الاستقامة ممنوع والفرق ظاهر فإن التأكيد باعتبار أجزاء اليوم والليلة ليشمل جميعها والشيوع باعتبار جنس اليوم والليلة فأين هذا من ذاك» [٢].

وأمّا المذهب الثالث:

فيُجيز أصحاب هذا المذهب توكيد النكرة توكيداً معنوياً مطلقاً، سواءً أفادت أو لم تفد، وهذا المذهب يُنسب إلى بعض الكوفيين[٣].

وذكروا دليلي السماع والقياس، وقد سبق ذكرهما، وهما من أدلة المجيزين فلا حاجة لإعادتها مرة أخرى، وقد ردَّ ابن هشام في هذا البيت على المجيزين مطلقاً، قال: (يا ليت عِدَّةَ حَوْلٍ كلِّهِ رَجَبُ)، ومن أنشد (شهر) مكان حول فقد حرَّفه، ولا يجوز (صمتُ زمناً كله)، ولا (شهراً نفسَه)؛ لأنَّه يفسد المعنى، والنكرة غير محدودة الوقت، ولا معلومة المقدار، إذ لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجبا؛ فإن الشهر، لا يكون بعضه رجبا، وبعضه غير رجب؛ حتى يتمنى أن يكون كلَّه رجباً [٤].

الترجيح في المسألة:

واضح أنَّ الشاطبي مال إلى مذهب البصريين؛ وكان غير موفَّق في اعتراضه على ابن مالك رغم معاييره الدقيقة الذي يرى عدم القياس إلا على ما يعتد به من السماع ويخرج بكثرته عن الشذوذ وتكلّف التأويل، أو الاتكال على قياس مجرد أو حصول الفائدة، بل لابدَّ من الاستناد إلى سماع قوي يعتدُّ به، ويرى الباحث أنَّ الأرجح هو قول المذهب الثاني، وهو مذهب الأخفش وابن مالك وبعض الكوفيين، لأنَّ أدلتهم من القياس والسماع، بينما أدلة المانعين من القياس دون السماع، ومن المعلوم أنَّه إذا تعارض قياسان يعضد أحدهما السماع دون الآخر فإنَّه يكون الذي عضده السماع أرجح من الآخر، كما قال ابن الناظم: فلو لم يُسْمَع به من العرب لكان جديراً بأن يجوز قياساً، فكيف به واستعماله ثابت .

---

[١] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (٣٧٣/٢)**؛ والبغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (١٧٠/٥)**.

[٢] انظر: البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، (١٧١/٥)**.

[٣] انظر: ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد، (٢٩٦/٣)**؛ والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (٩٧٦/٢)**.

[٤] انظر إلى الحاشية: ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٢٩٨/٣)**.

الفصل الثاني

الاعتراضات في المسائل القياسية

القياس

إن القياس أصل من أصول النحوي العربي، يأتي بعد السماع، وهو عند علماء العربية قديم اعتمده النحاة وجعلوه أساسا لمنهجهم النحوي، فموضوع القياس في العربية كبير ومتنوع، وله أركان وأقسام، وقبل البدء بالمسائل للفصل الثاني، نرى من المفيد أن نعرض تعريفاً للقياس، وأهميته، وأركانه، وأقسامه، وموقف الشاطبي منه، ثم بعد ذلك ندخل لدراسة المسائل.

القياس:

لغة: تدور معاني القياس في اللغة حول التقدير والمقايسة، ومنه المقياس أي المقدار[١].

اصطلاحاً:

« هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه، كرفع الفاعل، ونصب المفعول في كل مكان، وإن لم يكن ذلك منقولا عنهم؛ وإنما لما كان غير المنقول عنهم من ذلك في معنى المنقول كان محمولاً عليه، وكذلك كل مقيس في صناعة الإعراب»[٢]، وقد أخذ السيوطي بهذا التعريف، أو «حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع»[٣]، «عملية شكلية يتم فيها إلحاق فرع بأصل لعلة مشتركة بينهما بهدف تأكيد الحكم النحوي»[٤].

أهمية القياس:

القياس له أهمية كبيرة في تطوّر اللغة وتوسيعها، ولولا هذه المقاييس لضاقت اللغة على الناطق بها، فيقع في نقيصة العي والفهاهة، ويُكثر من الاشارات التي تخرج به عن حسن السمت والرزانة، ويرتكب التشابيه محاولاً بها إفادة أصل المعنى لا كما يستعملها اليوم حلية للمنطق، ومظهراً من مظاهر البلاغة[٥].

فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة، ووسيلة تمكّن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تقرع سمعه من قبل، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين الجامعة لمنثور العرب ومنظومها.

---

[١] يُنْظَر: ابن الأنباري، **لمع الأدلة**، ص ٩٣؛ ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، مادة (قوَسَ)؛ وابن منظور، **لسان العرب**، مادة(قيَسَ).

[٢] ابن الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن كمال الدين، (ت:٥٧٧هـ)، **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ-١٩٧١م، ص ٤٥-٤٦.

[٣] ابن الأنباري، **لمع الأدلة**، ص ٤٢.

[٤] الملخ، حسن خميس، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠١م، ص ١٥٣.

[٥] حسين، محمد الخضر، **القياس في اللغة العربية**، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ، ص٢٣.

أركان القياس[1]:

أولاً: الأصل: وهو المقيس عليه.

ثانياً: الفرع: وهو المقيس.

ثالثاً: الحكم: مثل: واجب، ممنوع، وجائز، وقبيح.

رابعاً: العلة الجامعة.

أقسام القياس[2]:

أولاً: حمل فرع على أصل.

ثانياً: حمل أصل على فرع.

ثالثاً: حمل نظير على نظير.

رابعاً: حمل ضد على ضد.

والشاطبي شديد العناية بالقياس، فكما أنه يرى التواتر في المسائل الشرعية يفيد القطع، فإذا حصل من استقراء أدلة المألة مجموع يفيد العلم، فهو الدليل المطلوب، وهو شبيه التواتر المعنوي، بل هو كالعلم بشجاعة علي رضي الله عنه، وجود حاتم المستفاد من كثرة الوقائع المنقولة عنهما، فكذلك يرى في الأصول النحوية أشياء كثُرت وشاعت وليس لها معارض في كلام العرب، فهي يُقاس عليها، وما لم تكن كذلك فيوقف فيها على السماع، «ولا يصح أن يقضى بالقياس حتى يتبين من الاستقراء القصد إليها بكثرة مجيئها في الكلام، فإذ لم يكن ذلك، فيجب الوقوف مع السماع، لئلا ندعي على العرب ما لا نعرف»[3]، بمعنى أنا نتبع العرب فيما تكلموا به من ذلك[4].

وبعد الحديث عن القياس بشكل عام، سيقوم الباحث بعرض المسائل حسب تصنيفها في الألفية، ومناقشتها، وذلك بإيراد أقوال العلماء في المسألة الواحدة، ومن ثم ترجيح ما يظهر لي رجحانه.

---

[1] السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، ص٨١.

[2] السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو وجدله**، ص٨٥.

[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٩٩/٣).

[4] انظر: عرب، **المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك**، ص١٩٣.

المسألة الأولى

أدوات النفي كأدوات الاستفهام

التوطئة

قال ابن مالك[1]:

وَقِسْ وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ وَقَدْ يَجُوزُ نَحْوُ فَائِزٌ أُولُو الرَّشَدْ

المبتدأ قسمان: قسمٌ له خبر، نحو: العلم نافع، وقسمٌ له فاعل أو نائب فاعل يسدُ مسد الخبر، وهذا إذا كان المبتدأ وصفاً معتمداً على نفي أو استفهام يستغني بمرفوعه عن الخبر، تقول: أقائمٌ الزيدان، وما قائمٌ الزيدان، فالزيدان فاعل بالوصف والكلام مستغن عن الخبر؛ لأنَّ الوصف هنا في تأويل الفعل ألا ترى أن المعنى: أيقومُ الزيدان، وما يقومُ الزيدان، والفعل لا يصح الإخبار عنه فكذلك ما كان في موضعه[2].

والاشكالية ليست هنا وإنما في قوله: (وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ) يرى ابن مالك أن أدوات النفي كأدوات الاستفهام، وكلها صالحة للدخول على الصفة التي ترفع الظاهر المغني عن الخبر.

نص الاعتراض:

خالف الشاطبي ابن مالك عند إطلاقه النفي صريحاً في أنَّ أدواته كلها صالحةٌ للدخول على الصفة في هذا الموضع، قال: هذا فيه نظر؛ لأنَّ لو كان في ذلك سماعٌ يُقاس عليه فلا عتب، وإن كان ذلك بالقياس النظري فهو غير مسلَّمٍ؛ لأنَّه أناب مرفوعاً عن منصوب، وهو خبر (ليس) و(ما) الحجازية، وذلك غير موجود في كلام العرب، فإن وُجد بحيث لا يُعتدُّ به[3].

دراسة المسألة:

يرى ابن مالك أنَّ أدوات النفي كأدوات الاستفهام وذلك واضح في قوله: (وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ) في الألفية، كل أدوات النفي عنده صالحة للدخول على الصفة التي ترفع الظاهر المُغني عن الخبر، وذلك نحو: (ما)، و(لا)، و(إنْ)، و(ليس)، والذي دعاه ابن مالك هنا قياسها على أدوات الاستفهام التي تدخل جميعها على هذه الصفة دون استثناء، وكذلك قد نص على جوازه في (شرح التسهيل) عملاً بمقتضى ما أطلق في الاستفهام والنفي، قال ابن مالك: «وكما أطلقت

---

[1] **ألفية ابن مالك**، ص١٧.

[2] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (١٨٩/١)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (١٧٧/١)؛ وابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت:٧٦١هـ)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣، ص١٢١.

[3] انظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٩٨/١ - ٦٠٠).

الاستفهام أطلقت النفي، ليتناول كل ناف يصلح لمباشرة الأسماء، وذلك: (ما، ولا، وإنْ، ولـيس)، إلَّا أنَّ (ليس) يرتفع الوصف بعدها على أنَّه اسمها، ويرتفع به ما يليه فيسد مسد خبرها، كما سـد مسد خبر المبتدأ، وكذلك الحكم بعد (ما) إن جُعِلتْ حجازية، ولم ينتقض النفـي، فـإن جعلـت تميمية، أو انتقض النفي، فالوصف بعدها مبتدأ، والمرفوع به ساد مسد خبر المبتدأ، مثـال ذلـك بعد (ليس): ليس قائمٌ الزيدان، وليس منطلقٌ إلا العمران، ومثال ذلك بعد (ما): ما ذاهب عبداك، وما مقيم إلا أخواك»[1]، فالحاصل أنّه بنى في الألفية على ما بني عليه في(شرح التسهيل).

وقد اعترض الشاطبي على قياس ابن مالـك الـذي يـرى أن أدوات النفـي كـأدوات الاستفهام؛ لأنَّ هذا القياس الذي يجريه بين ظاهرتين مختلفتين، قال الـشاطبي: «وإنَّـه تـضمن عهدة دخول الناسخ على مثل هذا المبتدأ، فإن كان في ذلك سماعٌ يقاس عليه فلا عتب عليه، وإن كان ذلك بالقياس النظري فهو غير مُسلَّم؛ لأنّه أناب مرفوعاً عن منصوب وهـو خبـر (لـيس) و(ما) الحجازية وذلك غير موجود في كلام العرب، فإن وجد فبحيث لا يعتدُّ به، وقد منـع ابـن خروف أن ينوب منصوب عن مرفوع في نحو: ضارب زيداً، قال: بل يجرى عنده مجرى (قائمٌ زيدٌ) حين أناب منصوباً عن مرفوع، وليس ثمَّ فاعل ولا مبتدأ قال: فإن قُلـتَ: ضـارب زيـداً عمرو، كان أضعف من (قائم زيدٌ) لعمله في المفعول وقد رفعته بالابتداء، وإذا لم يَنُب المخـالف في الإعراب هنا فكذلك في مسألتنا، والموجود في كلام العرب في هذا النحو نيابة المرفوع عـن مثله، وأمَّا نيابة المرفوع عن المنصوب فلا بدَّ لابن مالك من إثباتها مقدمـة لمـسألته، وإثباتهـا متعذِّر»[2]، فالشاطبي يمنع القياس بين هذين الظاهرتين المختلفتـين وهـي ظـاهرة المرفـوع وظاهرة المنصوب؛ لأنّ لم يأتِ في السماع إنابة مرفوع عن المنصوب وإثباتها صـعب، ولكـن (الخضري) يفسِّر هذا الكلام بطريقة ثانية يمكن أن يكون جوابـاً لكـلام الـشاطبي، إذ يقـول الخضري: «وإدخال ذلك هنا لكونه مبتدأ في الأصل، وكذا يقال في اسم ما الحجازيـة وخبرهـا لكن فيه إغناء مرفوع عن منصوب، ولا نظير له، وأيضاً فالوصف إنَّما يعمل لقوة شبهه بالفعل، والناسخ يبعده عنه لاختصاصه بالمبتدأ، والخبر أفاده الاسقاطي، وقوله: (سد مسد خبـر لـيس) ظاهره أنَّه في محل نصب كخبرها، وليس كذلك فالمراد سد عن أن يكون لهـا خبـر؛ لأنّهـا لا تستحق حينئذ خبراً بل فاعل اسمها نظير ما مر»[3]، يعني أنه لا ينوب مرفوع عـن منـصوب،

---

[1] ابن مالك، **شرح التسهيل**، (٢٧٣/١)؛ وانظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شـرح الخلاصـة الكافيـة**، (٥٩٩/١).

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٩٩/١).

[3] الخضري، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ص٨٩.

ولكن الصفة التي تطلب فاعلاً سدَّت أن يكون لـــ (ليس) خبراً، وهذا لا ضرر فيه كمـــا يقـــول الصبان: « في إغناء الفاعل عن خبر (ليس) أو (ما) إغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر فـــي ذلك، ويظهر أنَّه لا يُقال هذا الفاعل في محل نصب باعتبار إغنائه عن خبر (ليس) أو (ما)؛ لأنَّه ليس لـــ (ليس) أو (ما) في هذه الحالة خبر محل الفاعل بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل»[1].

اتضح أن قوله: (وَكَاسْتِفْهَامٍ النَّفْيُ) ليس قياساً بين ظاهرتين مختلفتين كما هو واضح من كلام بعض الشراح كـــ(الخضري والصبان وابن عقيل والأشموني) [2]، بل فسروه بتفسير آخـــر غير ما يفسِّره الشاطبي وهو إنابة مرفوع عن منصوب، بل فسروا أن المرفوع الذي ينوب عـــن خبر (ما)، أو(لا)، أو(إنْ)، أو(ليس) المنصوب ليس هو المقصود، وإنما المقصود أن يـــسدَّ أو أن يمنع أن يكون لهن خبر ينوب المرفوع عن المنصوب، وفي هذه الحالة ليس لهذه الأدوات خبـــر محل الفاعل بل الذي يستحقه هنا بعد اسمهن فاعل، وهذا المفهوم مخالف لمفهوم الشاطبي تماماً.

الترجيح في المسألة:

يمكن القول إن ابن مالك لم يكن مخطئاً لا في نظمه ولا في (شرح التسهيل) عندما أطلق القول بأن جميع أدوات النفي صالحة للدخول على الصفة التي ترفع الظاهر المغني عـــن الخبـــر قياساً على أدوات الاستفهام التي تدخل جميعها على هذه الصفة من دون اســـتثناء، بينمـــا يـــرى الشاطبي خلاف ذلك على أنه يفهم من كلام ابن مالك نيابة المرفوع عن المنصوب وهـــذا لـــيس بصحيح، وإنما الصحيح الذي يراه الخضري والصبان كما مرّ سابقاً، وعلى هذا فالشاطبي كـــان غير دقيقٍ في اعتراضه على ابن مالك .

---

[1] الصبّان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (٢/٢٧٩).

[2] انظر: الخضري، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، ص٨٩؛ الـــصبّان، **حاشـــية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (٢/٢٧٩)؛ **وشرح ابن عقيل علـــى ألفيـــة ابـــن مالـــك**، (١/١٨٩)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (١/١٧٧).

المسألة الثانية

اتصال خبر الفعل (كاد) بـــ (أنْ) الناصبة

التوطئة

قال ابن مالك[1]:

ككَـــانَ كَادَ وَعَسَى لكِنْ نَدَرْ غَيْـــــرُ مُضَارِع لِهذَيْنِ خَبَرْ

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أنْ بَعْدَ عَسَى نَـــــزْرٌ وَكَادَ الأمْرُ فِيهِ عُكِسَا

ذكر ابن مالك أنَّ اقتران خبر عسى بـــ (أنْ) كثيرٌ، وتجريده من (أن) قليل، وأما (كـــاد) فذكر ابن مالك أنَّها عكس (عسى) فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد من (أنْ)، ويقلُّ اقترانه بها كما في قوله: «وَكَادَ الأَمْرُ فِيْهِ عُكِسَا»[2].

نص الاعتراض:

قال الإمام الشاطبي: « ويقتضي قول الناظم "وَكَادَ الأَمْرُ فِيْهِ عُكِسَا" أن يكون دخولُ (أنْ) هنا غير شاذٍّ، كما كان إسقاطها في (عسى) كذلك، وسيبويه خصَّ هذا بالشعر ولم يجعلـــه لغـــة لبعض العرب، لكن بنى الناظمُ على قاعدته في الاستشهاد بالحديث فلم يجعله مختصاً بالـــشعر؛ لأنَّهُ جاء في الحديث ... وسيبويه لم يَبْنِ على ذلك، والحقُّ مع سيبويه، وما بنى عليه النـــاظم لا يثبت... فيتقرر الصواب في المسألة، إنْ شاء الله »[3].

دراسة المسألة:

كاد من الأفعال الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية، فترفع المبتدأ اسماً لها، ويكـــون خبره خبراً لها في موضع نصب، وهي من الأفعال المقاربة، أي أنها تفيد مقارنة فـــي حـــصول الفعل ووقوعه أي قارب الحصول ولم يحصل، فقولنا: كاد الطفل يقع، أي أشرف على الوقـــوع، وقاربه، إلا أنه لم يقع، قال ابن يعيش: «فإذا قلت: "كاد زيدٌ يفعل"، فالمراد قـــرُب وقوعُـــه فـــي الحال، إلّا أنه لم يقع بعدُ؛ لأنك لا تقوله إلّا لمَن هو على حدّ الفعل كالداخل فيه، لا زمـــانَ بينـــه وبين دخوله فيه»[4]، ولِذا وجب أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً؛ وذلك أن الفعل المضارع فيـــه دلالة على الحال، أو ما يقاربه، و(كاد) معناها مقاربة حصول الخبر، فوجب أن يكـــون الخبـــر مضارعاً.

---

[1] **ألفية ابن مالك**، ص٢٠.
[2] انظر: **شرح ابن عقيل** (٣٢٣/١)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٢٧٥/١).
[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٢٧٢/٢).
[4] ابن يعيش، **شرح المفصل**، (٣٧٦/٤).

وعلّل سيبويه عدم مجيء خبر (كاد) وأخواتها اسماً، ووجوب مجيئه فعلاً مضارعاً، فقال: «كأنهم إنما منعهم أن يستعملوا في كدت وعسيت الأسماء أن معناها ومعنى غيرها معنى ما تدخله أن نحو قولهم: خليقٌ أن يقول ذاك وقارب أن لا يفعل، ألا ترى أنهم يقولون: عسى أن يفعل، ويضطر الشاعر فيقول: كدت أن، فلما كان المعنى فيهنّ ذلك تركوا الأسماء لئلا يكون ما هذا معناه كغيره»[١].

ولِذا ينبغي أن يتجرد هذا الفعل من (أنْ)؛ لأنَّ (أنْ) تخلص للاستقبال وذكرها يوهم بالتراخي، والفعل يتباعد عن الحال بدخول (أنْ)، يقول ابن يعيش: « واشترطوا أن يكون الخبر فعلاً؛ لأنهم أرادوا قربَ وقوع الفعل، فأتوا بلفظ الفعل ليكون أدلّ على الغرض، وجُرّد ذلك الفعل من (أن)؛ لأنهم أرادوا قرب وقوعه في الحال، وإن تَصرّف الكلام إلى الاستقبال، فلم يأتوا بها لتدافُع المعنيَين»[٢].

يقول العكبري: « وأما (كاد) ففعل متصرف يدل على شدة مقاربة الفعل ومن ههنا لم يدخل خبرها (أن) ليكون لفظه كلفظ فعل الحال»[٣]، ولم ترد (كاد) في القرآن الكريم إلا خبرها مجرد من (أن).

وكاد في هذا الحكم على خلاف (عسى) التي يغلب على خبرها الاقتران بـ (أنْ)، وذلك أنّ (عسى) ترج وطمع، وهذان المعنيان لا يكون إلا في المستقبل، قال ابن يعيش: « فإنّه لمّا كانت "عَسَى" طَمَعًا، وذلك لا يكون إلّا فيما يستقبل من الزمان؛ جعلوا الخبر مثالًا يفيد الاستقبال، إذ لفظ المصدر لا يدلّ على زمان مخصوص، وأمّا لزوم "أن" الخبرَ؛ فلِما أُريد من الدلالة على الاستقبال، وصرف الكلام إليه؛ لأن الفعل المجرد من "أنْ" يصلح للحال والاستقبال، و"أنْ"، تخْلِصه للاستقبال، والذي يؤيّد ذلك أن الغرض بـ "أنْ" الدلالةُ على الاستقبال لا غيرُ»[٤].

وعلّل ابن الأنباري: « فإن قيل: وَلِمَ كان الاختيار مع كاد حذف "أنْ" وهي كـ (عسى) في المقاربة؟ قيل: هما وإن اشتركا في الدَّلالة على المقاربة إلا أن كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، وعسى أذهب في الاستقبال، ألا ترى أنك لو قلت: "كاد زيد يذهب بعد عام" لم يجز؛ لأن "كاد" توجب أن يكون الفعل شديد القرب من الحال، ولو قلت: عسى الله أن يدخلني الجنة

---

[١] سيبويه، **الكتاب**، (١٢/٣).
[٢] ابن يعيش، **شرح المفصل**، (٣٧٧/٤).
[٣] العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (١٩٤/١).
[٤] ابن يعيش، **شرح المفصل**، (٣٧٥/٤).

برحمته؛ لكان جائزًا، وإن لم يكن شديد القرب من الحال، فلما كانت كاد أبلغ في تقريب الشيء من الحال، حذف معها "أن" التي هي علم الاستقبال، ولما كانت عسى أذهب في الاستقبال»[١].

أمّا ابن مالك فيرى أن الكثير في خبرها غير مقرون بـــــ(أنْ)، ولكنه قد يأتي مقروناً بها أحياناً، فهو بذلك يجيز دخول (أن) على خبرها في سعة الكلام، ولكن على قلّة، وذكر ذلك في شرح الكافية الشافية وفي شرح التسهيل، حيث استشهد بقول عمر (رضي الله عنه) "ما كدتُ أُصَلِّي العصْرَ حتَّى كادتِ الشَّمسُ أن تغرُبَ"[٢]، وقول الشاعر[٣]:

أَبَيْتُمْ قَبُوْلَ السِّلْمِ مِنَّا فَكِدْتُمُو لَدَى الْحَرْبِ أَنْ تُغْنُوا السُّيُوفَ عَنِ السَّلِّ

الشاهد: قوله: "كدتم ... أن تغنوا" حيث اقترن الفعل المضارع الواقع خبراً لـــ (كان) بـــــ (أن) الناصبة، وهذا قليل. كما استشهد للمسألة في شرح عمدة الحافظ بقول الشاعر[٤]:

فَمَا اجْتَمَعَ الهِلْبَاجُ[٥] فِي بَطْنِ حُرَّةٍ مع التَّمْرِ إلاَّ كَادَ أنْ يَتَكَلَّمَا

ونبّه في الألفية أيضاً إلى هذا الاستعمال مع بيان أنه قليل في الكلام فقال متحدِّثاً عن الخبر في باب أفعال المقاربة قال ابن مالك: (وَكَادَ الأمْرُ فِيْهِ عُكِسَا) [٦].

ومن النحاة أيضاً أجازوا هذا الاستعمال السيرافي وابن يعيش وابن جماعة [٧].

قال الشاطبي: «سيبويه خصَّ هذا بالشعر ولم يجعله لغةً لبعض العرب، لكن بنى الناظمُ على قاعدته في الاستشهاد بالحديث فلم يجعله مختصاً بالشعر؛ لأنَّهُ جاء في الحديث ... وسيبويه لم يَبْنِ على ذلك، والحقُّ مع سيبويه، وما بنى عليه الناظم لا يثبت»[٨]أي من لفظ الرسول (صلى الله عليه وسلم)، وقد صرّح سيبويه بمنع هذا الاستعمال في أكثر من موضع حيث قال:«ويضطرُّ

---

[١] ابن الأنباري، **أسرار العربية**، ص١١٠.

[٢] رواه البخاري، **صحيح البخاري**، باب غزوة الخندق وهي الأحزاب، وباب من صلى بالناس جماعة بعد ذهاب الوقت، (١١١/١ــ١٢٢). وفي رواية: " حتَّى كادتْ تَغرُبُ".

[٣] البيت بلا نسبة، انظر: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٢٧٧/١).

[٤] البيت بلا نسبة، انظر: ابن مالك، جمال الدين بن محمد بن مالك (٦٧٢هـ)، **شرح عمدة الحافظ في عدة اللافظ**، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧ه، ١٩٧٧م، ص٨١٢.

[٥] هو الأحمق الذي لا أحمق منه، وقيل: هو الوخم الأحمق المائق القليل النفع الأكول الشروب، زاد الأزهري: الثقيل من الناس. انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، (٣٩٢/٢).

[٦] **ألفية ابن مالك**، ص٢٠.

[٧] السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله (ت:٣٦٨هـ)، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط١، ٢٠٠٨م، ١٤٢٩هـ، (٣٨٨/٣)؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، (١٢١/٧)؛ وابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعدالله، **شرح الكافية**، تحقيق: محمد عبد المجيد، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٧٨م، ص٤٢٤.

[٨] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٢٧٢/٢).

الشاعر فيقول: كدت أن " كدت أن أفعل " لا يجوز إلا في شعر»[1]، فهو يجعل اتصال (كاد) بـــ (أن) ضرورة شعرة، وعلل ذلك بأنه حُمل لـــ(كاد) على (عسى)، كما أن خبر (عسى) يأتي عارياً من (أن) حملاً لها على (كاد)، فقال: «وأما كاد فإنَّهم لا يذكرون فيها أنْ، وكذلك كرب يفعل، ومعناهما واحد، يقولون: كرب يفعل، وكاد يفعل، وقد جاء في الشعر كاد أن يفعل، شبهوه بـــ (عسى)، قال رؤبة [2]:

قد كادَ مِن طُولِ البلىَ أنْ يَمْصَحَا

قال عامرِ بن جُوَيْنٍ الطائيّ[3]:

فلم أرَ مِثْلَها خُبَاسةَ واحدٍ ونَهْنَهْتُ نفسي بعدَ ما كدتُ أفْعَلَهْ

فحملوه على أنْ؛ لأنّ الشعراءَ قد يَستعملون أنْ ههنا مضطّرين كثيراً» [4].

وقد تبيَّن من كلام سيبويه بأنَّ ذلك لا يقع إلاَّ في الشعر فقط مع الاضطرار، وإلى هذا الرأي مضى كل من المبرد وابن السراج، والزّجّاجي، والزمخشري، والشاطبي في الاختيار [5].

وقد ردَّ الشاطبي رداً شافياً على الذين أجازوا هذا الاستعمال؛ لأن هذا السماع رغم أنه قليل، لا يكثر كثرة مسترسلة مع ذلك وجود معارض له، وهو أن (كاد) تفيد مقارنة في حصول الفعل ووقوعه، و(أنْ) وضعت لتدل على تراخي الفعل ووقوعه في الزمان المستقبل، فإذا وقعت بعد (كاد) نافت معناها الدال على اقتراب الفعل، وحصل في الكلام ضرب من التناقض، ولِذا وجب أن يتجرد هذا الفعل من (أنْ) لوجود معارض أو مناقض له حتى وإن قيست على أختها (عسى) على سبيل المقارضة أو التشبيه، قال الشاطبي: « غير أن هاهنا قاعدة يجب التنبيه عليها في الكلام على هذا النظم، وما ارتكب صاحبه فيه وفي غيره، وذلك أن المعتمد في القياس

---

[1] انظر: **الكتاب**، لسيبويه، (١٢/٣).

[2] انظر: المصدر نفسه، (١٦٠/٣)؛ وانظر: **المقتضب**، للمبرد، (٧٥/٣)؛ الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٤م، ص٦٧. هذا بيت من الرجز المشطور، وقبله: ((ربع عفاه الدهر طولا فانمحى))، وقد أنشده سيبويه، ونسبه إلى رؤبة بن العجاج، ولا يوجد في ديوانه.

[3] البيت من الطويل، وهو لإمرئ القيس في **ملحق ديوانه** ص٤٧١، هذا البيت من شواهد سيبويه أيضاً: (٣٠٧/١)، ونسبه لعامر بن جوين الطائي.

[4] المصدر نفسه: (٣٠٦/١).

[5] انظر: المبرد، **المقتضب**، (٧٥/٣)؛ وابن السراج، **الأصول في النحو**، (٢٠٧/٢)؛ والزجاج، **حروف المعاني**، ص٦٧؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، (٣٧٩/٤)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٢٧٢/٢).

عند واضعيه الأولين، إنما هو اتباع صلب كلام العرب، وما هو الأكثر فيه؛ فنظروا إلى ما كثر مثلا كثرة مسترسلة الاستعمال فضبطوه ضبطا ينقاس ويُتَكَلَّم بمثله؛ لأنه من صريح كلامهم، وما وجدوه من ذلك لم يكثر كثرة توازي تلك الكثرة، ولم يشع في الاستعمال نظروا: هل له من معارض في قياس كلامهم أم لا؟ فما لم يكن له معارض أجْرَوْا فيه القياس أيضا؛ لأنهم علموا أن العرب لو استعملت مثله لكان على هذا القياس، كما قالوا في النسب إلى فعولة: فَعَلِيّ، ولم يذكروا منه في السماع إلا شَنَئِيًّا فِي شَنُوءَة، فقاسوا عليه أمثاله لعدم المعارض له، فصار بمثابة الكلي الذي لم يوجد من جزئياته إلا واحد كشمس وقمر، وكذلك إذا تكافأ السماعان في الكثرة بحيث يصح القياس على كل واحد منهما وإن كانا متعارضين في الظاهر؛ لأن ذلك راجع إلى جواز الوجهين كلغة الحجازيين وبني تميم في إعمال (ما) وإهمالها، والتقديم والتأخير في المبتدأ مع الخبر، والفاعل مع المفعول، وغير ذلك، فليس في الحقيقة بتعارض، لا سيما إن كانا في لغتين مفترقتين، فإن اللغات المفترقة ألسنة متباينة، وقياسات مستقلة، فلا تعارض فيها البتة، وإن قلَّت إحداهما بالإضافة إلى الأخرى، إلا أن تضعف جدا فلها حكمها، وأما الوجهان في اللغة الواحدة فحكمهما ما ذكر، وما كان له معارض توقفوا في القياس عليه، ووقفوه على محله، إذا كان المعارض له مقيسا، وذلك كدخول (أن) في خبر (كاد) تشبيها بـ (عسى)، لو أعملنا نحن القياس في إدخالها لانحرفت لنا قاعدة عدم إدخالها، مع أنه الشائع في السماع»[1].

الترجيح في المسألة :

وبما تقرَّر في المسألة من مُناقشة آراء النحاة فيها تبيَّن أن وقوع (أنْ) في خبر (كاد) جائز في النثر، وأن عدداً من النحاة المتقدمين على ابن مالك قد وَرَد عنهم جوازُ هذه المسألة إمّا صراحة أو ضمْناً، وكذلك النحاة المعاصرون لابن مالك والمتأخرون عنه حيث ذكروا جواز هذه المسألة، واستشهد بعضهم بالحديث الشريف دلالة على صحّة رأيهم وما ذهبوا إليه.

إن الأمر الذي دعا المانعين إلى التمسُّك برأيهم هو أنَّ (كاد) وُضعت للدلالة على مقاربة الفعل، مثلُها في ذلك مَثَل (عسى) إلا أنها أشدُّ دلالةً على القُرب من (عسى)؛ لأنَّه تفيد القُرب تحقيقاً لا ترجِّياً كـ (عسى)؛ ولذلك يكون خبرها المضارع غير مقرون بـ (أنْ)؛ لأنَّ (أنْ) تدُلّ على الاستقبال، و(كاد) تُوجِب أن يكون الفعل بعدها شديد القُرْب من الحال، ولِذا حُذفتْ (أنْ) من خبرها، ثم أجازوا أن يقترن المضارع بعدها بـ (أنْ) على التشبيه بـ (عسى) ولكنهم اشترطوا أن يكون ذلك حال الضرورة؛ على أنَّ الضرورة هي التي ألزمت ذلك وسوَّغت له.

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٨١/٤).

ولذلك منع الشاطبي قياس (أن) في خبر (كاد) تشبيها بـــ (عسى)؛ لوجود معـــارض لـــه في القياس عليه، فوقفوه على محله، لأن إعمال القياس يؤدي إلى انحراف القاعدة عدم إدخالهـــا، مع أنه الشائع في السماع دخولها ضرورة، ولذلك الحق مع الشاطبي دون ابن مالك.

المسألة الثالثة

اقتران الحروف المشبهة بالفعل بـــ (ما) الكافة

التوطئة

قال ابن مالك[1]:

وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوف مُبْطِلُ إِعْمَالَهَا وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ

أشار ابن مالك في هذا البيت إلى أنَّ (إنَّ) وأخواتها إذا اتصلت بـــ (ما) الكافـــة أبطلـــت إعمالها مطلقاً، وأشَارَ بذلك قوله: (وَوَصْلُ مَا بِذِي الْحُرُوف مُبْطِلُ ... إِعْمَالَهَا)، ثـــمَّ اســـتدرك عليها وأشَارَ إلى أنَّ هذه الحروف قد تعمل وإنْ وصلتها (ما) الكافة ولكن على قلّة، ونبَّه عليهـــا بقوله: (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ)، يعني أنَّ عمل هذه الحروف قد يبقى مع دخول (ما) فـــلا يبطـــل، ولا يكون إذ ذاك إلاّ داخله على المبتدأ والخبر كما كانت قبل دخول (ما)؛ فالمعنى أنَّ (ما) زائدة كما زيدت بين الجارّ والمجرور في نحو: قوله تعالى: {فبِمَا نَقْضِهِمْ}[النساء: الآية ١٥٥]، فتقـــول: لعّلما زيداً قائمٌ، ويروَى بيت النابغة هكذا[2]:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدِ

بنصب الحمامَ ونصفَه، وحكى ابن مالك في شرح التسهيل والكافيـــة الـــشافية أنَّ أبـــا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنما زيدا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعـــزا مثـــل ذلـــك إلـــى الكسائي عن العرب[3].

فأعمل عمل (إنَّ) مع (ما)، والسماع في غير هذه معدمٌ، ولكن الناظم أطلق القـــول فـــي جواز إبقاء العمل على قلّة، فدلَّ على أنّه عنده قياس، ولم يقيد ذاك بموضع السماع، وهو: (إنَّمـــا وليتما)، فدلَّ على إجازته الإعمال في الجميع، فيقول: كأنَّما زيداً قائمٌ، ولكنَّما زيداً قائمٌ، ولعلَّمـــا زيداً قائمٌ [4].

نص الاعتراض:

---

[1] **ألفية ابن مالك**، ص٢٢.

[2] **ديوان النابغة الذبياني**، تحقيق: عباس عبد السَّاتر، دار الكتب العلمية، بيـــروت، لبنـــان، ط٣، ١٤١٦هـــ، ١٩٩٦م، ص١٤.

[3] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٣٨/٢)؛ **وشرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٤٨٠/١).

[4] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٣٦٣/٢).

قال الإمام الشاطبي: والظاهر أن مراده إجراءُ القياس في الجميع كما قال في التسهيل: "والقياس سائغ"، إلا أنّه قلّله هنا تنبيهاً ــ والله أعلمُ ــ على ما فيه من الضعف؛ إذ عُدِمَ السماع في (كأنَّما ولكنَّما ولعلّما) جملةً، وندوره في (إنَّما)، ممّا يُبيِّن أن العرب إنَّما ارادت بـ (ما) الداخلة عليها الكافة لا التوكيدية.

وعادته إذا أتى بـ (قد) أنْ يشير إلى ما قد يلحقه القياس، لو لم يكن مقصوده القياس لأوهم أنَّ الإعمالَ في (قد) مقصورٌ على السماع، وذلك غير صحيح باتفاق، فدلّ على أنَّ مراده القياس بلا بد، والله أعلم [1].

ثم قال: «إنَّ القول: (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) مُشْعِرٌ بالتقليل، كما مر، ومن جملة هذه الحروف (ليت) فأقتضي أنَّ إعمالها مع (ما) قليلٌ أو مقيس على قلّة، وذلك غير صحيح بل إعمالها كثير، مشهور، بل هو المتحقق فيها، وأمّا إبطال العمل فغير متعيّن؛ قال سيبويه: وأمّا ليتما زيدٌ منطلقٌ، فإن الإلغاء فيه حسن. ثمّ قال: فإطلاق الناظم مشكلٌ، ولا أجدُ الآن جواباً عنه، وليس كلُّ داءٍ يعالجه الطبيب»[2].

دراسة المسألة:

للنحاة في أثر (ما) الكافة على عمل (إنَّ) وأخواتها عدّة أقوال:

القول الأول: وجوب إبطال العمل إلَّا في (ليتما)، فيجوز فيها الوجهان، وهو قول سيبويه، والفراء، والأخفش، والجزولي، وابن عصفور، وابن الناظم، وأبي حيان، وابن عقيل، والسيوطي[3] .

وسبب إبطال (ما) لعمل غير (ليت) هو أنَّها أزالت اختصاص هذه الأحرف بالأسماء، وهيأتها للدخول على الأفعال، فلمَّا لم تختص لم تعمل، ولم يكن الأمر كذلك مع (ليت)، فإنَّ (ما) لم تُزل اختصاصها بالأسماء، إذ لم يُسمع من العرب مجيء الفعل بعدها قط، لا يُحفظ من كلامهم: (ليتما يقوم زيدٌ) [4]، فجاز فيها الوجهان: الإعمال استصحاباً للأصل ـــ إذ لم يزل

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٣٦٢/٢).

[2] المصدر نفسه: (٣٦٥/٢).

[3] سيبويه، **الكتاب**،(١٣٧/٢)؛ وأبو حيان، محمد بن يوسف بن علي (ت: ٧٤٥هـ)، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م، (١٢٨٥/٢)؛ والجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت: ٦٠٧هـ)، **المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، (١١١/١)؛ وابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، (٤٣٢/١)؛ ابن الناظم، **شرح ألفية ابن مالك**، ص١٢٤؛ وأبو حيان، أثير الدين بن محمد بن يوسف، **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، تحقيق: سيدني جلازر، تصوير أضواء السلف، ١٩٤٧م، ص٨٠؛ **وشرح ابن عقيل**، (٣٧٥/١)؛ والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (٥١٩/١).

[4] السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (٥١٩/١)؛ وانظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، (٤٣٤/١).

الاختصاص ــ والإهمال حملاً على أخواتها[١]. وعلَّل ابن الوراق: « فإن قال قائل: لم صارت (ليت) إذا دخلتها (ما) أكثر في العمل من أخواتها؟

قيل له: إنَّ (ليت) استعملتها بعض العرب بمنزلة وددت، فعدَّاها إلى مفعولين، وأجراها مجرى الأفعال كقولك: ليتما زيداً شاخصاً، فبدخول هذا المعنى فيها صارت أقوى من أخواتها»[٢].

قال ابن مالك:« ولـمَّا كان مواصلة هذه الحروف لـِ (ما) مزيلة للمباشرة والاختصاص من غير (ليت) ومزيلة للمباشرة دون الاختصاص من (ليت) استحق غير (ليت) زوال العمل قولاً واحداً لزوال الأمرين، واستحقت (ليت) مزيّة لبقاء أحدهما فكانت ذات وجهين»[٣].

وذكر السيوطي: الفرق بَين ليت وأخواتها، قال: «إأن ليت أشبه بالأفعال منهَا ولَذا لزمتها نون الوقاية بخلاف البوَاقِي وأنّها باقيَة الاختصَاص بالأسماء فلا تدخل على الأفعال بخلاف البوَاقِي فإنَّهَا تدخل عليها معاً نَحْو: {إنَّمَا يُوحى إلَيّ} [الأنْبيَاء ١٠٨]، وقوله تعالى أيضاً:{أنما خَلَقْنَاكُمْ عَبَثًا} [المُؤْمِنُونَ ١١٥] »[٤].

ومن أدلة أصحاب هذا القول: انعدام السماع عن العرب في إعمال غير (ليتما)، وما نقله ابن برهان عن الأخفش والكسائي من قول بعض العرب: (إنَّما زيداً قائمٌ) غريب عندهم[٥]، وقد اعتبره ابن عقيل من الشذوذ[٦]. وقد ردَّ هؤلاء على ما نقله الزجاجي، إذ قال: ومن العرب من يقول: إنَّما زيداً قائمٌ، ولعلّما بكراً مقيمٌ، فيلغي (ما)، وينصب بـ (إنَّ) وكذلك سائر أخواتها[٧]، وقال ابن عصفور: «والذي ينبغي أنْ يحمل عليه ذلك أنّه لما اقتضى القياس عنده ذلك نسبه إلى العرب، ألا ترى أنَّه يجوز لك أن تقول العرب: ترفع كل فاعل، وإن كنت إنَّما سمعت الرفع في بعض الفاعلين، لما اقتضى القياس عندك ذلك»[٨].

---

[١] **شرح ابن الناظم على الألفية**، ص١٢٤؛ والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (٥١٩/١)؛ وانظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، (٤٣٤/١).

[٢] ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن (ت: ٣٨١هـ)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٢٠ه، ١٩٩٩م، ص٢١٨.

[٣] ابن مالك، **شرح عمدة الحافظ في عدة اللافظ**، ص٢٣٢.

[٤] السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (٥١٩/١).

[٥] **شرح ابن الناظم على الألفية**، ص١٢٥.

[٦] **شرح ابن عقيل**، (٣٧٥/١).

[٧] ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، (٤٣٢/١).

[٨] المصدر نفسه: (٤٣٢/١).

ولم يرتض الدماميني هذا الرد، ودفعه بقوله: « هذا تأويل متعسف يفضي إلى عدم الثقة بما ينقل هذا الإمام عن العرب » أي: الزجاجي[١].

أمّا القول الثاني: فجواز الإعمال والإهمال في الجميع، ذكَروا أنَّ الإعمال والإهمال جائز في الجميع على السواء، وهو قول الزَّجّاج، وابن السَّرَّاج[٢]، والزَّجَّاجي[٣]، وابن خروف ــ نقله عن العرب[٤] ، وابن مالك[٥]، والرضي[٦] ذكر أنَّ الإلغاء أولى بالاتفاق، والدماميني[٧].

وحجتهم في ذلك أنَّ (ليتما، ولعلَّما، وكأنَّما) تغيِّر معنى الابتداء، فيستحيل الكلام في (كأنَّما) إلى تشبيه، وفي (ليتما) إلى تمنٍّ، وفي (لعلَّما) إلى ترجٍّ، فقَوِيَ شبهها بالأفعال، فكان إعمالها أكثر من إعمال ما لا يغير معنى الابتداء، وهو (إنَّما وأنّما ولكنَّما) [٨].

وعلل ابن الوراق في ذلك، ويقول: «والوجه في إبطالها ومخالفتها لأخواتها: أنَّ (إنَّ ولكنَّ) لهما معان في أنفسهما أكثر من الإيجاب الذي يستحقه المبتدأ، وإنما يدخلان لتوكيد الإيجاب، وكان حقهما ألَّا يعملا شيئاً ولكن شبها بالفعل من جهة لفظهما دون معناهما، فصار عملهما ضعيفاً، فإذا أدخلت عليهما (ما) حالت بينهما وبين ما يعملان فيه فضعفا عن العمل، وأما أخواتها ففيها معاني الأفعال، نحو: التشبيه والترجي والتمني، وتزيل أيضاً معنى الابتداء فقويت، فجاز أن تعمل مع وجود الحائل بينها وبين ما تعمل فيه.

فإن قال قائل: فلِمَ صار عمل هذه الحروف ــ إذا دخلت بينها وبين ما تعمل فيه ــــ أضعف من حروف الجر إذا دخلت بينها وبين ما تعمل فيه؟

قيل له: إن حروف الجر تعمل على أنَّها أصل في العمل، وليست مشبهة بغيرها. فأما هذه الحروف فإنَّها تعمل تشبيها بالفعل، فما هو أصل في نفسه أقوى مما هو مشبه بغيره»[٩].

---

[١] الدماميني، محمد بدرالدين بن أبي بكر بن عمر (٨٢٧هـ)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣ه ـــــ ١٩٨٣م، ص٦٨.

[٢] ابن مالك، **شرح التسهيل، (٣٨/٢)؛ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٣١١/١)**.

[٣] ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي، (٤٣٢/١)**.

[٤] ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (٦٠٩هـ)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: سلوى محمد عمر، جامعة أم القرى، السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، (٤٦٦/١).

[٥] ابن مالك، **شرح التسهيل، (٣٨/٢)؛ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٣١١/١)**.

[٦] الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية، (٣٣٨/٤)**.

[٧] الدماميني، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ص٦٨.

[٨] أبو حيان، **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، ص٨٠؛ والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، (٥١٩/١)**.

[٩] ابن الوراق، **علل النحو**، ص٢١٩.

وأمَّا القول الثالث: فجواز الإعمال والإهمال في (ليتما ولعلّما وكأنَّما)، ولا يجوز في (إنَّما وأنَّما ولكنَّما) إلَّا الإهمال، وهو قولٌ منسوب إلى الزجاج، وابن السَّرَّاج، وابن أبي الربيع، والأخفش، وابن الصائغ[1].

أصحاب هذا القول قاسوا على (ليت) أشبه أخواتها بها، وهما (لعلّ) و(كأنّ)، وذلك أنَّ هذه الأحرف الثلاثة غيرت معنى الابتداء بما أحدثت في الكلام من معنى التمني والترجي والتشبيه، بخلاف البواقي، فإنَّهن لم يغيرنَ معنى الابتداء فلم يُقَسْنَ على (ليت) [2].

قال ابن الصائغ: « إنّ (ما) الكافة تدخُل على هذه الحروف فتكفّها عن العمل؛ فهي إمّا الكافة، وإمّا الزّائدة...وهي إذا كانت مَعَ (إنّ) و (أنَّ) و (لكِنَّ) فالأحسن الأقيس إبطال عملها، وجعل (ما) كافّة؛ واختير الرّفع في هذه الثّلاثة؛ لأنّ معنى الابتداء لا يتغيّر فيها، ويتغيّر في الثّلاثة الأخر.

فإن دخلت على (ليت) و (لعلّ) و (كأنّ) كان الأقيس إعمالُ هذه الحروف، وجعل (ما) زائدة؛ لأنّ هذه الحروف لمّا كانت تغيّر اللّفظ والمعنى قوي شبهها بالأفعال، وضعُف إبطال عملها؛ وعلى هذا أنشدوا بيت النّابغة؛ وهو:

قَالَتْ أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا وَنِصْفُهُ فَقَدِ

وقد يجوز الرّفع »[3].

القول الرابع: جواز أن تكون هذه الحروف عاملة، على اعتبار أنَّ (ما) اسم مُبهم بمنزلة ضمير الشأن، أو بمعنى الأمر، فكأنّه قيل: (إنَّ الأمرَ زيدٌ قائم) و(لعلّ الأمرَ زيدٌ قائمٌ)، فتكون (ما) اسماً لهذه الحروف، والجملة التي بعدها في موضع الخبر كما في قوله تعالى: {فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ} [آل عمران: الآية ١٥٩]. وهو مذهب ابن دُرُستويه[4]، وبعض الكوفيين.

---

[1] انظر إلى: ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع الجذامي(ت: ٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م، (٥٦٣/٢)؛ وأبي حيان، **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، ص٨٠؛ وابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، (٤٣٢/١)؛ والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (٥٢٠/١).

[2] ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، (٤٣٤/١).

[3] ابن الصائغ، **اللمحة في شرح الملحة**، (٥٦٣/٢).

[4] انظر إلى: الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (٣٣٨/٤)؛ وأبي حيان، **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، (١٢٨٥/٢)؛ وابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد (ت: ٧٦١هـ)، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط٦، ١٩٨٥م، ص٤٠٤.

ورُدَّ هذا القول بأنَّ (ما) لا تصلح للابتداء بها، ولو كان الأمر على ما زعموا لجاز استعمال (ما) معمولة لجميع نواسخ الابتداء، كما جاز ذلك في ضمير الشأن[1].

ونقل أبو حيان عن ابن هشام قوله: « ولم يتنزل من الأسماء شيء بمنزلة هذا المضمر فيكون مثله، وقد عدَّ النحويون وجوه (ما) في الاسمية، ولم يذكروا هذا، ولا وجدوا له نظيراً، فالقول به باطل، ولا حجة بمحل النزاع »[2].

وقد تبين من خلال الأقوال المتقدمة أنَّ إبقاء العمل مع (ما) الكافة ثابت عند جماعة من النحويين. ويبقى النظر في قول ابن مالك: (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ)، هل قصد به بقاء العمل فيما سُمِعَ بقاء العمل فيه من هذه الحروف؟ أم أنَّ الأمر مطرد عنده في غير المسموع أيضاً ؟.

وعبارة الناظم محتملة للتفسيرين، فينبغي القطع بأحدهم، وقد ذكر الشاطبي أنَّ ابن الناظم فسَّر بقاء العمل ــ في عبارة ابن مالك ــ بأنّه خاص بالمسموع، والحق أنَّ ابن الناظم لم يقطع في شرحه بهذا التفسير الذي ذكره الشاطبي، إذ إنَّ عبارته محتملة، فهو يقول: « وذكر ابن برهان: أنَّ الأخفش روى: إنَّما زيداً قائمٌ، وعزا مثل ذلك إلى الكسائي، وهو غريب. وفي قوله: (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) بدون تقييد تنبيه على مجيء مثله »[3]، يحتمل أن يقصد به مثل ما حكاه ابن برهان من إبقاء العمل في (إنَّما)، ويحتمل أيضاً أن يقصد به سائر أخوات (إنَّ)؛ لأنَّها مثلها، وإذا حُملت عبارة ابن الناظم على القصد الثاني فإنّه يكون قد فسَّر بقاء العمل عند ابن مالك بأنَّه مقيس في جميع هذه الحروف.

وذهب الشاطبي إلى أنَّ مراد ابن مالك من قوله: (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) هو قياس الإعمال مع (ما) في (إنَّ) وأخواتها، وعدم قصره على موضع السماع، ومثل هذا التفسير لعبارة ابن مالك نجده أكثر شُرَّاح الألفية، كابن عقيل، والأشموني، والسيوطي، والصبان[4].

ولم يحمل عبارة ابن مالك على السماع إلا قلّة من الشرَّاح، منهم ابن الناظم على أحد وجهين يحتملهما كلامه، وابن هانئ الذي ذكر بأنَّه يجوز أن تتجه عبارة ابن مالك إلى (ليتما)،

---

(1) ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص٤٠٤؛ والسيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (٥٢١/١).

(2) أبو حيان، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، (١٤٨/٥).

(3) ابن الناظم، **شرح ألفية ابن مالك**، ص١٢٥.

(4) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٣٧٤/١)؛ والسيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت: ٩١١هـ)، **البهجة المرضية**، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م، ص١٦٨؛ و**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٣١٢/١) ؛ والصبان، أبو العرفان محمد بن علي الشافعي (ت: ١٢٠٦هـ)؛ **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٧هـ – ١٩٩٧م، (٤١٣/١).

وهو الأظهر عنده، أي أنَّ حمل عبارة ابن مالك على (ليتما) أظهر من حملها على ما نقله الأخفش والكسائي من الإعمال في (إنَّما) [1].

الترجيح في المسألة:

صرّح ابن مالك في هذه المسألة في كتابه شرح التسهيل، أنَّه يُجري غير (ليت) مجراها، فيُجيز الإعمال والإهمال في الجميع عند الاتصال بـ (ما)، ولذلك أطلق القول في الألفية بعبارته (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) على قياس الإعمال في جميع الحروف، وعليه حمله الشاطبي وأكثر شُرَّاح الألفية.

ولو صحَّ تفسير الصبان في شرحه لقوله: (وَقَدْ يُبَقَّى الْعَمَلُ) قد للتقليل بالنسبة لغير (ليت) وللتحقيق بالنسبة لـ (ليت)؛ لأنَّ إعمالها كثير[2]، فبطل ما ذهب إليه الشاطبي، أمَّا إذا حملنا كلام الناظم على التفسير الثاني: فهو إجراء قياس الإعمال في جميع الحروف إذا اتصلت بـ (ما) الكافة، وصرّح به ابن مالك بهذا في شرح التسهيل بقوله: "والقياس سائغ"، وهو تفسير أكثر شرَّاح الألفية، صحَّ اعتراض الشاطبي على ابن مالك؛ لأنَّه تابع أصح الأقوال وهو قول الأول الذي يقول: وجوب إبطال العمل إلا في (ليتما)، فيجوز فيها الوجهان الإعمال والإهمال، وهو قول أكثر النحاة.

يشترط الشاطبي قبوله للقياس عدم وجود المعارضة أو المناقضة، لكنه منع القياس بالإعمال في(كأنَّما) و(لعلَّما) و(لكنَّما) مع (ما)، قياساً على (ليتما) و (إنَّما)، ولعدم وجود معارض، مع أنّه منع القياس لقلّة السماع في المسألة .

---

[1] ابن الهائئ، سري الدين إسماعيل بن محمد الأندلسي(ت:٧٧١)، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: أحمد بن محمد، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م، (٢٦٣/٢).

[2] الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (٤١٣/١).

المسألة الرابعة

الضمير المتصل بالفاعل المقدم عائداً على المفعول المتأخر

التوطئة

قال ابن مالك[1]:

وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَر وَشَذَّ نَحْوُ زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ

ذكر في هذا البيت مسألتين متعلقتين بموضوع تقديم المفعول:

الأولى: إذا اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى الفاعل جاز تقديم المفعول وتأخير الفاعل نحو: أدى واجبَهُ الطالبُ، والأصل: أدى الطالبُ واجبَه، وإنما جاز ذلك – وإن كان فيه عود الضمير على متأخر؛ لأن الفاعل وإن تأخر فهو متقدم رتبة؛ لأن الأصل فيه أن يتصل بالفعل فالضمير عائد على متأخر لفظاً متقدم رتبة، وهذا معنى قوله: (وَشَاعَ نَحْوُ خَافَ رَبَّهُ عُمَر).

والثانية: إذا اشتمل الفاعل المتقدم على ضمير يعود إلى المفعول المتأخر، نحو: قرأ صاحبُه الكتابَ، فهذه المسألة مختلف فيها بين النحاة في جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول المتأخر؛ لأن الضمير يعود على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا الموضع فيه إشكالية[2].

فابن مالك له رأيان في المسألة الثانية ذهب في الألفية إلى منع تقديم الفاعل على المفعول، وذهب في شرح التسهيل إلى الجواز، ولِذا اعترض الشاطبي على رأيه وقياسه في المسألة في (شرح التسهيل).

نص الاعتراض:

---

[1] **ألفية ابن مالك**، ص٢٥.

[2] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (١٠٤/٢)؛ و**شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٤٠٦/١)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٦٠٩/٢)؛ والفوزان، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، (١٨٤/١).

يرى الشاطبي بعد أن يسرد قول ابن مالك أنه ليس فيه على ما اختار هنا واضح الدليل؛ لأنَّ المتبع السماع كيف كان، وقد علمنا شذُوذ ما جاء عنهم في مسألتنا وشياع ما جاء عنهم في باب الإعمال والبدل، فنحن نقيس حيث بلغ السماع أن يُقاس عليه، ونمنع القياس حيث لم يبلغ السماع أن يُقاس عليه، وبعد ذلك إنْ وجدنا علَّة لشذوذ الشائع فسَّرناها بناءً على قول سيبويه: «قِفْ حيثُ وَقَفُوا ثم فَسِّر»، وهي قاعدة مسلمة عند الجميع[1].

دراسة المسألة:

هذه المسألة مسألة خلافية بين النحاة وهي على قولين:

القول الأول: عدم جواز تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول المتأخر وهو قول الجمهور وجماعة من النحاة.

وعلة المنع عندهم عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، إذ المفعول الذي يعود الضمير عليه متأخر في اللفظ وفي الرتبة؛ لأنَّ رتبة المفعول بعد الفاعل، يقول ابن السراج: «فلو قدمتَ فقلت: "ضَرَبَ غلامُهُ زيدًا" تريدُ: ضربَ زيدًا غلامُهُ لم يجزْ؛ لأنك قدمتَ المضمرَ على الظاهر في اللفظ والمرتبةِ؛ لأنَّ حق الفاعل أن يكون قبل المفعول»[2]، وقال ابن جني أيضاً: « من ذلك امتناعهم من تقديم الفاعل في نحو: ضَرَبَ غلامُهُ زيداً، فهذا لم يمَتنع من حيث كان الفاعل ليس رتبته التقديم، وإنَّما أمتنع لقرينه انضمَّت إليه وهي إضافة الفاعل إلى ضمير المفعول وفسادُ تقدّم المضمر على مُظْهره لفظا ومعنى، فلهذا وجب إذا أردت تصحيح المسألة أن تؤخِّر الفاعل فتقولَ: ضَرَبَ زيداً غلامُهُ، وعليه قول الله سبحانه:{وإذا ابْتَلى إبْرَاهِيمَ رَبُّهُ}[البقرة:١٢٤]»[3].

وأمَّا القول الثاني: فيجيز تقديم الفاعل وهو قول جماعة من النحاة منهم: أبو عبد الله الطوال من الكوفيين وعزي إلى الأخفش ورجحه ابن جني وصححه ابن مالك[4]، ونسبه الرضي إلى المبرد أيضاً[5].

لأنهم لم يروا فيه عوداً على متأخر لفظاً ورتبة، وما ذاك إلا لاختلاف مفهوم الرتبة لديهم عن مفهوم الجمهور، فهم لا يقيسون رتبة الفاعل والمفعول بالنسبة للفعل باقتضاء الفعل لكل

---

(١) انظر: والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٦١٣/٢).
(٢) ابن السراج، **الاصول في النحو**، (٢٣٨/٢).
(٣) انظر: **الخصائص لابن جني**، (٢٩٣/١).
(٤) انظر: السيوطي، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، (٢٦٦/١)؛ **والخصائص لابن جني**، (٢٩٤/١)؛ والأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (٤٠٧/٢)؛ وابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، (١٦٢/١).
(٥) انظر: الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (٤٠٧/٢)؛ ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، (١٦٢/١). ولكن رأي المبرد في كتابه (المقتضب) على رأي الجمهور في المنع خلاف ما ذكره الرضي وابن مالك. انظر: المبرد، **المقتضب**: (٦٩/٢).

منها، بل بموقعهما منه موالاة له أو انفصالاً عنه، والموقع إن كان يقتضي الفاعل موالياً للفعل، إلا أن المفعول كثر تقدمه على الفاعل في فصيح الكلام حتى ضاهاه في استحقاق الموقع فما كان للفاعل بحق الأصل، أصبح للمفعول بحق كثرة تقدمه على الفاعل والشيء إذا وقع موقع الشيء أخذ حكمه، فاتصال الفاعل حينئذٍ ضمير لمفعول المتأخر لا يؤدي إلى عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، بل هو مما عاد فيه الضمير على متأخر لفظاً ومتقدم رتبة، فيكون نظير: ضرب غلامَهُ زيدٌ[1].

وقد علَّل ابن مالك الجواز بأن الفاعل والمفعول لـمَّا كانا سواءً في اقتضاء الفعل المتعدي لهما، وعدم استغنائه عنهما، لم يعد هناك ما يستدعي التفريق بينهما في التقديم والتأخير، فكانا في الرتبة سواء، فكما أنه يجوز تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل فكذلك ينبغي أن يجوز تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول، قال: «والأصل فيه إذا ذكر أن يفصل بالفاعل، فإن اتصل بالفعل فهو منوي التأخير، والفاعل منوي الاتصال إذا تأخر، فلذلك حَسُنَ تقديم المفعول متصلاً به ضمير يعود إلى الفاعل نحو: خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ، ولم يحسن تقديم الفاعل متصلاً به ضمير عائد إلى المفعول نحو: زانَ نورَهُ الشجرُ، ومع كونه لا يحسن فليس ممتنعا وفاقا لأبي الفتح؛ لأنَّ الفعل المتعدي يدل على فاعل ومفعول، فشعور الذهن بهما مقارن لشعوره بمعنى الفعل، فإذا افتتح كلام بفعل، ووليه مضاف إلى ضمير علم أن صاحب الضمير فاعل إن كان المضاف منصوبا، ومفعول إن كان المضاف مرفوعاً، فلا ضرر في تقديم الفاعل المضاف إلى ضمير المفعول، كما لا ضرر في تقديم المفعول المضاف إلى ضمير الفاعل، وكلاهما وارد عن العرب»[2].

ثمَّ احتجَّ لرأيه بعدة أمور في (شرح التسهيل)، قال:

أولاً: بأن جوازه أسهل من جواز إعمال الثاني في باب التنازع على رأي البصريين وهو مؤدٍ إلى ما اتصلوا منه هنا من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبةً. قال: «ولأن جواز نحو: ضَرَبَ غلامُهُ زيداً، أسهل من جواز: ضربوني وضربْتُ الزيْدِين، ونحو: ضَرَبْتُهُ زيداً، على إبدال (زيد) من الهاء، وقد أجاز الأولَ البصريون، وأجيز الثاني بإجماع، حكاه ابن كيسان، وكلاهما فيه ما في: ضَرَبَ غلامُهُ زيداً، من تقديم ضمير على مُفَسِّر مُؤَخَّر الرتبة؛ لأنَّ مفسِّر (واو) (ضربوني) معمولُ معطوفٍ على عاملها، والمعطوف ومعمولهُ أمكن في استحقاق التأخير من المفعول بالنسبة إلى الفاعل؛ لأنَّ تقدم المفعول على الفاعل يجوز في الاختيار كثيراً، وقد

---

[1] انظر: **الخصائص لابن جني**، (٢٩٤/١).
[2] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (٥٨٤/٢).

يجب، وتقدم المعطوف وما يتعلق به على المعطوف عليه بخلاف ذلك، فيلزم من أجاز: ضربوني وضربت الزيدين، أن يحكم بأولية جواز: ضربَ غلامُه زيداً، لما ذكرناه»[1].

وقال في موضع آخر: «وما أجازه المبرد والأخفش من نحو: ضَرَبَ غلامُهُ زيداً، أعني اتصال ضمير المفعول المؤخر بالفاعل المقدم، ليس بأضعف مما ارتكبه البصرية؛ لأنَّ الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول إذا كانا لعامل واحد، أكبر من الاتصال الذي بين الضمير ومفسره على ما ذكره البصرية في باب التنازع»[2].

ثانياً: وبأنَّ جوازه أسهل أيضاً من جواز (ضربته زيداً)؛ إذ فيه ما في (ضَرَبَ غلامُهُ زيداً) من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، بل المتأخر الذي يعود الضمير عليه في (ضربْتُهُ زيداً) لازم التأخير بخلاف المتأخر في(ضرب غلامُهُ زيداً)، قال: «وكذلك يلزم من أجاز إبدال ظاهر من مضمر لا مفسِّر له غيره نحو: ضربْتُهُ زيداً، واللهم صل عليه الرؤوف الرحيم؛ لأن البدل تابع، والتابع مؤخر بالرتبة، ومؤخر في الاستعمال على سبيل اللزوم، والمفعول ليس كذلك إذا لم يلزم تأخيره»[3].

وقد ردَّ الشاطبي قياس جواز تقديم الضمير الغائب على المُفسِّر المتأخِّر لفظاً ورتبة في نحو: ضَرَبَ غلامُهُ زيداً، قال: أمَّا أولاً: فإنَّ المتبع السماع كيف كان، وقد علمنا شذُوذ ما جاء عنهم في مسألتنا وشياع ما جاء عنهم في باب الإعمال في نحو: ضربوني، وضربْتُ الزيدين، والبدل في نحو: ضربْتُهُ زيداً، فنحن نقيس حيث بلغ السماع أن يُقاس عليه، ونمنع القياس حيث لم يبلغ السماع أن يُقاس عليه، وبعد ذلك إنْ وجدنا علَّة لشذوذ الشائع فسَّرناها بناءً على قول سيبويه: «قِفْ حيثُ وَقَفُوا ثم فَسِّر»، وهي قاعدة مسلمة عند الجميع[4].

وأمّا ثانياً: فإنَّ بابي الإعمال والبدل جاءا على خلاف الأصول، إذ الأصل والأكثر الشائع تقدُّم مُفسِّر ضمير الغائب، بإقراء ابن مالك وغيره، فمتى جاء ما يخالفه فلا ينبغي فلا يُعَوَّلَ عليه في قياس ما ليس من بابه عليه، بل ينظر إليه في نفسه، فإن كثر تبلغ القياس قيس عليه خاصة، كما فعلُوا في باب الإعمال، وباب (نعم وبئس)، وباب ضمير الشأن، وباب البدل، وباب (رُبَّ)، ولم يُتَعرَّض لإبطال الأصل به؛ إذ لو كان كذلك لم يصح أن يكون الأصل تقديم مفسِّر ضمير

---

[1] ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، (١٦١/١).
[2] الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (٤٠٧/٢).
[3] ابن مالك، **شرح التسهيل لابن مالك**، (١٦٢/١).
[4] انظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٦١٣/٢).

الغائب، ولكان التقديم والتأخير في المفسِّر جائزاً بإطلاق قياساً على ما قال، لكن هذا باطل باتّفاق، فيبطل ما أدى إليه... فما قاله ابن مالك لا ينهض دليلاً على القياس[1].

الترجيح في المسألة:

يمكن القول في المسألة إنَّ ما قام به ابن مالك كان من أجل تسويغ هذا القياس، هو تشبيه ظاهرة لغوية بظاهرة أخرى، لها حكم معيَّن ليثبت للأولى حكم الثانية، والشاطبي لم يوافقه في إجراء هذا القياس؛ لأن هذا القياس الذي أجراه ابن مالك يرتكز على أسس غير واقعية، وهو يريد أن يكون القياس قياساً وصفياً طبيعياً قائماً على الشائع في الاستعمال المتصف بالفصاحة، وعلى هذا قول الشاطبي أرجح من قياس ابن مالك .

المسألة الخامسة

تقديم الحال على صاحبها المجرور

التوطئة:

قال ابن مالك[2]:

وَسَبْقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا وَلاَ أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدْ

صاحب الحال إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً أو منصوباً جاز تقديم الحال عليه، نحو: رجع القائد منصوراً، ولا تشرب الماء كدراً ، فيجوز في الحالين (منصوراً، كدراً) تقدمهما على صاحبهما ما لم يمنعهما مانعٌ كالحصر، نحو: "ما جاء راكباً إلا زيدٌ". أمَّا إذا كان صاحب الحال مجروراً، فإن كان مجروراً بالإضافة وجب تأخر الحال نحو: تمتعتُ بجمالِ الحديقةِ واسعة، فـ(واسعة)، حال من المضاف إليه (الحديقة) ولا يجوز تقديمها عليه؛ لئلا تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه. وإن كان مجروراً بحرف جر أصلي كقولك: مررت بهندٍ جالسة، ففي تقديم الحال على صاحبها المجرور فيه خلاف سيأتي ذكره[3].

نص الاعتراض:

اجتهد ابن مالك في تتبع الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية في جواز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، لكنَّ الجمهور يذهبون إلى عدم الجواز، ومال الإمام الشاطبي في هذه المسألة إلى ما ذهب إليه الجمهور، معترضاً على ابن مالك ومن ذهب مذهبه فيما احتجوا به من

---

[1] انظر: المصدر نفسه: (٦١٤/٢).

[2] **ألفية ابن مالك**، ص٣٣.

[3] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢٦٤/٢)؛ **وشرح الأشموني على الألفية**، (١٨/٢).

عدم منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف، لقوله: وهذا غير صحيح. ثم قال موضحاً عدم جواز التقديم، بقوله: «والصواب ــ والله أعلم ــ مع النحويين دون ابن مالك؛ لأنَّهم لم يأتوا بوجه المنع القياسي إلاَّ بعد استقراء كلام العرب، وأنَّهم لم يجدوا التقديمَ إلا في الشعر لا يُجعَلُ وحدَه مأخذَ قياسٍ، أو في الآية الكريمة مع احتمالها وعدم نظير لها في ظاهرها، ومعارضة الاستقراء للقياس في المسألة، فحينئذٍ جزموا بمنع المسألة، وأوَّلوا الآية الكريمة حين لم يجدوا لها في الكلام نظيراً، ولم يثبت جوازُ التقديم في لغةٍ من اللغات، فالحق ما ذهبوا إليه ـــ أي: الجمهور ــ»[1].

دراسة المسألة:

ذهب جمهور النحاة إلى أنَّه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، فلا تقول في: مررت بهندٍ جالسة، مررت جالسة بهندٍ، وممن ذهب إلى ذلك سيبويه، والمبرد، وابن السراج، وابن يعيش، والرضي، وابن عقيل، والأشموني[2].

قال سيبويه: «واعلم أنَّه لا يقال: قائماً فيها رجلٌ، فإنْ قال قائلٌ: أجعله بمنزلة راكباً مرَّ زيدٌ، وراكباً مرَّ الرجلُ، قيل له: فإنَّه مثلُه في القياس؛ لأنَّ فيها بمنزلة مرَّ، ولكنَّهم كرهوا ذلك فيما لم يكن من الفعل؛ لأنَّ فيها وأخواتها لا يتصرفن تصرُّف الفعل، وليس بفعل، ولكنّهن أُنزلن منزلة ما يستغني به الاسم من الفعل، فأجْرِه كما أجرتْه العربُ واستَحْسَنْت، ومن ثم صار "مررتُ قائماً برجلٍ" لا يجوز؛ لأنَّه صار قبل العامل في الاسم، وليس بفعل، والعامل ولو حسُن هذا لحسُن "قائماً هذا رجلٌ"»[3].

وقال ابن السراج: «فإن كان العامل معنى، لم يجز تقديم الحال تقول: زيدٌ فيها قائماً، فالعامل في "قائم" معنى الفعل؛ لأنَّ الفعل غير موجود، ولا يجوز أن تقول: قائماً زيدٌ فيها، ولا زيدٌ قائماً فيها»[4].

واستدل المانعون بالقياس المتمثل في التعليلات المنطقية على النحو الآتي:

أولاً: أن تعلق العامل بصاحبه يأتي أولاً، ثم يأتي بعد ذلك تعلقه بالحال، فإذا تعدّى لصاحبه بواسطةٍ فحقهُ أنْ يتعدّى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أمران أوّلهما: خوف التباس الحال

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٥٥/٣).

[2] انظر: سيبويه، **الكتاب**، (١٢٤/٢)؛ والمبرد، **المقتضب**، (١٧١/٤)؛ وابن السراج، **الأصول في النحو**، (٢١٥/١)؛ وابن يعيش، **شرح المفصل**، (٥٩/٢)؛ و**شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢٦٤/٢)؛ **وشرح الأشموني على الألفية**، (١٨/٢).

[3] سيبويه، **الكتاب**، (١٢٤/٢).

[4] ابن السراج، **الأصول في النحو**، (٢١٥/١).

بالبدل، والآخر: أن الفعل الواحد لا يتعدّى إلى شيئين بحرف واحد، فالتزم عوضاً من الاشتراك في الواسطة، قال ابن يعيش: «فإن قدمت الحال من المجرور على الجار والمجرور نحو قولك: "مررتُ راكباً بزيدٍ"، وأنت تجعل (راكباً) لزيدٍ، فإن سيبويه وأبا بكر بن السراج ومن تبعهما منعا من جواز ذلك؛ لأنَّ العامل وإنْ كان الفعل لكنه لما لم يصل إلى ذي الحال الذي هو زيد إلاَّ بواسطة حرف الجر لم يجز أن يعمل في حاله قبل ذكر الحرف، وكما لا يجوز تقديم صاحب الحال على حرف الجر كذلك لا يجوز تقديم الحال عليه "وقد أجازه ابن كيسان قياساً إذا كان العامل فيه الفعل في الحقيقة"»[1].

يلحظ هنا أنَّ ابن يعيش قاس على عدم جواز تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي على عدم جواز تقديم صاحب الحال على حرف الجر، قال ابن مالك: «ودليلهم في منع ذلك، بأن تعلق العامل بالحال ثان لتعلقه بصاحبه، فحقُّهُ إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف الجر إلى شيئين، فجعلوا عوضاً من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير»[2].

ثانياً: منع أكثر النحويين تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ أصلي قياساً على إجماعهم على منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة، قال ابن مالك أيضاً: «وأكثر النحويين يقيس المجرور بحرف على المجرور بالإضافة فليحقه به في امتناع تقدم حاله عليه، فلا يجيزون في نحو: "مررت بهندٍ جالسةً"، "مررت جالسةً بهندٍ"»[3].

ثالثاً: منعوا من تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ أصلي؛ لأنَّهم شبَّهوها بالحال التي عمل فيه جرٌّ ضمِّن معنى الاستقرار، قال ابن مالك: «وبعضهم يعلّل بأن حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمن معنى الاستقرار نحو: زيد في الدار متكئاً، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه نحو: مررتُ بهندٍ جالسةً»[4].

قال الزمخشري نقلاً عن الزجاج: «ومن جعله حالاً من المجرور متقدماً عليه فقد أخطأ؛ لأنَّ تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وكم ترى ممن

---

[1] ابن يعيش، **شرح المفصل**، (٥٩/٢).
[2] **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (١٥/٢)؛ **وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي**، (٣٠٧/٢).
[3] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (٧٤٤/٢).
[4] ابن مالك، **شرح التسهيل**، (٣٣٦/٢).

يرتكب هذا بالخطأ ثم لا يقع به حتى يضمّ إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى؛ لأنَّه لا يستوي له الخطأ الأوّل إلا الخطأ الثاني، فلا بدّ له من ارتكاب الخطأين» [1].

رابعاً: لا يجوز أن يعمل الفعل في الحال قبل ذكر الجار؛ لأن الفعل والجار صارا كالشيء الواحد، فتقديم الحال على الجار يفصل بينهما[2].

خامساً: أن العامل في الحال هو الحال في ذي الحال على الأكثر، والعامل في الحال هنا هو الجار؛ لأنه عمل في لفظ ذي الحال، ولم يكن كالفعل الذي عمل الموضع، وقاس النحويون الجار على الرافع والناصب، فلما خالفهما الزموا حال المخفوض التأخير، وذلك أن الرافع والناصب يتقدم الحال عليهما؛ لأنَّ المرفوع والمنصوب يجوز تقديمه عليهما، تقول: خرج زيدٌ مسرعاً، وزيدٌ خرج مسرعاً، فلما جاز تقديم زيدٌ على خرج، جاز تقديم الحال عليه، فقيل: مسرعاً خرج زيدٌ، وتقول في عامل النصب في ذي الحال: ضربت زيداً مشدوداً، وزيداً ضربت مشدوداً، لذلك مشدوداً ضربت زيداً، فجاز تقديم ذي الحال المرفوع على الرافع، وذي الحال المنصوب على الناصب، ولا يمكن تقديم المخفوض على الخافض، فامتنع لذلك تقديم الحال ذي الحال المخفوض[3].

سادساً: عدم جواز تقدم الحال على صاحبه المجرور بالحرف، لقلته في كلام العرب، وما جرى منه موقوف على السماع لقلّته، فهناك معايير لدى الشاطبي التي يقيس عليها، ومن خلالها يمنع تقديم الحال على صاحبها، يردُّ على ابن مالك، يقول: «ومن عادة ابن مالك التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جوازُ ما يمنعه النحويون، فيُعَوِّلُ عليها في الجواز، ومخالفة الأئمة، وربَّما رشَّح ذلك بأبيات مشهورة أو غير مشهورة، ومثل ذلك ليس بإنصاف، فإنَّ القرآن الكريم قد يأتي بما لا يُقاسُ مثلُه، وإنْ كان فصيحاً، ومُوجَّها في القياس لقِلَّته... ليس كلُّ ما تكلَّم به العرب يُقاس عليه، وربما يظن مَنْ لم يطلع على مقاصد النحويين أنَّ قولهم: شاذٌّ، أو: لا يُقاس عليه، أو: بعيدٌ في النظر القياسي، أو ما أشبه ذلك ضعيفٌ في نفسه، وغير فصيح، وقد

---

[1] الزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر(ت:٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (٥٩٢/٣).

[2] انظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (٢٨٨/١).

(٣) انظر: العكبري، **اللباب في علل البناء والإعراب**، (٢٨٨/١)؛ وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص٥٧٩.

يقع مثل ذلك في القرآن فيقومون في ذلك بالتشنيع على قائل ذلك، وهم أولى لَعَمْرُ اللهِ أن يُشَنَّعَ عليهم، ويُمَال نحوهم بالتجهيل والتقبيح» [١].

واعتماداً على هذه الأدلة خطَّأ المانعون مَنْ أجاز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحر جرٍّ أصلي.

أمَّا المذهب الثاني: فذهب جماعة من الكوفيين إلى جواز تقديم حال المجرور بحرف عليه، نحو: (مررتُ قائمةً بهندٍ).

وقد سلك هذا المذهب ابن مالك، حيث قال: "لا أمنعه فقد ورد" أي أجيزه، وهذا وفاقاً لأبي علي الفارسي[٢]، وابن كيسان، وابن برهان[٣].

واستدلوا على تقديم حال المجرور عليه بالسَّماع والقياس على النحو الآتي:

أولاً: السماع فيكون إمّا سماعاً قرآنياً، كقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ}[سبأ: ٢٨]، فـ(كافةً) حال من (الناس)، أي وكان للناس كافة، وإمَّا شعرياً، كقول الشاعر[٤]:

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادٌ أُصِبْنَ وَنِسْوَةٌ فَلَنْ تَذْهَبُوا فِرْغًا بِقَتْلِ حِبَالِ

فقوله : (فرغاً) حيث وقع حالاً من (قتل) المجرور بالباء وتقدم عليه.

وقال الآخر[٥]:

غافلاً تَعْرِضُ الْمَنِيَّةُ لِلمَرْ ءِ فَيُدْعَى، ولاتَ حِينَ نِداءِ

أراد: تعرض المنيةُ للمرء غافلاً، حيث تقدم الحال على صاحبه "المرء".

وكذلك احتجوا بقول العرب: "زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك"[٦]، والمراد: زيدٌ خيرٌ منك خيرَ ما تكون، فقدم هنا الحال على صاحبه المجرور بحرف.

وأمّا **القياس** فقد أجازوا تقديم حال المجرور بحرف تشبيهاً له بجواز تقديم حال المفعول، وذلك أن الحال الاولى هي مفعول به في المعنى؛ لأنّ العامل فيهما فعل متصرف لا

---

[١] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٥٦/٣).

[٢] انظر: رأي أبي على الفارسي في **شرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٧٤٤/٢)؛ **وشرح ابن عقيل**، (٢٦٤/٢).

[٣] انظر: رأيهما **في شرح ابن عقيل**، (٢٦٤/٢)؛ **وشرح الأشموني**، (١٥/٢).

[٤] البيت لطليحة بن خويلد الأسدي، وبلا نسبة في **إصلاح المنطق لابن السكيت**، بتحقيق: محمد شاكر وعبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٨١م، ص١٩؛ **وشرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٧٤٥/٢).

[٥] البيت بلا نسبة، انظر: ابن مالك، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، ص٤٢٨.

[٦] ابن مالك، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، ص٤٢٩.

يفتقر إلى واسطة، قال ابن مالك: «لأنَّ المجرور بالحرف مفعول به في المعنى يمتنع تقديم حاله، كما لا يمتنع حاله عليه، كما لا يمتنع حال المفعول به»[١].

وأضاف في شرح العمدة قائلاً: «فأمّا القياس: فإن "جالسة" من قولنا: مررتُ بهندٍ جالسةٌ، منصوب بـ "مررت" وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصبه الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول له أو مفعول مطلق»[٢].

ويُمثل موقف المانعين من السماع الذي جاء به المجيزون في أمرين هما:

إمّا تأويل ذلك السماع كما في الآية القرآنية وسيأتي ذكره، وإمّا ردُّه إلى الضرورة دون تأويل كما في الشعر.

أولاً: فمن تأويل السماع: كما في قوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} [سبأ: ٢٨].

وفيه ثلاثة أقوال:

أحدها: أنَّ "كافة" صفة لـ(إرسالة) وحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، قال الزمخشري: «"إلاَّ كَافَّةً لِلنَّاسِ" إلا إرسالة عامة هم محيطة بهم؛ لأنَّها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم»[٣].

والقول الثاني: هو أنّ "كافةً" حالٌ من الكاف والتاء فيها للمبالغة كتاء رواية وعلامة، قال الزمخشري: «قال الزجاج المعنى أرسلناك جامعاً للناس في الإنذار والإبلاغ ، فجعله حالاً من الكاف وحق التاء على هذا أن تكون للمبالغة كتاء الراوية والعلامة»[٤].

وأمّا القول الثالث فهو: أن "كافة" حال من الناس متقدم عليه، وقد حكى ابن برهان هذا القول اعتماداً على استعمال العرب لكلمة "كافة" حالاً دائماً، قال ابن مالك: «إنَّ "كافة" حال من الناس، والأصل للناس كافة، أي جميعاً، بحرف، حكاه ابن برهان وقال: " وإليه نذهب كقوله تعالى: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ}، وقد تقدم على المجرور باللام وما استعملت العرب كافة قط إلاّ حالاً»[٥].

وتابع ابنُ مالك قول ابن برهان في ذلك، راداً على القولين الأولين على النحو الآتي:

---

[١] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (٧٤٤/٢).
[٢] ابن مالك، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ**، ص٤٢٦.
[٣] الزمخشري، **الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، (٥٩٢/٣).
[٤] المصدر نفسه: (٥٩٢/٣).
[٥] ابن مالك، **شرح التسهيل**، (٣٣٧/٢).

أمَّا القول الأول فقد ردّه اعتماداً على استعمال العرب والقياس معاً قال: «ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج؛ أمَا الزمخشري فلأنّه جعل (كافةً) صفة ولم تستعمله العرب إلا حالاً... وليته إذ أخرج (كافة) عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفرداً ولا مقروناً بالصفة أعني: إرسالةً، وحق الموصوف المستغني بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألاّ تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك فوجب الإعراض عما أفضى إليه»[١].

وأما القول الثاني فأبطله؛ لأمرين:

أولهما: أن الزجاج جعل كافة حالاً مفردةً.

والآخر: أنَّه جعل صاحب الحال وهو "الكاف" مذكراً، مع أن الحال مؤنثة، إذ لم يراع التطابق في التذكير والتأنيث بين الحال وصاحب الكاف، قال ابن مالك: «وأمّا الزجاج فيبطلان قوله بيّن أيضاً؛ لأنّه جعل (كافةً) حالاً مفردةً ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثاً، ولا يتأتى ذلك إلاّ بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتى غالباً ما هي فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كنسّابة وفروقة ومهذارة، و(كافة) بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها، لكونها على فاعلة، فإنَّ حملت على حملت على شاذ الشاذ؛ لأنَّ لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ ولما لا مبالغة فيه أشذ فيعبر عنه بشاذ الشاذ؛ والحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ»[٢].

ووصف الرضي هذا القول بالتعسف قائلاً: «وبعضهم يجعل (كافةً) حالا من الكاف، والتاء للمبالغة، وهو تعسف»[٣].

ولعلّ ابن مالك استعمل الدليل الجدلي المسمى بـ (الدليل الباقي) [٤]، في نقض التأويلات السابقة وإبطالها إلى أن بقي التأويل الذي ارتضاه فقط، وفي ذلك يقول: «وإذا بطل القولان تعين الحكم بصحة القول الثالث وهو أن يكون الأصل {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ}»[٥].

---

[١] المصدر نفسه، (٣٣٧/٢).
[٢] ابن مالك، **شرح التسهيل:** (٣٣٨/٢).
[٣] الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية،** (٣٠/٢).
[٤] هو بقاء الدليل على حكمه الأصلي في جانب معين بعدما خولفت الجوانب الأخرى لعلة اقتضت ذلك. انظر: السيوطي، **الاقتراح في أصول النحو وجدله،** ص٣٧٩.
[٥] ابن مالك، **شرح التسهيل،** (٣٣٨/٢).

ثانياً: ومن المانعين من ردَّ السماع إلى الضرورة، دون تأويل، قال الأشموني: «والحق أن جواز ذلك مخصوص بالشعر، وحمل الآية على أن "كافة" حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث؛ وقد ذكر ابن الأنباري الإجماع على المنع»[1].

وردَّ عليه المحقق محيي الدين عبد الحميد عند تحقيقه لكتاب الأشموني، قال: «لو أن هذا التقديم الذي ذهب إليه ابن مالك ومن معه من فحول العلماء لم يكن عليه شاهد من كلام العرب إلا بيت واحد لكان لكلام الشارح وجه وجيه، ولو أن شواهد المسألة مجهولة النسبة إلى قائليها لكان له متجه ومستند ما، ولكن هذه الأبيات الكثيرة مع معرفة أصحاب أكثرها، وقبلها آيتان من كتاب الله تعالى ظاهرهما يشهد لابن مالك، وقوة القياس الذي عضدنا به مذهبه كل أولئك لا يجعل عندنا مجالا للتردد في ترجيح ما ذهب إليه، ورد ما ادَّعى الشارح أنه الحق، ونقول: بل الحق أن يجوز تقديم الحال من المجرور بحرف الجر على صاحبه ويجوز القياس على ما سمع من ذلك، ويكفي وروده في أفصح كلام، وما تمحل به الجماعة من الوجوه التي خرجوا عليها الآيتين مما لا يسوغ الأخذ به، وما أورده على وجوه استدلال ابن مالك كلام لا يعول عليه منصف» [2].

وضعّف ابن مالك أدلة وأقيسة المانعين السابق ذكرها ووصفها بأنّها «وهذه شُبه وتخيلات لا تستميل إلّا نفس لا تثبت له، بل الصحيح جواز التقديم في نحو: "مررتُ بهندٍ جالسةً"، وإنَّما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع»[3].

وحاول ابن مالك إلى ردِّ بعض أدلة المانعين على النحو الآتي:

أولاً: ردّ دليلهم الأول الذي يقول: إنّ تعلق العامل بصاحبه يأتي أولاً، ثم يأتي بعد ذلك تعلقه بالحال، فحق الحال إذا عدِّي العامل لصاحبه بواسطة أن يعدّى إليه بتلك الواسطة، قال ابن مالك: «لا نسلّم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخير تعويضاً بل حق الحال لشبه بالظرف أن يستغني عن واسطة، على أنَّ الحال أشد استغناء عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمني»[4].

ثانياً: وردَّ دليلهم الثاني الذي يقول: منع تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي قياساً على حال المجرور بالإضافة، «فيقال لصاحب هذه الشبهة المجرور بحرف كالأصل للمجرور

---

[1] **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (١٨/٢).
[2] من حاشية المحقق **لشرح الأشموني**: (١٨/٢).
[3] ابن مالك، **شرح التسهيل**، (٣٣٦/٢).
[4] المصدر نفسه، (٣٣٩/٢).

بالإضافة، فلا يصح أن يحمل المجرور بحرف عليه لئلا يكون الأصل تابعاً والفرع متبوعاً، وأيضاً فالمضاف بمنزلة موصول والمضاف إليه بمنزلة صلة، والحال منه بمنزلة جزء صلة فوجب تأخيره، كما يجب تأخيره أجزاء الصلة، وحال المجرور بحرف لا يشبه جزء صلة فأجيز تقديمه إذ لا محذور في ذلك»[1].

ثالثاً: وردَّ دليلهم الثالث الذي يقول: منع تقديم المجرور بحرف جر أصلي تشبيهاً له بالحال التي عمل فيها حرف جرٍّ ضمِّن معنى الاستقرار، واعتمد ردَّه في هذا التعليل على قوة العامل في نحو: مررت بهندٍ جالسةً، وضعّفه في نحو: زيدٌ في الدار متكئاً. قال: «فيقال للمعتمد على هذا: بين البناءين بون بعيد، وتفاوت شديد؛ "جالسة" من قولنا: مررت بهند جالسة، منصوب "بمررت" وهو فعل متصرف لا يفتقر في نصب الحال إلى واسطة، كما لا يفتقر إليها في نصب ظرف أو مفعول أو مفعول مطلق، وحرف الجر الذي عداه لا عمل له إلا الجر ولا جيء به إلا لتعدية "مررت"، والمجرور به بمنزلة منصوب فيتقدم حاله، كما يتقدم حال المنصوب، ولكونه بمنزلة المنصوب أجري في اختيار النصب " أزيداً مررت به" مجرى أزيداً لقيته. وأما متكئاً في المسألة الثانية فمنصوب بـ "في" لتضمنها معنى الاستقرار، وهي أيضاً رافعة ضميراً عائداً على زيد وهو صاحب الحال فلم يجز لنا أن نقدم متكئاً على في؛ لأن العمل لها وهي عامل ضعيف متضمن معنى الفعل دون حروفه، فمانع التقديم في نحو: زيد في الدار متكئاً غير موجود في نحو: مررت بهند جالسة، وربما قدم الحال في نحو: زيدٌ في الدار متكئاً»[2].

سلك ابن مالك في هذه المسألة الذين أجازوا تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي عليه فيجوز عنده: " مررت جالسةً بهندٍ"، ومنع الجمهور ذلك، واستدلوا في المنع بالقياس القائم على تعليلات منطقة سبق ذكرها، لكن ابن مالك ردَّها؛ لسببين هامين:

أولهما: ثبوته سماعاً، والآخر: ضعف القياس الذي اعتمد عليه المانعون، قال: «وإنّما حكمت بالجواز لثبوته سماعاً، ولضعف دليل المنع»[3].

الترجيح في المسألة:

مال الشاطبي إلى قول الجمهور، اعتماداً على قوة أدلتهم وأقيستهم، وقلة شواهد المجوزين، ولا يصح القياس على القليل عند الجمهور، وإن كان هناك شواهد كثيرة في الشعر،

---

[1] المصدر نفسه: (٣٣٩/٢).
[2] ابن مالك، **شرح التسهيل**: (٣٣٩/٢).
[3] المصدر نفسه: (٣٣٦/٢).

والشعر لا يُجعل وحده مأخذ قياس، وأنَّ الآية الكريمة التي استدلوا بها أُوّلت إلى ما هو أرجح عندهم، ولعلَّ الصواب ما ذهب إليه المانعون وتابعهم فيه الشاطبي؛ لقوة قياسهم، وهي أنهم منعوا تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جرٍّ أصلي قياساً على إجماعهم على منع تقديم الحال على صاحبها المجرور بالإضافة، والإضافة كالاسم الواحد مركب من جزئين، وإذا فُصِل بينهما اختفى التلازم بينهما الذي هو الأصل؛ لذا الأصح ما ذهب إليه البصريون.

المسألة السادسة

تقديم التمييز على عامله المتصرف

التوطئة:

قال ابن مالك في الألفية[1]:

وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدِّمْ مُطْلَقا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزْراً سُبِقا

وعامل التمييز إمَّا أن يكون اسماً نحو: اشتريت رطلاً سمناً، أو فعلاً جامداً كـ(أفعل) في التعجب نحو: ما أحسن الصديق خلقاً، أو فعلاً متصرفاً يؤدي معنى الجامد نحو: كفى بالله شهيداً، أو فعلاً متصرفاً نحو: طاب خالد نفساً، فإنْ كان العامل اسماً أو فعلاً جامداً أو متصرفاً بمعنى الجامد لم يجز تقديم التمييز عليه، وإنْ كان فعلاً متصرفاً فإنَّه موضع الإشكالية.

فابن مالك له رأيان في المسألة ذهب في الألفية إلى المنع، وذهب في التسهيل وشرحه إلى الجواز، ولذلك اعترض الشاطبي على رأيه في التسهيل وشرحه عند شرحه للألفية[2].

---

[1] **ألفية ابن مالك**، ص٣٤.

[2] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢/٢٩٢)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٣/٥٥١)؛ وخالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، (١/٦٢٨)؛ والفوزان، عبدالله بن صالح، **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك**، دار المسلم، (١/٥٠٠).

نص الاعتراض:

مسألة تقديم التمييز على عامله المتصرف من المسائل الخلافية بين العلماء، اعترض الشاطبي على ابن مالك حين أجاز التقديم في كتابه التسهيل وشرحه، قال: « والصحيح مَنْعُ ذلك من جهة القياس؛ لأنَّ التمييز هنا منقول من الفاعل، فأصله أنْ يكون فاعلاً، فكرهوا أنْ ينقلوه عن موضعه الأصلي، وهو أنْ يؤخروه عن العامل فيه، إذ كان الفاعل لا يتقدَّمُ، وهذا قاله الفارسي وغيره»[1]، وردَّ ابن عصفور على ما قاله الفارسي من خمسة أوجه، وأجاب عنها شيخ ُ الشاطبي الأستاذ عبدالله بن الفخار، وعندما عَلِمَ بأنّ أبا حيان أجازه، قال: « يرحم اللهُ أبا حيان لقد أغْفَلَ أصلاً عظيماً من أصول النحو مع كثرةِ دَوْرِه على ألسنة المقرئين ... لو كان جائزاً عند العرب لكَثُرَ نظماً ونثراً كثرةً لا يمكن فيها تأويلٌ... فلمّا كان الأمر على خلاف ذلك، دلَّ دلالةً واضحةً على امتناع العرب من تقديمه على عامله وإن كان فعلاً؛ لأنَّ اختصاص ذلك بالشعر مع كثرةِ استعماله دليلٌ على أنَّه من ضرائره... ثم قال وهو أصلٌ متفقٌ عليه عند الأكابر: الخليل وسيبويه فمَن دونهما إلى الآن، وابن مالك قد يعتبرُه في مواضعَ كهذا الموضع، وقد لا يعتبره كما فعل في مسألة دخول واو الحال على المضارع المُوجب، وفي مسألةِ الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمولِ المضاف »[2].

دراسة المسألة:

ذهب سيبويه وأكثر البصريين إلى منع تقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً، وأجاز الكوفيون والمازني والمبرد والجرمي من البصريين وتبعهم ابن مالك في التسهيل وشرحه، بينما اختلف رأيه في الألفية في ذلك موافقاً للبصريين [3].

مذهب البصريين لا يُجيزون تقديم التمييز إذا كان عامله فعلاً متصرفاً؛ لأنَّهم يرونه كقولك: عشرون درهماً، إذ لا يجوز أنْ تقول: درهماً عشرون، قال سيبويه: « وقد جاء من الفعل ما قد أُنفذ إلى مفعولٍ ولم يَقْوَ قوّةَ غيره مما قد تَعدّى إلى مفعولٍ، وذلك قولك: امتَلأتُ ماءً وتفقَّأتُ شَحْماً، ولا تقول: امتلأتُه ولا تفقَّأتُه، ولا يَعمل في غيره من المَعارف، ولا يقدَّم المفعولُ فيه فتقولَ: ماءً امتَلأتُ، كما لا يُقَدَّمُ المفعولُ فيه في الصفة المشبَّهةِ، ولا في هذه الأسماء،

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٣/٥٥٤).

[2] المصدر نفسه: (٣/٥٥٩).

[3] **انظر: شرح تسهيل الفوائد لابن مالك**، (٢/٣٨٩)؛ **وشرح الكافية الشافية لابن مالك**، (٢/٧٧٧)؛ **والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (١/٣٩٤)؛ **وشرح ابن عقيل**، (٢/٢٩٣)؛ **وشرح الأشموني**، (٢/٥٢)؛ **وتوضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي**، (٢/٧٣٦).

لأنّـــها ليست كالفاعل، وذلك لأنَّه فعلٌ لا يتَعدّى إلى مفعول، وإنَّما هو بمنزلة الانفعال، لا يتعدَّى إلى مفعول، نحو كسرته فانكسر، ودفعته فاندفع»[١].

وعللَّ البصريون لقولهم من عدّة وجوه:

أولاً: كون التمييز منقولاً من الفاعل، وتقديم الفاعل على الفعل غير جائز، فأصل " تصببَ زيـــدٌ عرقاً" تصببَ عرقُ زيدٍ، وقال الأنباري: «قالوا: إنَّـــما قلنا إنَّه لا يجوز تقديمه على العامل فيه، وذلك لأنَّه هو الفاعل في المعنى، ألا ترى أنّك إذا قلت: تصبب زيدٌ عرقاً، وتفقأ الكبش شـــحماً، أن المتصبب هو العرق والمتفقئ هو الشحم، وكذلك لو قلت: "حَسُنَ زيدٌ غلاماً، ودابة "لم يكن له حظ في الفعل من جهة المعنى، بل الفاعل في المعنى هو الغلام والدابة؛ فلما كان هو الفاعل فـــي المعنى لم يجز تقديمه كما لو كان فاعلا لفظاً »[٢]. وقد رَدَّ ابن عصفور هذا التعليل، وقال: «ولا حجة فيما ذكرا، أمَّا أنَّ التمييز منقول من الفاعل، فقد يكون منقولاً من المفعول، كقولـــه تعـــالى: {وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا}[القمر: الآية١٢]» [٣]. وأجاب الشاطبي عن هذا، وقال: «بـــأنَّ التمييـــز فاعل في أصله بهذا الفعل الذي نصبَه، وزيداً في "أذهبتُ زيداً"، لم يكن قطُّ فاعلاً بهـــذا الفعـــل الذي هو أذهبتُ، وإنَّما كان فاعلاً بالفعل الذي نُقِلَ منه، وهو (ذَهَبَ)، وهو الآن مفعول صـــحيح، فوجب أن يُغَلَّبَ عليه الحكم الحاضر، وأمّا التمييز فهو فاعل في الحقيقة وانتـــصابُه إنَّمـــا هـــو مجازٌ، وعلى هذا التشبيه»[٤].

ثانياً: وأيضاً فإن التمييز مبين لما قبله كالنعت، والنعت لا يجوز تقديمه على المنعـــوت، فكـــذلك هذا، قاله الفارسي، واستحسنه ابن خروف[٥]، ورَدَّ ابن عصفور هـــذا التعليـــل أيـــضاً، وقـــال: «قولهم: "إنَّه تبيين كالنعت"، باطل؛ لأنَّه لو كان كذلك، لم يجز توسطه كمـــا لـــم يجـــز توســـط النعت»[٦].

وردَّ الشاطبي عليه بقول ابن الضائع: «ولهم أن يُفرِّقوا بأنَّ النعت للمنعوت والتمييزَ ليس بيانـــاً للمرفوع فيه، وإنَّما هو بيانٌ لمن له الفعل حقيقةً، فهو بيانٌ للفعل وإســـناده حقيقـــةً فـــلا يتقـــدم عليه»[٧].

---

[١] سيبويه، **الكتاب**، (٢٠٤/١).
[٢] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٦٨٤/٢).
[٣] ابن عصفور، **شرح الجمل للزجاجي**، (٤٢٧/٢).
[٤] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٤/٣).
[٥] ابن عصفور، **شرح الجمل للزجاجي**، (٤٢٨/٢)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافيـــة**، (٥٥٩/٣)؛ وخالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحـــو**، (٦٢٩/١).
[٦] ابن عصفور، **شرح الجمل للزجاجي**، (٤٢٨/٢).
[٧] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٥/٣).

نلاحظ أنَّ الردود بين ابن عصفور والنحاة المانعين وخاصة الشاطبي تُــوهم أنَّ الثــاني قال بجواز تقديم التمييز على عامله المتصرف ليس كذلك، بل كلاهما يتفقان على المنع، وإنَّمــا الخلاف يدور حول تعليل سبب منع التقديم.

ثم ذكر ابن عصفور بأنَّ الناصب للتمييز ليس الفعل وحده وإنَّما الجملــة كلهــا ناصــبة للتمييز، قال: «والصحيح أنَّ المانع من تقديمه كون العامل فيه لا يكون فعلاً، فإذا كان فعلاً فإنَّما العامل فيه تمام الكلام، فكما جاز في "عشرين" أن تنصبه، فكذلك ينتصب بعد تمام الكلام»[١].

ثالثاً: أنَّ التمييز لفظٌ مميّز؛ فلا يجوز تقديمه على عامله سواء أكان هذا العامل متصرفاً أم غيــر متصرف، قال العُكبري: « أنَّه لفظ مميز فلم يجز تقديمه على العامل فيه، كما لــو كــان غيــر متصرف، ألا ترى أنّك لو قلت: عندي درهماً عشرون لم يجز، فكذلك إذا قلــت: نفــساً طــاب زيد»[٢].

رابعاً: إذا فُسِرت التمييز بعد الإبهام فقد ذكرته إجمالاً وتفصيلاً، وتقديمه يُخلُّ بهذا المعنى، فلمَّــا كان تقديمه يتضمن إبطال الغرض من جعله تمييزاً، لم يستقم، وهذه العلة قالها الرضي[٣].

خامساً: أنَّ الأصل في الحال والتمييز امتناع التقديم لضعْف العامل، ألا ترى أنَّه لا يعمل فيها إلّا نكرتين، لكنَّ الحالَ أشبهتِ الظرفَ، فجاز تقديمها، كما جاز تقديم الظرفِ، وبقي التمييــز علــى الأصل الامتناع، قاله ابن أبي الربيع[٤].

وأمّا الكوفيون والمازني والمبِّرد والجرمي من البصريين، فقد أجازوا تقديم التمييــز علــى عامله إذا كان فعلاً متصرفاً وتبعهم ذلك ابن مالك في التسهيل وشرحه.

قال المبرد: «واعلم أن التبيين إذا كان العامل فيه فعلاً جاز تقديمــه؛ لتــصرف الفعــل، فقلت: تَفَقَّأتُ شحماً، وتصبَّبْتُ عرقاً، فإنْ شئتَ قدمت، فقلت: شحماً تَفَقَّأتُ، وعرقاً تصبَّبْتُ »[٥].

وقال ابن السراج: «وإذا كان العامل في الاسم المميز فعلًا جاز تقديمــه عنــد المــازني وأبــي العباس، وكان سيبويه لا يجيزه »[٦]، وقال ابن يعيش: «وقد ذهب أبو عثمــان المــازني، وأبــو العبّاس المبرّدُ، وجماعةٌ من الكوفيين إلى جوازه »[٧].

واستدلَّ الكوفيون ومن تبعهم من البصريين بالنقل والقياس:

---

[١] ابن عصفور، **شرح الجمل للزجاجي**، (٤٢٨/٢).
[٢] العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، (٣٩٤/١).
[٣] الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (٧٢/٢).
[٤] ابن الربيع، **الملخص في ضبط قوانين العربية**، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ / ١٩٨٥م، (٣٩٧/١)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٥/٣).
[٥] المبرد، **المقتضب**، (٣٦/٣).
[٦] ابن السراج، **الأصول في النحو**، (/٢٢٣).
[٧] ابن يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، (٤٢/٢).

أمّا النقل فمثاله قول ربيعة بن مقروم الضبي[١]:

وَوَارِدَةٍ كَأَنَّها عُصَبُ القَطِـــا تُثِيرُ عَجَاجًا بِالسَّنَابِكِ أَصْهَبَا

رَدَدْتُ بِمِثْلِ السِّيدِ نَهْدٍ مُقَلَّص كَمِيشٍ إِذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَـــحَلَّبَا

والشّاهد فيهما: (إذا عطفاه ماء تحلّبا) حيث قدّم التّمييز (ماءً) على عامله وهــو الفعــل المتصرّف (تحلّب).

وقول الآخر[٢]:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى بِالْفِرَاقِ حَبِيبَهَا وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

الشاهد فيه تقديم التمييز (نفساً) على عامله (تطيب).

وأمَّا القياس فمن وجهين:

أولهما: أنَّ العامل هنا فعل متصرف، فله ما للأفعال المتصرفة من العمل في معمولــه، ســواءٌ أكان متقدماً أم متأخراً عنه، فكما جاز أن تقول: ضربْتُ زيداً، وزيداً ضربْتُ، كــذلك يجــوز أن تقول: تفقّأتُ شحماً، وشحماً تَفَقّأتُ[٣].

ثانيهما: أنَّه يجوز تقديم التمييز على عامله المتصرف قياساً على جــواز تقــديم الحــال علــى صاحبها، فكما تقول: راكباً جاء زيدٌ، فــ (زيد) هو الراكب في المعنى، فكذلك الأمر في "شــحماً تَفَقّأتُ"، قال المبرد: « وتقول: راكباً جاء زيدٌ؛ لأنَّ العامل فعل؛ فلذلك أجزنا تقــديم التمييــز إذا كان العامل فعلاً»[٤]، وقال ابن مالك: «قياساً على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف»[٥].

وردّ البصريون ما استدل به الكوفيون من سماع و قياس على النحو الآتي:

أمّا السماع فقد ردوه على النحو الآتي: إنَّ الرواية التي اســتدلوا بهــا غيــر صــحيحة، وإنَّمــا الصحيحة هي: وما كان نفسِي بالفراق تَطيبُ[٦]؛ لأنَّ (نَفساً) في البيت السابق، منــصوب بفعــل محذوف تقديره: أعني، وليس منصوباً على التمييز، قال ابن الأنباري: « نصب (نفــساً) بفعــل مقدر، كأنه قال أعني نفسا، لا على التمييز» [٧].

وابن عصفور ردَّ البيت أيضاً، وقال: هذا البيت لا حجة فيه؛ لأنَّ الرواية إنَّما هي "ومــا كان نفسي، وقد رُوي: وما كان نفساً بالفراق تطيبُ، بالتاء، فلا يكون حجة؛ لأنَّ "تطيبُ" يمكــن

---

[١] ينظر: **شرح تسهيل الفوائد لابن مالك، (٣٨٩/٢)؛ وشرح الكافية الشافية لابن مالك، (٧٧٧/٢)؛ واللمحــة في شرح الملحة لان الصائغ، (٤٣٤/١).**

[٢] البيت للمخبل السعدي في **ديوانه**، ص٢٩٠.

[٣] انظر: ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (٦٨٣/٢).**

[٤] المبرد، **المقتضب، (٣٦/٣).**

[٥] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد، (٣٨٩/٢).**

[٦] الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد/ العراق، ١٩٨٢م، (٦٩٥/٢).

[٧] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين، (٦٨٤/٢).**

أن يكون صفة لِـــ "النفس" وتكون "نفساً" خبراً لِـــ "كان" كأنَّه قال: وما كان حبيبُها نفساً بـــالفراق طيّبة[١].

وكذلك إنّ هذا البيت من الشاذّ الذي لا يُقاس عليه؛ لأنَّ هذا لم يسمع إلا في الشعر، ومـــا انفرد به الشعر ليس بأصل يقاس عليه، إنّما يوجه إلى الضرورة[٢]، قال أبو البقاء: «هو تمييـــز، ولكن هذا من ضرورة الشعر الشاذ عن القياس والاستعمال، ومثل ذلك لا يجعل أصلاً»[٣]. وقال الشاطبي: «أمَّا السماع: فلو كان مقولاً لسُمِع، لكنَّه لم يُسْمع إلَّا نادراً في الشعر الذي هـــو محـــلُّ الضرورة، فدَلَّ على أنَّ العربَ تمتنع منه قصْداً»[٤].

وأمّا قياسهم فقد ردّهُ البصريون الذي جاء به الكوفيون عندما قاسوا جواز تقديم التمييـــز على عامله المتصرف على جواز تقديم الحال على عاملها، وذكر البصريون أن الكوفيين لم تكن لهم حجة في هذا القياس للأسباب الآتي:

أولاً: أنَّ قولهم: إنَّه فعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كسائر الأفعال المتصرفة إلى آخر ما قرروه، قلنا: الفرق بينهما ظاهر، وذلك لأنَّ المنصوب في "ضَرَبَ زيد عمراً" منـــصوب لفظـــاً ومعنى، وأما المنصوب في نحو: تصبب زيد عرقاً، فإنّه وإن لم يكن فاعلا لفظـــاً فإنَّـــه فاعـــل معنى، فبان الفرق بينهما[٥].

ثانياً: وأمّا قياسهم على جواز تقديم الحال على صاحبها، فقالوا: إنَّ الفرق بينهما ظـــاهر، وذلـــك لأنَّك إذا قلت: جاء زيدٌ راكباً، فزيد هو الفاعل لفظا ومعنى، وإذا استوفى الفعل فاعله من جهـــة اللفظ والمعنى صار (راكبا) بمنزلة المفعول المختص باستيفاء الفعل فاعله من كل وجه، فجـــاز تقديمه كالمفعول نحو: عمراً ضرب زيد، بخلاف التمييز؛ فإنّك إذا قلت: تصبب زيد عرقاً، وتفقأ الكبش شحماً، وحسن زيد غلاماً، لم يكن زيد هو الفاعل في المعنى، بل الفاعل في المعنى هـــو العرق والشحم والغلام، فلم يكن عرقاً وشحماً وغلاماً بمنزلة المفعول من هذا الوجه؛ لأنَّ الفعـــل استوفى فاعله لفظـــاً لا معـــنى، فلم يجز تقـــديمه كـــما جاز تـــقديم الفاعـــل، وكـــذلك قولهم: امتلأ الإناء ماءً، فإنّه وإن لم يكن مثل "تصبب زيد عرقاً"؛ لأنّه لا يمكن أن تقـــول: امـــتلأ مـــاء الإناء، كما يمكن أن تقول: تصبَّبَ عرقُ زيدٍ، إلا أنّه لما كان يملأ الإنـــاء كـــان فـــاعلا علـــى الحقيقة[٦]، وكذلك أنَّ الحال لم تكن هي الفاعل كالتمييز، بل هي مفعول فيها «ألا ترى أنَّه لـــيس

---

[١] ابن عصفور، **شرح الجمل للزجاجي**، (٤٢٨/٢).

[٢] البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد (ت: ٥٢١هـــ)، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، تعليق: يحيى مـــراد، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٤هـــ /٢٠٠٣م، ص١٦٧.

[٣] العكبري، **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، (٣٩٤/١).

[٤] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٤/٣).

[٥] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٦٨٤/٢).

[٦] المصدر نفسه: (٦٨٤/٢).

التقدير والأصل: جاء راكبي، كما أنَّ أصل طبت به نفساً طابت به نفسي، وإنَّما الحال مفعول فيها كالظرف، ولم تكن قط فاعلة فنقل الفعل عنها»[١].

ثالثاً: أنَّهم لا يقولون بجواز تقديم الحال على عاملها، لذا لا يجوز أن يستدلوا بما لا يعتقدون صحته، لِذا أنّهم تركوا جواز تقديم الحال على عاملها لدليل دلَّ عليه، وهو ألّا يتقدم المضمر على المظهر « وكذلك نقول ها هنا: كان القياس يقتضي أنه يجوز تقديم التمييز على العامل فيه، إلا أنه لم يجز عندنا لدليل دل عليه، وهو أن التمييز في المعنى هو الفاعل، والفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل »[٢].

أمّا ما استدلّ به البصريون من منع تقديم التمييز على عامله المتصرف وردِّهم على أدلَّة الكوفيين، فقد احتجَّ ابن مالك في (شرح التسهيل) على ردَّهم واحتجاجهم على أدلّة الكوفيين من عدَّة وجوه، قال: «وهذا الاحتجاج مردود بوجوه» [٣]، ومع ذلك أنَّ البصريين لم يسكتوا على ردِّه، بل أجابوا على ردوده.

أولاً: أنَّه دفع روايات برأي لا دليل عليه، فلا يلتفت إليه[٤]. وأجاب عنه الشيخ أبو عبدالله بن الفخَّار[٥]، قال: «أنَّا لم نَرُدّ قطُّ رواية برأي، وإنَّما قلنا: إنَّ ما سُمعَ من التقديم مخصوص بالشعر الذي يجوزُ فيه تقديم ما لا يجوز تقديمه في النثر على تسليم أنَّ إعرابه تميزٌ، وقد يتجه له إعرابٌ آخر»[٦].

ثانياً: أنَّ الغرض من إلحاق التمييز بالفضلات المبالغة لضرب من التقوية لا التوهين[٧]. وأجاب عنه الفخَّار أيضاً، قال: «أنَّ المسألة من باب تشبيه الأصول بالفروع، وإذا شُبِّهَ أصلٌ بفرع لم يقوَ الفرعُ أنْ يُحْملَ عليه الأصلُ في جميع وجوهه، وإنَّما يُحملُ عليه في الوجه الذي وقع فيه التشبيه دونَ ما لم يقع فيه تشبيهٌ، وفي تقديم التمييز زيادةُ بُعْدٍ عن الأصل، وإنَّما وقع التشبيه بالمفعول في مجرَّدِ النصب لا في جواز التقديم، فوجب الامتناع»[٨].

ثالثاً: لو صحَّ اعتبار الأصالة في عمدة جعلت فضلة؛ لصحّ العكس، فكان يجوز لنائب الفاعل أن يتقدم على رافعه كما جاز له قبل أن يصبح نائب فاعل والأمر بخلاف ذلك؛ لأنَّ حكم النائب فيه

---

[١] ابن جني، **الخصائص**، (٣٨٦/٢).
[٢] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٦٨٥/٢).
[٣] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٣٩٠/٢).
[٤] المصدر نفسه: (٣٩٠/٢).
[٥] هو شيخ الشاطبي.
[٦] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٦/٣).
[٧] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٣٩٠/٢)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٥/٣).
[٨] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٦/٣).

حكم المنوب عنه، ولا يعتبر حاله التي انتقل عنها التمييز المذكور[١]. وأجيب عنه أنَّ النائب إنَّما ناب عن الفاعل في وجه لا يصحُّ معه تقدُّمٌ، وهو شَغْلُ الفعل به وبناؤُه له، وجعله معه كالشيء الواحد، وامتناع حذفه، كما أنَّ الفاعل كذلك فيما ذُكرَ، بخلاف التمييز، فإنَّه لمن يُشَبَّه بالمفعول إلَّا في مُجرَّد النصب خاصةً من حيث اشتغل الفعل بغيره لفظاً، فأشبه الفضلات، فانتصب انتصابها[٢].

رابعاً: أن أصالة فاعلية التمييز المذكور كأصالة فاعلية الحال في نحو جاء زيد راكبا رجل فإن أصله جاء راكب، على الاستغناء بالصفة، وجاء رجل راكب، على عدم الاستغناء بها، والصفة والموصوف شيء واحد في المعنى، فقدم راكب ونصب بمقتضى الحالية ولم يمنع ذلك تقديمه على جاء مع أنه يزال عن إعرابه الأصلي وعن صلاحية الاستغناء به عن الموصوف، وكما تنوسي الأصل في الحال، كذلك تنوسي في التمييز. وأُجيب أيضاً: بأنَّ هذا تفليقٌ بعيدٌ جدَّاً، وذلك أنَّ ما ذكره من أصالة فاعليّةِ الحال غيرُ صحيح؛ لأنَّ الحال لم تكن قطُّ فاعلة لا لفظاً ولا أصلاً، وإنَّما أصلها أن تكونَ تابعةً لموصوف تكون على حَسبه من رفع أو نصبٍ أو خفضٍ، ولم يكن قطُّ راتباً لها، فيكون كالتمييز[٣].

خامساً: أنَّ منع تقديم التمييز المذكور عند مَن منعه مرتّب على كونه فاعلا في الأصل، وذلك إنما هو في بعض الصور. وفي غيرها هو بخلاف ذلك نحو امتلأ الكوز ماء، {وَفَجَّرْنَا الأَرْضَ عُيُونًا}[القمر: الآية١٢]، وفي هذا دلالة على ضعف علة المنع، بقصورها عن جميع الصور[٤].
وأُجيب أيضاً: أنَّه قد صحَّ في غير موضعٍ من العربية حمْلُ ما ليس فيه سَبَبٌ على ما فيه السببُ إذا كان الجميع من باب واحدٍ ليجريَ الكلُّ على أسلوبٍ واحدٍ، كـ تَعِدُ ونَعِدُ وأَعِدُ مع يَعِدُ، وكيَذَرُ مع يَدَعُ، وكامتناع نَعْتِ الضمير بغير نعتِ البيان حمْلاً على امتناع نعته به، وهذا من ذلك[٥].

سادساً: أن اعتبار أصالة الفاعلية في منع التقديم على العامل متروك، في نحو: أعطيت زيداً درهما، فإن زيدا في الأصل فاعل وبعد جعله مفعولاً لم يعتبر ما كان له من منع التقديم، بل أجيز فيه ما يجوز فيما لا فاعلية له في الأصل، فكذلك ينبغي أن يفعل بالتمييز المذكور [٦].
وأجيب أيضاً: أنَّ هذا بعينه هو ردُّ ابن عصفور، وأُجيب بالفرق بين المسألتين: أنَّ زيداً هنا، لم

---

[١] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٣٩٠/٢).
[٢] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٦/٣).
[٣] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٦/٣).
[٤] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٣٩٠/٢).
[٥] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٧/٣).
[٦] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٣٩٠/٢)؛ و**شرح الكافية الشافية** لابن مالك، (٧٧٧/٢).

يكن قطُّ فاعلاً بهذه البنيةِ الناصبة له، وإنَّما كان فاعلاً في بنيةٍ أخرى وهي "عَطا" قبل النقل، وهما بنيتان مختلفتان كما ترى، وأمَّا التمييز فإنه فاعلٌ في الأصل والمعنى بهذه البنيةِ الناصبة له في الحال، وليس مفعولاً صحيحاً كزيدٍ في أعطيتُ زيداً درهماً[١].

الترجيح في المسألة:

ولعل الصواب ما ذهب إليه الكوفيون وابن مالك وأبو حيان؛ لأنَّ سماعهم أقوى من قياسهم، وكما معلوم أن القياس إذا عارضه سماع وجب ترك القياس والأخذ بما جاء به السماع، قال ابن جني : واعلم أنك إذا أداك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت فيه بشيء آخر على قياس غيره فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه. فإن سمعت من آخر مثل ما أجزته فأنت فيه مخير: تستعمل أيهما شئت[٢].

ويقول أ. د. حسن الملخ: وهو خلاف يقوم على حقيقة وجود شواهد تؤيّد الجواز، لكنَّ الخلاف في قبول القياس على هذه الشواهد، هذا الخلاف لا يؤدي إلى الحظر إلا عند المتمذهب في النحو بمذهبٍ أو جماعة من النحاة، لكنَّ الوجه فيع التوسع، ولا سيما عند الضرورة، أو دواعي التيسير والتحديث، كما في كثير من قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة، فرحمة الأمة في اختلاف الأئمة[٣].

المسألة السابعة

دخول حرف القسم (التاء) على الاسم (الرَبّ)

التوطئة

قال ابن مالك[٤]:

وَاخْصُصْ بِمُذْ وَمُنْذُ وَقْتَاً وَبِرُبّ مُنَكَّرَا وَالْتَّاءُ لِلَّهِ وَرَبّ

جعل ابن مالك حرف القسم (التاء) من الحروف المختصة في الدخول على لفظ الجلالة (الله) و (الرَبَّ)، وهذا معنى قوله: (وَالتَّاءُ للهِ وَرَبّ)، تقول: (تَاللهِ لأفعلنَّ)، وقوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} [الأنبياء: الآية٥٧]، وتَرَبَّ الكعبة، وتَرَبِّي لأفعلنَّ، فإذا قلت: تالرحمن، فلا يجوز: تالعزيز، ولا: تالسلام[٥].

نص الاعتراض:

---

[١] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٨/٣).

[٢] ابن جني، **الخصائص**، (١٢٦/١).

[٣] الملخ، حسن خميس، ونعجة، سهى فتحي، **المحظورات اللغوية منازل الرؤية ومسالك التطبيق**، عالم الكتب، إربد/ الأردن، ط١، ٢٠١٥م، ص٥٦.

[٤] **ألفية ابن مالك**، ص٣٥.

[٥] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (١٠/٣)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٦٥/٢)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٧٨/٣)، وخالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، (٦٣٦/١).

ذكر الشاطبي أنَّ ابن مالك جعل حرف (التاء) من الحروف المختصة ببعض الأسماء الظاهرة، قال: « فزعم أنَّها مختصة باسمين من أسماء تعالى، وهما: الله والرَّبُّ، فأمَّا دخولها على اسم الله فهو الشهير نحو: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} [يوسف: الآية٨٥]، وقوله: {تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا} [يوسف: الآية٩١]، وأنشد سيبويه:

تَاللهِ يَبْقَى عَلَى الأيَّامِ ذُو حَيَدٍ بِمُشْمَخِرٍّ بِهِ الظَّيَّانُ وَالآسُ

وأمَّا دخولها على الرَبَّ، فحكى الأخفش: تَرَبِّي، ولكن هذا شاذٌّ محفوظ[١].

ومن هنا يكون قول الناظم مُشْكلاً؛ لأنَّ حقيقة الأمر في التاء اختصاصها باسم الله ولا تدخل على غيره إلّا ما شذَّ من دخولها على الرَبّ، ولا يصح أنْ تكون مختصَّة بالرَبّ بهذا الشذوذ؛ بل هي مختصة بألَّا تدخل عليه، والشاذُّ لا يَكسِرُ هذا الاختصاص، كما لا يَكْسِر اختصاص حروف الجر بالأسماء قولُ من قال:

واللهِ ما زيدٌ بِنَامَ صاحبُه

ولا اختصاص (أل) بالأسماء قولهم: اليُجدَّع، وما أشبه ذلك، وإذا كان كذلك فإطلاقه اختصاص التاء بالاسمين معاً مُوهِمٌ أنَّهما في ذلك سيَّان، وذلك غير صحيح، وأيضاً يقتضي أنَّ ذلك قياسٌ في الرَبَّ، وأنْ تقولَ: تَرَبِّي، وتَرَبِّ الكعبة، وتَرَبِّ الناس، وتالرَّبِّ، وتَرَبِّكَ، وما أشبه ذلك، وهو أيضاً غير صحيح؛ بل هو موقوف على محله بنصّه في التسهيل وشرحه على ذلك، فقوله: لله ورَبَّ، فيه ما ترى »[٢].

دراسة المسألة:

نقل ابن مالك في شرح التسهيل رواية عن الأخفش يُجيز فيها دخول تاء القسم على (ربّ)، فقال: «وتختص حرف (مِن) أو(مُن) في القسم بالرَّبِّ نحو: مِنْ ربّي إنَّك لأشر، وقد يقال: مُن ربّي، بضم الميم، ولا يجوز ذلك في غير قسم، وكاختصاص "من" في القسم بالربّ اختصاص التاء واللام فيه بالله نحو: {تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا} [يوسف: الآية ٩١]، ولله لا يؤخر الأجل، وشذ دخول اللام على الله ودخول التاء على الرب، روى ذلك الأخفش»[٣].

وهذه الرواية قد ثبتت نسبتها للأخفش، حيث نسب جمهرة من النحاة إلى الأخفش الأوسط نقله عن العرب دخلت فيها تاء القسم على غير ما اختصت به، وذلك قولهم: (تَرَبِّي،

---

[١] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (١٠/٣).
[٢] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٧٨/٣).
[٣] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (١٤٠/٣).

وتَرَبِّ الكعبة) [1]، أمَّا موقف ابن مالك من هذه الرواية في (شرح التسهيل) فهو الحكم بشذوذها وهو مذهب الجمهور الذين حكموا بشذوذها وشذوذ أمثالها نحو: تالرحمن وتحياتك[2].

وعلة الحكم بشذوذ الرواية هو ضعف قياسها، إن (من) إذا دخلت على لفظ الجلالة (الله) يعتبر شاذاً؛ لأنها دخلت على غير ما اختصت به، كذا يعتبر دخول (تاء) القسم على لفظ (الربّ) شاذاً، إذن الأصل أن تقتصر كل منهما على ما اختصت به ولا تتجاوزه، فنقول: من ربّي، ولا نقول: من الله، كذا نقول: تالله، ولا نقول: تربّي.

وعلّق الصبّان على قول ابن مالك، « قوله: (والتاء لله ورب) يوهم التسوية في الدخول عليهما، وليس كذلك فإن دخولها على رَبَّ قليل، وقد يؤخذ عدم التسوية من تقديم لفظ الجلالة»[3]، وأوضح الأنباري رواية الأخفش من قوله: (تَرَبِّي) لا يدل على جوازه لشذوذه وقلته[4].

وعبارة ابن مالك في المسألة لا تكشف عن حقيقة موقفه من هذه الرواية، فقد علَّق عليها بالعبارة المترددة في كتب النحاة (وروى الاخفش شذوذاً) دون أن يتجاوزها لأبعاد موقفه منها، إلّا إنْ أخذنا في اعتبارنا قبول روايته وهو جدير بالاهتمام، وتأكيد نسبتها إليه، وهذا ما أكّده في بقية مصنفاته، كشرح الكافية حيث قال:« ولا يجر بالتاء إلا (الله) إلا ما حكى الأخفش من قول بعضهم: (ترب الكعبة) »[5]، وفي شرح العمدة : «ودخول التاء على الله تعالى وحده، هو المشهور، وروى الأخفش: تَرَبِّ الكعبةِ»[6]. ونلحظ من خلال هذين النصين اكتفاء ابن مالك فيهما بتأييد نسبة الرواية إلى الأخفش، دون أن يتطرق لتعليق عليها بشذوذ أو غيره.

أمّا في الفوائد المحوية فقد حكم بشذوذ هذه الرواية، فقال: «وتختصُّ في القسم بالرَّبِّ، والتاء بالله. ورَوَى الأخفشُ دُخُول كُلٍّ واحدةٍ منهما على معمول الأخرى شذوذاً»[7].

---

[1] المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد (ت: ٧٤٩هـ)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤١٣هـ، ١٩٩٢م، ص٥٧.

[2] انظر: ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (١٤٠/٣)؛ والمرادي، **الجنى الداني في حروف المعاني**، ص٥٧؛ والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (٧٤٣/٢)؛ والأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (٣٠٠/٤).

[3] الصبّان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (٣٠٨/٢).

[4] ابن الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، (٣٢٨/١).

[5] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (٧٩٢/٢).

[6] ابن مالك، **عمدة الحافظ في عدّة اللافظ**، ص٢٧٠.

[7] ابن مالك، جمال الدين محمد بن عبدالله (ت:٦٧٢)، **الفوائدُ المحوية في المقاصد النحوية**، تحقيق: وداد يحيى، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٦هـ، ص٥٤.

هذا عن موقف ابن مالك، أمّا عن موقف الأخفش من الرواية ذاتها فلا يمكن تقريره في ضوء غياب آثار الأخفش الأوسط النحوية أيجيز القياس عليها أم يقف عند حدودها ولا يتجاوزها؟

وخاصة أن عبارتهم توحي بنسبة للأخفش الأوسط، فيقولون: وَرَوَى الأخفش (تَرَبِّ الكعبة) شذوذاً، فالمسألة من قبيل القياس الشاذ عنده، فكما دخلت (من) في القسم على غير ما اختصت به وهو (رَبَّ) دخلت التاء على غير ما اختصت به وهو لفظ الجلالة (الله) لا من قبيل الأبدال الصوتي في الكلام وإبدال التاء من الباء، فقد عدَّ النحاة العرب الباء أصل حروف القسم؛ لأنَّها أعم حروف القسم إذ تأتي مع الفعل ومع حذفه، ومع السؤال وغيره، ومع الظاهر وغيره فتدخل على المضمر كما تدخل على المظهر، والإضمار يردُّ الأشياء إلى أصولها، ولا استعمالها في القسم الاستعطافي في نحو: بالله هل قام زيد[1].

وقال سيبويه: «والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء، وذلك قولك: والله لا أفعل، والتاء التي في القسم بمنزلتها، وهي: تالله لا أفعل»[2].

ثم لمَّا كثر استخدامهم القسم في كلامهم آثروا التخفيف، فحذفوا الفعل من اللفظ، ثم أبدلوا الواو من الباء توسعاً، لخفتها إذ هي من حروف اللين وخفة حركتها حركتها وممّا سهل ذلك اتحاد مخرجهما الشفوي، وقرب معناهما، فمعنى الواو الجمع ومعنى الباء الإلصاق والإلصاق جمع في المعنى، ثم أبدلوا من الواو التاء؛ لأنَّهم رأوها تبدل من الواو في مواضع كثيرة، نحو تكاة وتراث وتوراة وتخمة، لشبهها بها من حيث اتساع المخرج، أضف لذلك ما اتسمت به التاء من همس فناسب همسها لين حروف اللين[3].

ولما كانت التاء عندهم بدلاً من الواو، والبدل ينحط عن درجة المبدل منه إذ الفرع لا يجري مجرى الأصل لم تعمل في كل ظاهر بل اختصت باسم الله تعالى لكثرة الحلف به، قال

---

(1) ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر(٦٤٦هـ)، **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى بناي، وزارة الأوقاف/ العراق، ١٤٠٢هـ، ١١٩٨٢، (١٥٤/٢)؛ وابن الحاجب، جمال الدين أبو عمرو عثمان، **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**، تحقيق: جمال عبد العاطي، مكتبة نزار مصطفى، الرياض/ السعودية، ط١، ١٤١٨هـ، ١٩٩٧م، ص٩٥٤؛ وابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، ص١٤٣.

(2) سيبويه، **الكتاب**، (٢١٧/٤).

(3) الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى(٣٨٤هـ)، **معاني الحروف**، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شبلي، دار الشروق/ السعودية، ط٢، ١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م، ص٤١؛ وانظر: ابن يعيش، **المفصل للزمخشري**، (٤٩١/٤ – ٢٥٠/٥)؛ وصلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد الله (ت: ٧٦١هـ)، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط١، ١٤١٠ه، ١٩٩٠م، ص٢٤٢.

الفراء: «العرب لا تقول: تالرحمن، ولا يجعلون مكان الواو تاء إلّا في الله ـــ عزّ وجل ـــ ، وذلك أنَّها أكثر الأيمان مجرى في الكلام؛ فتوهموا أن الواو منها لكثرتها في الكلام»[1].

وقيّدت بكون متعلقها محذوفاً؛ لأنَّها فرع الفرع فخص بها الأشهر، وإنّما كان عملها الجر دون غيره؛ لأنَّها أوصلت القسم كما يُوصل حرف الجر ــ المبدلة منه ـــ الأفعال إلى الأسماء[2]، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: {وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ} [الأنبياء: الآية٥٧]، وقوله تعالى أيضاً: {تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ} [يوسف: الآية٨٥]، قال سيبويه: «وللقسم والمقسم به أدواتٌ في حروف الجر، وأكثرها الواو، ثمَّ الباء، يدخلان على كلِّ محلوف به. ثمَّ التاء، ولا تدخل إلا في واحد وذلك قولك: والله لأفعلن: وبالله لأفعلنّ، وتالله لأكيدنَّ أصنامكم»[3].

الترجيح في المسألة:

إنَّ في عبارة الناظم قصوراً حينما قال: (وَالتَّاءُ للَّهِ وَرَبّ)، فجعل التاء مختصة بالدخول على (الرَّبّ)، وهذا غير صحيح لقلته وشذوذه كما مرَّ، ولكن إذا أحسنَّ الظن بعبارته يتبيّن أنَّه أشار أو نبَّه بأنَّ هناك رواية عن الأخفش يُجيز فيها دخول التاء على غير لفظ الجلالة، ولا يَقصد أنَّه يجيز دخول التاء على غير لفظ الجلالة أو يجيز القياس عليه؛ لأنَّ عبارته غير واضحة نوعاً ما وقابلة لأكثر من احتمال، والأصح أن ابن مالك يقصد أن التاء تجر الربَّ، ولا يجر بها الربَّ إلا مضافاً إلى الكعبة، كقولهم: ترب الكعبة، وذلك على القلة كما في قوله: "وقد يجر بها الرب، وقيل: لا يجر بها إلا مضافا إلى الكعبة"[4]، وإلّا كان اعتراض الشاطبي في محله على ابن مالك.

المسألة الثامنة
اجتماع الشرط والقسم

التوطئة

قال ابن مالك[5]:

واحذِفْ لدى اجتماع شرطٍ وقسَمْ جَوَابَ ما أخَّرْتَ فهو مُلْتَزَمْ
وإن تَوَاليَا وقبل ذُو خَبَرْ فالشرطُ رَجِّحْ مطلقا بلا حَذَرْ

---

[1] الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت: ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١، (٥١/٢).
[2] الرماني، **معاني الحروف**، ص٤٢.
[3] سيبويه، **الكتاب**، (٤٩٦/٣).
[4] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (٨٦٤/٣).
[5] **ألفية ابن مالك**، ص٥٩.

ذكر ابن مالك أنَّ القسم والشرط يدخلُ كلّ منهما على الآخر؛ لأنَّ القسم كالشرط في احتياجه إلى جواب إلا أن جوابه مؤكد باللام أو إن أو منفي، فإن تقدَّم القسم ودخل الشرط بينه وبين الجواب كان الجواب للقسم، أغنى عن جواب الشرط، وإن عُكسَ فبالعكس، وأيَّهما تصدَّر كان الاعتماد عليه والجواب له، تقول إذا تقدَّم القسم: والله لئنْ أتَيْتَنِي لأُكْرِمَنَّكَ، ولا يجوز أُكْرِمْكَ، وإذا تقدم الشرط، تقول: إنْ جاءني زيدٌ والله أُكْرِمْه، ولا تقول: لأُكْرِمنَّه.

هذا إذا لم يتقدم عليهما ذُو خبر، فإنْ تقدَّم القسم والشرط وقبلهما ذُو خبر: أي يطلب الخبر كالمبتدأ ونحوه، فالراجح عند ابن مالك أنَّ الحكم للشرط دون القسم، فهو الذي يُؤتى له الجواب مطلقاً، سواء تقدَّم الشرط أو تأخّر ويحذف جواب القسم، فتقول: أنا إنْ تأتِني والله أكرمْك، وأنا والله إنْ تأتنِي أكرمْك [1].

نص الاعتراض:

اعترض عليه الشاطبي مستنداً إلى القياس والسماع: «أمّا القياس فمقتضاه إمّا أن يكون الشرط والقسم على الحكم الذي كانا عليه قبل دخول ذي الخبر، فقال: أنا إنْ أتيْتنِي والله آتِكَ، أو يقال: أنا والله إنْ أتيتنِي لآتينَّكَ، فيُستغنى بجواب المتقدم فيهما عن جواب المتأخر، وعلّل تسويغ هذا قياساً على الجملة إذا وقعت خبراً للمبتدأ، فهي على حكم الاستقلال كما لم تكن خبراً.

وأمّا أن يجوز الوجهان على حدٍّ سواء دون مراعاة للمتقدم، فيُقال: أنا والله إنْ تأتنِي آتِكَ، وأنا والله إنْ تأتنِي لآتينَّك، كما يجوز العكس أيضاً، وضعّف تعليل ابن مالك في ترجيح الشرط، بأنَّ سقوط الشرط إذا كان مخلاً فكذلك يخلُّ سقوط القسم بحسب القصد، فإنَّ قصد التوكيد يُنافي حذف المؤكّد، كما أنَّ سقوط الشرط ينافي قصد التقييد به، وإنّه لا فرق في القياس بين تقدير سقوط الجواب بعد ذي الخبر، ودونه، وإنَّ سقوط أحد الجوابين إنَّما هو للدلالة عليه، فكأنه موجود لفظاً، فلا يعود حذف جواب الشرط عليه بنقص ولا إخلال، فالظاهر خلاف ما قال»[2].

دراسة المسألة:

ذكر ابن مالك أنَّ اجتماع الشرط والقسم، وتقدم عليهما ما يطلب خبراً، فإنّه رجَّح بأنَّ الجواب يكون للشرط سواءً تأخر أو تقدم، نحو: زيد والله إن يقم أقم، و زيد إن يقم والله أقم [3]، وهذا ممّا نازع الشاطبي ابنَ مالك.

---

[1] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٤٣/٤)**؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (١٧٣/٦)**؛ وخالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (٤١٣/٢)**.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (١٧٦/٦)**.

[3] ابن مالك، **شرح الكافية الشافية، (١٦١٦/٣)**؛ والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (١٢٩٠/٣)**؛ ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد، (٢١٦/٣)**؛ وخالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، (٤١٣/٢)**.

وقد ذهب ابن مالك إلى وجوب جعل الجواب للشرط مع تأخره، وذلك في شرح التسهيل، وفي شرح الكافية الشافية، ويعدُّ هذا الخلاف الذي احتوى كلامه تطوراً فكرياً مبنياً على أسس علمية، وليس سهواً أو غفلة منه.

وخالف ابن مالك ذلك في الألفية؛ فذهب إلى ترجيح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر، وهو ما ذهب إليه ابن عصفور، والرضي، وابن هشام، واختاره الشيخ خالد[1].

وحجتُهُ في ذلك إذا كان الشرط حقيقاً بأن يُغني جوابه مطلقًا؛ لأنَّ تقدير سقوطه مخلّ بالجملة التي هو منها، وتقدير سقوط القسم غير مخل؛ لأنَّه مسوق لمجرد التوكيد، والاستغناء عن التوكيد سائغ[2].

وعلّل رضي الدين (ت:٦٨٤هـ) هذه الأحكام التي تقتضي بالاستغناء عن أحد الجوابين بقوله: «وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمة، وهي أن أداتي القسم والشرط: أصلهما التصدر، كالاستفهام، لتأثيرهما في الكلام معنى، ثم إن كلا منهما لكثرة استعمالهم له، وبعدهما عما يؤثران فيه، أي جوابهما، قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه، فيلغى باعتباره، أي: لا يكون في الجوابين علامتاهما، أما الشرط فنحو: آتيك إن تأتني، وأما القسم فنحو: زيد والله القائم، وزيد قائم والله، فيضعف أمرهما، فلا يكون لهما جواب لفظاً، وأما من حيث المعنى، فالذي يتقدم على الشرط جوابه، وكذا ما يتقدم على القسم أو يتخلله القسم، لكن القسم أكثر إلغاء من الشرط؛ لأنَّه أكثر دورانا في الكلام، حتى رفع الله المؤاخذة به بلا نية، لِتَمَرّن ألسنتهم عليه، وسماه لغوا فقال تعالى:{لا يُؤَاخِذُكُمْ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ} [البقرة: ٢٢٥] »[3].

وقد تبيّن ممّا سبق توالي اجتماع الشرط والقسم ولم يتقدّمهما طالب خبر أنَّ الجواب للسابق قسماً كان أو شرطاً، وجواب الآخر محذوف.

ويبدو أنَّ تأثيره في الأصل في معنى الجواب أقلُّ من تأثير الشرط في جوابه؛ لأنَّ القسم مؤكد للمعنى الثابت فيه، فهو كالزائد الذي يتم معنى الكلام بدونه، والشرط مورد في جوابه معنى لم يكن فيه، وهو التوقيف، فكانت أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه، من أداة الشرط، فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يلغي، بخلاف الشرط، تقول: أنا والله أكرمك، بالإلغاء، وقد أمكنك أن تعتبره فتقول: لأكرمنك، ولا تقول: أنا إن لقيني أكرمك، بالرفع على أن

---

(١) انظر: ابن عصفور، **شرح جمل الزجاجي**، (٥٥٦/١)؛ والأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (٤٥٧/٤)؛ وابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، (٢١٩/٤)؛ **وشرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، ص٤٥٠ ؛ وخالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، (٤١٣/٢).

(٢) انظر: ابن مالك، **شرح التسهيل** (٢١٦/٣)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٧٣/٦)؛ والمرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (١٢٨٩/٣).

(٣) الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (٤٥٧/٤).

(اكرمك) خبر المبتدأ وأداة الشرط ملغاة، بل تقول: أكرمك باعتبار الشرط، والجملة الشرطية خبر المبتدأ، ولهذا حمل قوله:

يَا أَقْرَعُ بن حَابسٍ يا أَقْرَعُ إنَّكَ إنْ يُصْرَعْ أَخُوكَ تُصْرَعُ[1]

على التقديم والتأخير، لضرورة الشعر[2].

يمكن القول إنَّ ابن مالك من هذا المنطلق قاس على حذف جواب القسم إذا اجتمع الشرط والقسم وتقدم عليهما ما يطلب خبراً؛ لأنَّه أكثر إلغاء من الشرط وأكثر دورانا في الكلام، وكذلك غير مخل إذا حُذفَ جوابه؛ لأنَّه مسوق لمجرد التوكيد، ولِذا رجَّح بأنَّ الجواب يكون للشرط سواءً تأخر أو تقدم.

وقد ضعّف الشاطبي تعليل ابن مالك في ترجيح الشرط، فقال: « بأنَّ سقوط الشرط إذا كان مخلاً فكذلك يخلُّ سقوط القسم بحسب القصد، فإنَّ قصد التوكيد يُنافي حذف المؤكّد، كما أنَّ سقوط الشرط ينافي قصد التقييد به، وأنّه لا فرق في القياس بين تقدير سقوط الجواب بعد ذي الخبر، ودونه، وأنَّ سقوط أحد الجوابين إنَّما هو للدلالة عليه، فكأنه موجود لفظاً، فلا يعود حذف جواب الشرط عليه بنقص ولا إخلال فالظاهر خلاف ما قال. أمّا السماع: فليس له ما يدلُّ على لزوم ما لزم» [3].

وذكر السامرائي خلاف ما يراه ابن مالك، إذ يقول: « فإنْ تقدَّمهما ذو خبر نحو: أنا واللهِ إنْ أتيتني أكرمك، جاز جعل الجواب للقسم أو الشرط، باعتبار أنَّ الكلام بُنيَ على اسم متقدم غير الشرط والقسم، وهو يحتاج إلى خبر، فيمكن جعل كل من القسم أو الشرط معترضاً، فإذا قلت: أنا واللهِ إنْ تأتني آتك، جعلت القسم اعتراضاً بين المبتدأ والخبر، وإنْ قلتَ: أنا والله إنْ أتيتَنِي لآتيَنَّك، جعلت الشرط قيّداً للقسم»[4].

وممّا سبق، تتضح أقيسة الشاطبي الدقيقة؛ إذ يأتي بالمقيس والمقيس عليه، ويبيّن وجه الشبه بينهما، والعلة الجامعة فيهما، وبيّن ضعف علَّة الاستغناء التي استدل بها ابن مالك، مستنداً في تضعيفها إلى نظريته في المقاصد؛ فلأنَّ كان سقوط الشرط مخلاً بالمعنى، فكذلك سقوط القسم، إذ إنَّ القصد منه التوكيد، والحذف ينافي التوكيد، وكذلك لا يصحُّ القياس إذا انتفى السماع.

---

[1] البيت لجرير بن عبد الله البجلي، من شواهد سيبويه، انظر: **الكتاب**، (٦٧/٣).
[2] انظر: الأستراباذي، **شرح الرضي على الكافية**، (٤٥٨/٤).
[3] انظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٧٦/٦).
[4] السامرائي، **معاني القرآن**، (١٠١/٤).

الترجيح في المسألة:

وبهذا يظهر أنَّ اعتراض الشاطبي صحيح؛ لأنَّ ابن مالك أولاً: وقع في التناقض، فمـــرَّةً ذهب إلى وجوب جعل الجواب للشرط مع تأخره، وذلك في (شرح التسهيل)، وفي (شرح الكافية الشافية)، ومرةً ذهب إلى ترجيح مراعاة الشرط تقدم أو تأخر، ولم يجعلـــه وجوبـــاً وذلـــك فـــي (الألفية)، وثانياً: كان اشترطه أي: تقدُّم ذو خبر على القسم والشرط، عند إصدار هذا الحكم لـــم يكن مستنداً على السماع، وإذا انتفى السماع لا يصحّ القياس حينئذٍ على شيء مجهول، فالحقُّ ما ذهب إليه الشاطبي.

الفصل الثالث

الاعتراضات في الصياغة

الصياغة

وهذا الفصل يدرس الخلل الموجود في أبيات الألفية، وغالب الخلل في نظم الأبيات يأتي من خلال إطالة أو زيادة لا داعي لها، أو أن صياغة البيت تكون مشكلة وغير واضـــحة، أو أن أنها موجزة تحتمل أكثر من معنى فيحتار القارئ، وهذا يكون غالباً من الإيجـــاز المُخـــلّ، وقـــد يُطلق المصنف في موضوع يحتاج التقييد، أو العكس، ولِذا حرص الشاطبي أن تكون عبـــارات

ابن مالك واضحة، ومساوية للمفهوم، وأن يستخدم كل لفظ في مكانه، ولهذا صـــدر عـــن هـــذا الحرص بعض الاعتراضات على نظم ابن مالك التي توضحها المسائل الأتية.

المسألة الأولى

عدم بيان الضمائر المتصلة بشكل واضح

التوطئة

قال ابن مالك[1]:

وألــفٌ والــواوُ والنــونُ لِما غابَ وغيره كــ " قاما واعْلَما "

يعني أنَّ الألف والواو والنون ضمائر رفع، تكون للغائب وغيره فكونها للغائب، نحــو: قامَا، تقول: الزيدان قامَا، والزيدون قامُوا، والهندات قُمْنَ، وغير الغائب هو الحاضر، وأراد بــه الــمُخاطب، دلَّ على ذلك مثاله وهو: (اعْلَمَا) ومثله: اعلمُوا واعْلَمنْ، وأمَّا المتكلم فلا ضميرَ له هنا. والمضارع أيضاً تلحقه هذه الضمائر للغائب والحاضر، نحو: أنتما تقومان، وأنتم تقومــون، وهنَّ يَقُمْنَ[2].

اعترض الشاطبي على ابن مالك في قوله: (وغيره) لشموله على هــذا النحــو المــتكلم والمخاطبَ، وهذه الضمائر المذكورة لا تكون للمتكلم، فالألف والواو والنون من ضمائر الرفــع المتصلة، وتكون للغائب والمخاطب؛ فمثال الغائب: الزيدان قاما، والزيــدون قــاموا، والهنــدات قُمْنَ. ومثال المخاطب: اعلما، واعلموا، واعْلَمْنَ. قال ابن عقيل: «ويدخل تحت قول المــصنف (وغيره) المخاطب والمتكلم وليس هذا بجيد؛ لأنَّ هذه الثلاثة لا تكون للمتكلم أصلا بل إنَّما تكون للغائب أو المخاطب»[3].

وقد أجيب بحمل (غير) في كلامه على المخاطب؛ ويُرشد لهذا تمثيله بــ(قاما واعلمــا)، قال الأشموني: «تنبيه: رُفِع توهم شمول قوله: (وغيره) المتكلم بالتمثيــل»[4]، وقــال المــرادي: «فإن قلت: قوله "وغيره" أعم من المخاطب. قلت: لما كانت الألف والــواو والنــون لا تكــون للمتكلم "تعينت" إرادة المخاطب وذلك بَيِّنْ»[5].

وكذلك لم يذكر ضمير المتكلم والمخاطب والمخاطبة عند قوله:

وألــفٌ والــواوُ والنــونُ لِما غابَ وغيره كــ " قاما واعْلَما "

ولِذا أصلح الشاطبيُّ بيتَ الألفية بما يرفع الإيهام الذي في (غيره) مــع بيــان أن الــواو والألف والنون ضمائر الرفع وزيادة التاء بأقسامها الثلاثة بقوله[6]:

---

(1) **ألفية ابن مالك**، ص١٣.

(2) انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٩٤/١)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابــن مالــك**، (٨٩/١)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٢٧٢/١).

(3) **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٩٤/١).

(4) **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٨٩/١).

(5) المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (٣٦٤/١).

(6) انظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شــرح الخلاصــة الكافيــة**، (٢٧٥/١)؛ والمكناســي، **إتحــاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق**، (٢٤٠/١).

وألــفٌ والــواوُ والنــونُ لِما خُوْطِبَ أوْ غَابَ ولِلرَّفع انْتَمَى

وللحــضور التــا كــقمتَ قُمْنا قمتِ ، وللــفروع قد نبَّهنا

ولو أنَّه قال عوض (وغيره): (وخُوطب) لكفاه ولكان أنصّ في مراده، وأولى من التمثيل لبيــان الخطابِ، لتَمَّ له لمَقْصِدُ، وإن دفع ابن مالك هذا التوهم بالمثال كَقَامَا واعْلَمَا، فمثّل لــلأول: بـــــ (قاما) وبين مراده بغيره نحو: (واعلما) [1].

وكذلك عندما ذكر ضمائر الرفع المتصلة، ذكر منها ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونــون النسوة، لكن يؤخذ عليه أنَّه لــمَّا ذكر أن الألف والنون من ضمائر الاتصال لم يُبين أنها ضمائر رفع، فأوهم أنها من جملة ضمائر النصب والجر، وهو إيهام مخل[2].

وقد يُعتذر عنه بأنَّه لم يشر إلى أنَّها ضمائر رفع اتكالاً على فهم ذلك من قولــه بعــده: (ومن ضمير الرفع ما يستتر).

قال الشاطبي: وهذا اعتذار ضعيف، فلو قال مثلاً[3]:

وألــفٌ والــواوُ والنــونُ لِما غَابَ وَغَيرِهِ ولِلرَّفع انْتَمَى

المسألة الثانية

زيادة (أل) للمح الأصل

التوطئة

قال ابن مالك[1]:

---

[1] انظر: الخضري، محمد، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر، (٥٥/١).
[2] انظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٢٧٥/١).
[3] المصدر نفسه: (٢٧٥/١).

وبَعْـضُ الاعْلامِ عَلَيْهِ دَخَـلا لِلمْـح مـا قدْ كانَ عَنْهُ نُقِلا

كالفَضْلِ والحارثِ والنُّعْمانِ فَذِكْـرُ ذا وَحَـدْفُـهُ سِـيَّانِ

يعني أن (أل) دخلت على بعض الأعلام لِلمْح الأصل الذي كانت عليه قبل نقلها للعلمية نحو :" الفَضْل "وهو منقول من المصدر، و" الحارث "وهو منقول من اسم الفاعل، و(النُّعمان) وهو منقول من اسم عين وهو من أسماء الدم، فيجوز أن يُؤتى بهذه الأسماء التي ذُكرت مقترنة بـ (أل) نظراً إلى الأصل، ومجردة منها نظراً إلى الحال[٢].

قال الشاطبي: ثم ذكر حكم الألف واللام هنا، فقال: (فَذِكْـرُ ذا وَحَدْفُـهُ سِـيَّانِ) ذا: إشارة إلى أنَّ الألف واللام، يعني أن لحاقها وعدم لحاقها سيَّان: ليس أحدهما بأكثر من الآخر، ولا أحدهما لازماً دون الآخر، كما تقدم في الزائدة، فإن أردت لحاقها فلك ذلك، وإنْ لم تُرد ذلك فالتجرد عنها جائزٌ فتقول: حارث والحارث وعباسٌ والعباس وفضلٌ والفضل، وبهذين مثَّل في الشرح المنقول من اسم العين، ووقع لفظُ الحذف هنا على تسامح حيث قال: (فَذِكْـرُ ذا وَحَدْفُـهُ سِـيَّانِ) إذ الحذف إنَّما يستعمل فيما كان ثابتاً بحكم الأصل، ثم أزيل، والألف واللام هنا ليس الأصل فيها الإثبات ثم حُذفت، بل الأمر هاهنا بالعكس إذ الأصل عدم اللّحاق؛ لأنَّه علمٌ وقبل العلميّة لم يكن لازماً لها، كما لزمها الاسم الغالب، فكان حقَّه أن يقول: فذِكر ذا وتركه سيَّان أو نحو هذا، لكنَّه أطلق على عدم اللحاق حذفاً مجازاً وتوسعاً في العبارة[٣].

واعترض، أيضاً، ابنُ عقيل على قول الناظم: (فَذِكْرُ ذا وَحَدْفُهُ سِـيَّانِ)، وقال: «ليس حذفهما وإثباتهما على السواء كما هو ظاهر كلام المصنف جيء بالألف واللام وإن لم يلمح لم يؤت بهما، بل الحذف والإثبات يُنَزَّل على الحالتين اللتين سبق ذكرهما، وهو أنه إذا لُمح الأصلُ جيء بالألف واللام، وإن لم يُلمح لم يُؤتَ بها »[٤].

وأجيب بأنّ كونهما مرتّبين على مقصدين صحيح وهو مأخوذ من قوله:

دَخَلا للمح ما قد كان عنه نُقلا

وقوله: " سيَّان " يعني من جهة التعريف لا من حيث المقصد. قاله المرادي[٥].

---

[١] **ألفية ابن مالك**، ص١٦.

[٢] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (١٨٤/١)؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (١٧١/١)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٧١/١).

[٣] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٧٨/١)؛ الحندود، **ما أصلحه الشراح من ألفية ابن مالك**، ص٢٤٤.

[٤] **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (١٨٥/١).

[٥] المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (٤٦٨/١).

لكن الاعتراض الوارد على الناظم هو تعبيره بـــ "حذفــه" بـــدل "تركـــه"؛ لأنَّ الحـــذف يقتضي أنَّها كانت ثابتة موجودةً بحكم الأصل ثم حذفت، وليس كذلك؛ لأنَّه علَم، والأصل عـــدمها فيه، ولذا قال الشاطبي: كان حقه أن يقول:

فَذِكْرُ ذَا وَتَرْكُهُ سِيَّانِ

ليرتفع الإيهام[1].

المسألة الثالثة

تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية على المبتدأ

التوطئة

قال ابن مالك[2]:

كَـــذَا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرا أوْ قَصدِ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرَا

---

[1] انظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٧٨/١)؛ وانظر: المكناسي، محمد بن أحمد بن محمد (ت: ٩١٩)؛ **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق**، تحقيق: حـــسين عبدالمنعم بركات، مكتبة الرشيد/ الرياض، ط١، ١٤٢٠هـــ، ١٩٩٩م، (٢٨١/١).

[2] **ألفية ابن مالك**، ص١٨.

مراده أن الخبر يمتنع تقديمه إذا كان فعلاً؛ لأنَّه إذا تقدم خرج المبتدأ من حـــدِّ الابتـــداء وارتفع بالفعل، وأشعر كلام الناظم بامتناع تقديم كل فعل وقع خبراً، فأطلق في قوله:

كَـــذَا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَرا

قال الشاطبي معترضاً على عبارة ابن مالك: إنَّ قوله: (كَـــذَا إذا ما الفِعْلُ كانَ الخَبَـــرا)، كان من حقه أن يقول: كَـــذَا إذا ما الخبر كانَ فِعْلاً؛ لأنَّ كلامه إمَّا هو في الخبر بالنـــسبة إلـــى تقدمه وتأخيره، بحسب ما يُعرض فيه، فهو المبتدأ في المعنى المخبر عنه بما يعرض فيـــه مـــن العوارض الموجبة لخروجه عن أصله، ومنها كونه فعلاً[1].

إذا كانت هنالك قرائن تدل على أنّه فاعل سواء كان اسما ظاهراً أو ضميراً بارزاً، فإنَّـــه يجوز التقديم والتأخير، وإذا اختفت القرائن مما يؤدي إلى التباس المبتدأ بالفاعل لا محالة، قـــال المرادي: «أن يكون الخبر فعلا يوهم تقديم فاعلية المبتدأ نحو: زيد قام، فإن لـــم يـــوهم نحـــو: الزيدان قاما، أو زيد قام أبوه، جاز التقديم، فتقول: الزيدان قاما، وقام أبوه زيدٌ؛ لأنَّ إسناد الفعـــل إلى الضمير أو السببي يعلم منه ابتدائية المتأخر.

فإن قلت: تقديم الخبر في نحو: قاما أخواك وقاموا إخوتك، يوهم فاعلية المبتدأ على لغة أكلـــوني البراغيث، قلت: قال في شرح التسهيل: لا يمنع ذلك من التقديم؛ لأنَّ تقديم الخبر أكثر من تلـــك اللغة، والحمل على الأكثر راجح.

فإن قلت: أطلق في قوله: كذا إذا ما الفعل كان الخبرا، وهو مقيد بأن يُوهم فاعلية المبتـــدأ كمـــا سبق. قلت: كأنه استغنى عن تقييده بتقييد ما قبله»[2]. وقال ابن عقيل أيضاً: قول المصنف: (كذا إذا ما الفعل كان الخبر) يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقا وليس كذلك، بل إنمـــا يجـــب تأخيره إذا رفع ضميرا للمبتدأ مستترا، نحو: زيد قام، فقام وفاعله المقدر خبر عن زيد ولا يجوز التقديم فلا يقال: قام زيد، على أن يكون زيد مبتدأ مؤخرا والفعل خبرا مقدما، بـــل يكـــون زيـــد فاعلا لقام، فلا يكون من باب المبتدأ والخبر بل من باب الفعل والفاعل فلو كـــان الفعـــل رافعـــا لظاهر، نحو: زيد قام أبوه، جاز التقديم فتقول: قام أبوه زيد، ... وكذلك يجوز التقـــديم إذا رفـــع الفعل ضميرا بارزا نحو الزيدان قاما فيجوز أن تقدم الخبر فتقول قاما الزيدان ويكـــون الزيـــدان مبتدأ مؤخرا وقاما خبرا مقدما[3]. وقال الأشموني: وأصل التركيب: (كذا إذا مـــا الخبـــر كـــان فعلا)؛ لأنَّ الخبر هو المحدث عنه، فلا يحسن جعله حديثا، لكنه قلب العبارة لـــضرورة الـــنظم،

---

[1] انظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٧١/٢).
[2] المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، (٤٨٢/١).
[3] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢٣٤/١).

وليعود الضمير على أقرب مذكور في قوله "أَوْ قُصِدَ اسْتِعْمَالُهُ مُنْحَصِرا" أي: وكذا يمتنع تقديم الخبر إذا استعمل منحصرا، نحو: {وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ}[آل عمران: الآية ١٤٤] [١].

تبيَّن أن ابن مالك قلب البيت، وذلك لأمن اللبس ولضرورة النظم، وهذا ممَّا أدَّى إلى معنى آخر وهو منع تقديم الخبر إذا كان جملة فعلية على المبتدأ مطلقاً، وهذا غير صحيح، ولِذا قام الشاطبي بإصلاح البيت، قال: وكان من حقه أن يقول: كَذا إذا ما الخبر كانَ فِعْلاً؛ لأنَّ كلامه إمَّا هو في الخبر بالنسبة إلى تقدمه وتأخيره، بحسب ما يُعرض فيه، فهو المبتدأ في المعنى المخبر عنه بما يعرض فيه من العوارض الموجبة لخروجه عن أصله، ومنها كونه فعلاً[٢].

المسألة الرابعة

منع تقديم خبر (ما دام) عليها

التوطئة

قال ابن مالك[٣]:

وَفِي جَمِيعِهَا تَوَسُّطُ الْخَبَرْ أَجِزْ وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ

---

[١] **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٢٠٠/١).
[٢] انظر: الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٧١/٢).
[٣] **ألفية ابن مالك**، ص٢٤.

يعني أن جميع النحويين منعوا من تقديم خبر دام عليها، فلا يجوز أن تقول: لا أكلّمك قائماً ما دام زيدٌ، فإن قيل: فهل يتقدم على (دام) دون (ما)، ولا يُلغَى في ذلك المحذور؟

الجواب: جميع النحويين اتفقوا تقدم الخبر على (ما) محظور، أمّا تقدمه على الفعل (دام) دون ما ففيه خلاف، أمّا ظاهر كلام الناظم فيشمل تقدم الخبر على ما ودام معاً، قائماً ما دمت، ما قائماً دمت، وليس كما ذكره الشاطبي[1].

قال الشاطبي: فإن قلت: فعبارة الناظم إذاً مشكلة؛ لأنَّه قال: (وَكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ) ولم يقل: سبقه دام وما، فهو يقتضي أن الإجماع المنقول إمَّا هو في سبق الخبر لدام وحدها، ولا مع ما.

ثم قال: وهذا غير مستقيم، بل الإجماع في سبقه لـ (ما)، وهذا الإشكال موجود في التسهيل؛ لأنّه قال فيه: ولا يتقدم خبر دام اتفاقاً[2]، فالاعتراض وارد على الكتابين[3].

وقال ابن عقيل: وهذا إن أراد به أنهم منعوا تقديم خبر دام على ما المتصلة بها نحو: لا أصحبك قائماً ما دام زيد، فمُسَلَّمٌ، وإن أراد أنهم منعوا تقديمه على (دام) وحدها نحو: لا أصحبك ما قائماً دام زيد، وعلى ذلك حمله ولده في شرحه ــ ففيه نظر والذي يظهر أنه لا يمتنع تقديم خبر دام على دام وحدها فتقول: لا أصحبك ما قائماً دام زيد، كما تقول: لا أصحبك ما زيدا كلمت[4].

ولِذا، قال الشاطبي فالجواب: أن العبارة وقعت على غير تحرير، بل على تسامح وتساهل، وهكذا يفعل كثيرٌ من النحويين للعلم بمرادهم في ذلك، ولو حقَّق العبارة لكان أحسن، فقول الناظم (وكُلٌّ سَبْقَهُ دَامَ حَظَرْ) أراد به أنه يمتنع تقديم خبر (دام) عليها عند الجميع، وقد تقدم أن الخبر لا يجوز تقديمه على دام المتصلة (بما) فلا يقال: قائماً مادام زيد، وأما تقديمه على دام وحدها فجائز نحو: ما قائماً دام زيد، وهذا التفصيل لم يذكره الناظم[5].

لكن ذهب الأشموني إلى أن كلامه ظاهره –بالبيت الذي يليه– أن مراد الناظم أن يتقدم على ما ودام معاً؛ لأنه سيأتي سيقول:

كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرِ مَا النَّافِيَهْ

---

[1] انظر: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٢٣٢/١)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٥٩/٢).

[2] ابن مالك، **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، (٥٤/١).

[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٦٠/٢).

[4] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢٧٥/١-٢٧٦)؛ **وشرح ألفية ابن مالك لابن الناظم**، ص٩٦.

[5] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٦٠/٢).

إذاً كذاك أي: مثل الذي سبق، فدل على أن مراده بما سبق: التقدم على ما وليس على الفصل بين ما ودام، هذا محتمل[1].

فدلَّ على أن الكلام في تقدم الخبر على (ما) و (دام) نفسها وليس على الفصل، لكن هذا من باب الاستحسان فقط.

المسألة الخامسة

إعمال (ما) عمل ليس

التوطئة

قال ابن مالك[2]:

إعْمَالَ لَيْسَ أَعْمِلَتْ مَا دُونَ إنْ مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبٍ زُكِنْ

---

[1] انظر: **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٢٣٢/١).
[2] **ألفية ابن مالك**، ص٢٠.

أشار ابن مالك بقوله: "إعمال ليس أعملت (ما) دون (إن)" أي: أعملت (ما) عمل ليس بشروط، وإطلاقه الإعمال يوهم أنَّه متفق عليه عند العرب، مع أنه خاص بالحجازيين، فكان عليه أن ينص على ما يرفع الإبهام، وكما نص على ذلك في الكافية الشافية[1]:

قال الشاطبي: وظاهر كلام الناظم أن الإعمال فيها لجميع العرب لقوله: " أعملت ما" فكان من حقّه تبيين أنَّ ذلك لغة قوم، أو أنَّ ذلك على الجواز لا على اللزوم؛ فإنَّه المستقر من جَمْع اللغتين، لكنه لم يفعل ذلك، فصارت عبارته موهمة لشيء لا يصح[2].

ثم قال يُعتذر عنه بأنَّ هذه اللغة لما كانت هي التي نزل بها القرآن فهي أشهر ـــ وإنْ كانت الأخرى أقيس ــ اقتصر على ذكرها، ولم ينبِّه على سواها، والحقُّ أنَّه ترك التحرّز من الإيهام[3].

ولقد رجعت إلى شروح الألفية لم أجد من أشار إلى هذا الإبهام في البيت سوى الشاطبي والفوزان.

المسألة السادسة

الأفعال المتعدية إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر

التوطئة

قال ابن مالك[4]:

وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي اثْنَيْ كَسَا فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو ائْتِسَا

---

[1] انظر: **دليل السالك إلى ألفية ابن مالك للفوزان**، (١/ ٢١٩)؛ ابن مالك، **شرح الكافية الشافية**، (٤٢٠/١).
[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١١٧/٢).
[3] المصدر نفسه: (١١٧/٢).
[4] **ألفية ابن مالك**، ص١٩.

يعني أن الثاني من مفعولي (أعلم وأرى) المتعديين إلى اثنين بهمزة النقل مثلُ ثاني مفعولي (كسا) وبابه ممَّا يتعدى إلى مفعولين ليس أصلهما المبتدأ والخبر، فيجوز الاقتصار عليه وعلى الأول ويمتنع الإلغاء كما في باب (كسا) [1].

قال الشاطبي معترضاً على عبارة الناظم: أنَّ قوله: (كثاني اثني كسا) إمَّا أن يكون ثاني معناه الظاهر، واثني كسا مرادفاً كسا لقولك: مفعولي كسا، حتى كأنَّه قال: كثاني مفعولي كسا. وإمَّا أن يكون بمعناه في قولك: ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، أراد: كأحد اثني كسا. وعلى كلا الأمرين فتخصيصه الثاني بالحكم بقوله: الثان منهما كثاني كذا، لا وجه له؛ فإن الأول منهما أيضاً كذلك. وأيضاً فذلك التخصيص يُوهم أن المفعول الأول ليس كأحد مفعولي كسا. وهذا مخلٌّ[2].

واعترضت عبارة الناظم من وجهين:

أحدها : تخصيص تشبيه الثاني هنا بثاني (كسا) فيقتضي أن الأول غير الأول مع أن حكمَه حكمُه أيضاً، ولذا أشار إليه ابن هشام بقوله : (وحكمهما حكمُ مفعولي) (كسا) في الحذف، لدليل وغيره، وفي منع الإلغاء والتعليق[3].

الثاني: أن قوله: (في كل حكم ذو ائتسا) ليس بصحيح، قال المرادي: «واعلم أنه ليس ثانيهما كثاني مفعولي (كسا) في كل حكم بل يستثنى من ذلك التعليق، فإن تعليق (أعلم وأرى) المذكورتين عن الثاني جائز؛ لأن أعلم قلبية وأرى بصرية، وهي ملحقة بالقلبية في ذلك، ومن تعليق أرى عن الثاني قوْله تَعَالَى: { رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ الْمَوْتَى }[البقرة: الآية٢٦٠]» [4].

ولِذا أصلح الشاطبي البيت فقال: فكان الأولى أن يقول: وحكم المفعولين هنا حكم مفعولي كسا، فلو قال مثلا:

ثمَّ هُمَا هُنا كمفعوليْ كَسَا

---

[1] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (٦٦/٢)**؛ **وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٣٨١/١)**؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (٥٢٢/٢)**.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (٥٢٣/٢)**.

[3] ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، (٧٥/٢)**؛ وانظر: الحندود، إبراهيم بن صالح بن مد اللَّه، **ما أَصْلَحَهُ الشُّرَّاحُ منْ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، بحث غير منشور، ص ٢٦٢.

[4] المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (٥٧٣/١)**.

أو ما أعطى ذلك من النظم، لتمَّ كلامه وصحَّ، ثم أن الثاني من مفعولي أعلمت وأريت غيرُ الأول، كما أنَّ الثاني في كسا غير الأول، وإذا كان معنى هذا كان في قوة أن لو قال: (والثاني مع الأول كذا) وإذا كان كذلك فليس الثاني مع الثاني كذلك، ويُلزم من ذلك أن يكون حكمُ الأول مع الثاني كحكم الثاني مع الأول، وأيضاً فإذا كان الثاني غير الأول كما في كسا، وكان كسا حكمه حكم الأول، فكذلك يجب أن يكون ثاني أعلم هنا حكمهُ حكمُ الأول، فلا يلزم على هذا محذور[1].

وقد أصلحه ابن غازي المكناسي _ أيضاً_ بما يرفع الاعتراض لو قال بدل هذا الشطر (فَهْوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ دُو ائْتِسَا) بقوله[2]:

واجعَلْهُمَا معًا كمفعولي (كسا) ومن يُعَلِّقْ هاهنا فما أسا

فقد أتى به دفعا لما قد يتوهم من أن التشبيه في بعض الأحكام فقط، لكان أحسن[3].

المسألة السابعة

تقييد التاء في أول الفعل للمطاوعة

التوطئة:

قال ابن مالك[4]:

وَالثَّانِيَ التَّالِيَ تَا الْمَطاوعَةْ كَالأوَّلِ اجْعَلْهُ بِلاَ مُنَازَعَهْ

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٢٣/٢).
[2] المكناسي، **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق**، (٣٧٧/١).
[3] الصبان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (٥٦/٢).
[4] **ألفية ابن مالك**، ص٢٦.

إذا كان الفعل مبدوءاً بتاء المطاوعة الذي تريد بناءه للمجهول وجب ضم الحرف الثاني مع الأول، نحو: تَعَلَّمَ هشامٌ النحوَ، فيقال: تُعُلِّم النحوُ، وتَفَضَّلَ الصديقُ بالزيارة، فيقال: تُفُضِّل بالزيارة، تَصبّر تُصُبِّر، تَكَسَّر تُكُسِّر[1].

قال الشاطبي معترضا على عبارة الناظم «إنَّ اقتصاره في تعريف ما يُضَمُّ ثانيه مع الأول على ما أوله تاء المطاوعة تقصيرٌ؛ إذ كان ضمُّ الثاني غير مُقتصرٍ به على ما كانت تاؤه للمطاوعة، بل هو عامٌّ في ما أوّله تاءٌ كانت للمطاوعة أو لغيرها، وذلك أن تَفَعَّل كما يأتي للمطاوعة يأتي أيضاً للتَّكلُّف، نحو: تَحَلَّمَ، وتَكَرَّمَ، وتَشَجَّعَ، وللتجنب، نحو: تَأثَّم، وتَحَرَّجَ، وللصيرورة، نحو: تأيَّمتِ المرأة، وتحجَّر الطين، وللاتخاذ، نحو: تَوَسَّد الترابَ، وتبنَّى الصبيَّ، ولغير ذلك من المعاني، والمطاوعة واحد منها. وكذلك: تفاعل قد يأتي للاشتراك في الفاعلية، نحو: تقاتل، وترامى، ولتخييل تارك الفعل كونه فاعلاً، نحو: تغافل وتجاهل وتعارج، والمطاوعة لفاعل معنىً من معاني تفاعل، فأينَ تدخل له هذه الأفعال حين قيَّدَ التاء بكونها للمطاوعة، وهي في الحكم بضم التاء سواء؟، هذا تقييدٌ مُخِلٌ.... فالحاصل أنَّ هذا التقييدَ مُخلٌّ، فلو قال مثلاً:

والثاني التالي تاءٌ زائدة فاضْمُم ففي الضمِّ تمامُ الفائدة

أو قال:

فاجعله كالأوَّل تُعْطِ الفائدة

أو ما أشبه ذلك لتخلّص من هذا الشغب، ولا أجد له جواباً»[2].

واقترح ابن غازي المكناسي بيتاً بديلاً لبيت ابن مالك، ومصححاً له، قال: فلو قال مثلاً:

والثاني التاليَ تا الزيادهْ فاضمُمْ بماضٍ إنْ تَكُنْ معتادهْ

لحافظ على طرده ولم يُخل بعكسه؛ إذ دخل في المعتادة تاء المطاوعة، كتعلَّم، والتَّكلف كتحكَّم، والتجنب كتأثَّمَ، والصيرورة كتأيَّمت المرأة، والاتخاذ كتبنّي الصبي، وغير ذلك، وخرج بها غير المعتادة كترمس الشيء بمعنى رمسه أي دفنه، وهذا أولى من إصلاح الشاطبي للبيت إذ قال:

والثاني التالي تاءٌ زائدة فاضْمُم ففي الضمِّ تمامُ الفائدة

---

[1] انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، (١١٤/٢)؛ وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، (٤١٥/١)**؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (١٧/٣)**.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، (١٨/٣)**.

اعترض ابن غازي على بيت البديل للشاطبي على أنه فيه نقص؛ لأنَّه يوهِم أن التاء يكون للفعل مطلقاً مع أن التاء المطاوعة خاص بالفعل الماضي، ولذلك أضاف ابن غازي المكناسي كلمة (بماض) في البيت الذي أصلحه[1].

ومن الشراح للألفية تنبه لهذا التقييد واعترض عليه، ثم حاول الاعتذار عنه المرادي، قال: «فإن قلت: فتقييد المصنف: التاء بالمطاوعة، ليس بجيد.

قلت: هو كذلك، والعذر له، أن التاء فيما ذكرناه من الأفعال شبيهة بتاء المطاوعة، فاكتفى بذكرها»[2].

ولو رجعنا لشرح الكافية الشافية لوجدنا البيت نفسه دون أي تغيير، قال المرادي: «لكن قوله في التسهيل: ومع ثانيه إن كان ماضيا مزيدا أوله "تاء" عبارة صحيحة لشمولها.

قلت: لكنها شملت غير المقصود أيضا "كالتاء" في قولهم: "تُرمِّس الشيء" بمعنى رمَّسه، فإنها مزيدة وهو لا يضم ثانيه لكونها "تاء" زيادتها غير معتادة. " فالأولى أن يقال: مزيدا أوله "تاء" معتادة"»[3].

المسألة الثامنة

من أنواع الممدود المبدوء بالهمزة

التوطئة

قال ابن مالك[4]:

وَمَا اسْتَحَقَّ قَبْلَ آخِرٍ أَلِفْ فَالمَدُّ فِي نَظِيرِهِ حَتْمَاً عُرِفْ

---

[1] المكناسي، **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، (٤٠١/١)**؛ الحنود، **ما أصلحه الشراح من ألفية ابن مالك**، ص٢٧٣.

[2] المرادي، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، (٦٠٠/٢)**؛ وانظر: ابن مالك، **شرح الكافية الشافية، (٦٠٢/٢)**؛ وابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد، (١٣٠/٢)**.

[3] المصدر نفسه: **(٦٠٠/٢)**.

[4] **ألفية ابن مالك**، ص٤٦.

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِيْ قدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وكَارْتَأى

هنا أشار ابن مالك إلى الممدود القياسي، فالقياسي: كل معتل له نظير الصحيح الآخر ملتزمٌ زيادة ألف قبل آخره، وذلك كمصدر ما أوله همزة وصل، نحو: ارعوى ارعواءً وارتأى ارتئاءً واستقصى استقصاء، فإن نظيرها من الصحيح انطلق انطلاقاً واقتدر اقتداراً واستخرج استخراجاً[1].

وكذا مصدر كل فعل معتل يكون على وزن (أفعل) نحو: أعطى إعطاء، فإن نظيره من الصحيح: أكْرمَ إكْراماً، وهذا ممدود قياسي[2]، وإذا نظرنا إلى البيت الثاني من النظم نجد أنَّ هذا النوع غير مشمول في قوله:

كَمَصْدَرِ الْفِعْلِ الَّذِيْ قدْ بُدِئَا بِهَمْزِ وَصْلٍ كَارْعَوَى وكَارْتَأى

اعترض الشاطبي على هذا التخصيص أو التقييد بهذا النوع فقط، وإنَّما هناك نوع آخر سبق ذكره، ولِذا قال: «إلَّا أنَّ تقييده الهمزَ المبدوء به بالوصل تقييدُ عائدُ بنَقصٍ في القانون؛ لأنَّ كل فعل مبدوءٍ بهمزة زائدة، سواء كانت همزةَ وصل أو همزة قطع، فمصدره ممدودُ قياساً، نحو: أعْطَى إعطاءً، وأمضَى إمضاءً، وأغنى إغناءً، ونظيره من الصحيح: أكْرَمَ إكْرَاماً، وأسْلَمَ إسْلاماً»[3]. لذا اقترح الشاطبي بيتاً بديلاً لبيت ابن مالك، قال: فلو قال مثلاً:

كَمَصْدَرِ الفِعْلِ الَّذِي قدْ بُدِئَا بزَائِدِ الهَمْزِ كَأعْطَى وارْتَأى

لو شاء لعَمَّ، وكان أكثر فائدة[4]، ولِذا يُعتبر تصلح الشاطبي للبيت توضيحاً وإكمالاً للنقص الموجود في البيت.

---

(1) انظر: **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (١٠١/٤)؛ والشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤١٤/٤)؛ وخالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، (٥٠٢/٢).

(2) الحندود، **ما أصلحه الشراح من ألفية ابن مالك**، ص٣١٠.

(3) الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤١٥/٤).

(4) المصدر نفسه: (٤١٥/٤)؛ وانظر أيضاً: المكناسي، **إتحاف ذوي الاستحقاق**، (٣٠٣/٢).

الفصل الرابع

التقويم

التقويم:

هو بيان قيمة الشيء[1]، والمراد هنا من التقويم: بيان أهمية كتاب الشاطبي واعتراضاته، ويتبين ذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: مدى الدِّقة في النقل.

---

[1] انظر: **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، دار الدعوة، ص٧٦٨.

غالبا ما ينقل الشاطبي النص من غير تصرف، فهو كثيراً ما ينقل نصوص ابن مالك من كتبه الأخرى، كشرح التسهيل وشرح الكافية الشافية وغيرهما، ويعزو تلك النصوص إليه، كما في مسألة (الفصل بين المتضايفين)، وذلك عندما يذكر الشاطبي أدلة ابن مالك السماعية والقياسية، فنلاحظ أن الشاطبي ينقل، مثلاً، الدليل القياسي في الفصل بين المتضايفين من كتاب شرح التسهيل نصاً دون أي تغيير، قال الشاطبي: « وأما وجه القياس فإن ما تقدم من الشواهد اشتمل على فصلٍ بفضلة بين عاملها المضاف إلى ما هو فاعل في المعنى أو مفعول وبين معموله، فحسن ذلك ثلاثة أمور [1]:

أحدها: كون الفاصل فضلة، فإنه بذلك صالح لعدم الاعتداد به.

الثاني: كونه غير أجنبي لتعلُّقه بالمضاف.

الثالث: كونه مقدر التأخير من أجل المضاف إليه، مقدر التقدم بمقتضى الفاعلية المعنوية، فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله؛ لأنَّهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيراً، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه»[2].

هذه الشروط الثلاثة ذكرها الشاطبي في (المقاصد الشافية) ونقلها من كتاب (شرح التسهيل) كما هي دون تغيير.

وكذلك في مسألة (دخول أل على الفعل المضارع) عندما قال أنَّ الألف واللام ليس من خاصية الاسم، وقد توصل بالفعل المضارع لكن قليلاً، كما في قوله (وَكَوْنُهَا بِمُعْرَبِ الأَفْعَال قَلْ)، قال الشاطبي: «فهذه المواضع تقتضي أنَّ الوصلَ بالمضارع جاء في الكلام، ويجوز القياس فيه قليلاً في الكلام، وقد صرَّح بهذا المعنى في كتابه (شرح التسهيل)، فقال: « وعندي أنَّ مثلَ هذا غيرُ مخصوصٍ بالضرورة لتمكن قائل الأول أن يقول :

ما أنت بالحكَمِ المرْضي حُكُومَتُهُ

ولتمكن قائل الثاني من أن يقول:

إلى ربنا صوت الحمار يُجدعُ

ولتمكن قائل الثالث من أن يقول:

مَا من يَرُوحُ وَيَغْدُو لاهياً فَرحا

ولتمكن قائل الرابع من أن يقول:

---

[1] ابن مالك، **شرح تسهيل الفوائد**، (٢٧٧/٣).

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٧٨/٤).

فإذ لم يفعلوا ذلك مع استطاعته ففي ذلك إشعار بالاختيار وعدم الاضطرار، وقال: أيضاً فمقتضى النظر وصل الألف واللام، إذ هما من الموصولات الاسمية، بما توصل به أخواتها من الجمل الاسمية والفعلية والظروف، فمنعوها ذلك حملاً على المعرفة؛ لأنَّها مثلها في اللفظ، وجعلوا صلتها ما هو جملة في المعنى ومفرد في اللفظ صالح لدخول المعرفة عليه، وهو اسم لفاعل وشبهه من الصفات، ثم كان في التزام ذلك إيهام إنَّ الألف واللام معرفة لا اسم موصول، فقصدوا التنصيص على المغايرة المعرفة، فأدخلوها على الفعل المشابه لاسم الفاعل وهو المضارع، فلما كان حاملهم على ذلك هذا السبب، وفيه إبداء ما يحق إبداؤه، وكشف ما لا يصلح خفاؤه، استحق أن يجعل مما يحكم في بالاختيار ولا يخص بالاضطرار»[١].

نلاحظ من خلال المثالين أن الشاطبي ينقل النص كما هو في كتاب ابن مالك مع نسبته لابن مالك، وربما ينقل مجمل كلام ابن مالك الذي انتهى إليه في المسألة ويدمجه بكلامه مع عزوه إليه كما فعل ذلك في مسألة (تقديم التمييز على عامله المتصرف) [٢] يمكن الرجوع إلى هذه المسألة التي مرت سابقاً، ترى كيف يدمج كلامه بكلام ابن مالك دون إخلال بالمحتوى، ولا أذكره هنا منعاً للتكرار والإطالة؛ ولذِا فإنَّه يتسم بالدقة التامَّة، وهذا لا يعني أنه لا ينقل كلام أحدٍ بتصرف، بل كان يتصرف في النص دون إخلال بالمحتوى.

ثانياً: مدى توثيق النصوص والآراء.

الشاطبي ثقة فما ينقله، وفيما يعزوه من أقوال وآراء، والقارئ يلمس في عباراته حرصه على توثيق ما ينقل من نصوص وآراء من مصادرها «ومن معالم هذا الشرح أنَّ أبا إسحاق معنِيٌ بذكر الآراء، ونسبتها إلى أصحابها، والموازنة بينها»[٣]، ومن ذلك قوله:
وهذا قاله الفارسي وغيره[٤]، وهذا منقول عن الجرمي[٥]، وأجاب عن جميعها شيخنا الأستاذ أبو عبدالله بن الفخار[٦]، فهذا معنى توجيه الشَّلوبين[٧]، وهو قول ابن أبي الربيع[١].

---

[١] **شرح التسهيل لابن مالك**، (٢٠٢/١)؛ وانظر: **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٨٨/١).
[٢] **انظر المسألة ص ١١٤، من هذا البحث.**
[٣] انظر: مقدمة المحقق، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٤/١).
[٤] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥٥٤/٣).
[٥] المصدر نفسه: (٥٥٥/٣).
[٦] المصدر نفسه: (٥٥٦/٣).
[٧] المصدر نفسه: (١٢٩/٦).

وهذا ليس مانعاً من أنك تجده في بعض المسائل ينقل رأياً أو نصاً دون أن يشير إلى مصدره أو يعزوه إلى قائله.

ثالثاً: مدى الاعتدال والتحيّز.

يحرص الشاطبي في اعتراضاته على التحقيق والتدقيق، فلا يعترض إلا ما تحقق عنده ثبوته وقوّته معتمداً على آراء الفحول من النحاة، إضافة إلى ملكة الاستنباط والاستيعاب الجيد لكلام النحويين، غير أنَّ اعتماده على سيبويه أكثر من غيره، حتى يكاد سيبويه يحصد نصيب الأسد، وواضح أن الشاطبي قد فَهِمَ كلام سيبويه جيداً، ويتبين ذلك من خلال المثال الذي سأذكره، وذلك عندما اعترض الشاطبي على ابن مالك في مسألة (الفصل بين المتضايفين)، قال ابن مالك[٢]:

فَصْلَ مُضَافٍ شِبْهِ فِعْلٍ مَا نَصَبْ مَفْعُولاً أَوْ ظَرْفاً أَجِزْ وَلَمْ يُعَبْ

الأصل ألَّا يفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المضاف إليه كالجزء من المضاف، وكذلك واقع موقع تنوينه ولِذا لا يُفصل بينهما وهو مذهب جمهور النحاة، بينما ابن مالك أجاز الفصل بشروط محتجاً على ذلك بالسماع والقياس، وبعد مناقشة الشاطبي أدلة ابن مالك في المسألة، خرج بنتيجة على أنه يؤيِّده من حيث القياس، لكنه اعترض عليه من حيث السماع؛ لأن القياس لا يعتبر إلا أن يكون السماع مسترسلة الاستعمال[٣].

إذاً نلاحظ أن الشاطبي لا يعترض على ابن مالك إلَّا بعد مناقشة آراء النحاة والتأكد من ثبوت المسألة، وعند ذلك نراه يعترض عليه، وهذا دليلٌ على أن الشاطبي لا يعترض اعتباطاً بل لديه معايير يعتمد عليها عند اعتراضاته، وإذا تحققت هذه المعايير لديه نجده يعترض على أي عالم نحوي يخالف هذه المعايير، إذن يمكن القول إنه كان معتدلاً في اعتراضاته.

رابعاً: مدى الشمول والاستقصاء في الأدلة.

يسعى الشاطبي في كتابه دائما في استدلاله على الظاهرة النحوية الواحدة إلى جلب شواهد متنوعة تنتمي إلى شواهد نثرية وشواهد شعرية، ولِذا حين يشرح الشاطبي في مسألة ما بالقواعد والأصول النحوية فإنه يتقصى تقصياً دقيقاً للأدلة، سواءً المسائل التي اعترض فيها أو التي لم يعترض فيها، فإنه يذكر معظم الأدلة أو الحجج التي تتعلق بالمسألة، ولِذا خرج لنا بشرح

---

[١] المصدر نفسه: (٢/ ١٦٣).

[٢] **ألفية ابن مالك**، ص٣٨.

[٣] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (١٨١/٤).

كبير للخلاصة في عشرة مجلدات، ويعتبر هذا الشرح من أوسع شروح الخلاصة؛ لأنه لم يدع دليلاً أو رأياً أو اعتراضاً أو تساؤلاً في مسألة من مسائل الخلاصة إلَّا ذكره أو أشار إليه.

وخير دليل على هذه النقطة مسألة (زيادة من في الإيجاب) فقد ذهب جمهور البصريين إلى منع زيادتها في الإيجاب، وقيَّدوا زيادتها بقيود ثلاثة، أنْ يكون مجرورها نكرة، سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً أم مبتدأ، وأن تكون في سياق النفي أو النهي مطلقاً أو الاستفهام بـ (هل)، بينما ذهب الكوفيون والأخفش من البصريين إلى جواز زيادتها في الواجب من غير اشتراط نفي أو شبهه، وإليه مال ابن مالك في (التسهيل وشرحه)، وحجتهم في ذلك الشواهد الكثيرة نظماً ونثراً، فمن القرآن الكريم قوله تعالى:{وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبَأِ الْمُرْسَلِينَ}[الأنعام: الآية ٣٤]، وقوله تعالى: {وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ}[البقرة: الآية٢٧١]، و{يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}[نوح: الآية ٤]، و{قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ}[النور: الآية٣٠]، وقوله تعالى: {تَجْرِي مِن تَحْتِهَا} [البقرة: الآية ٢٥].

فالشاطبي لم يترك الأدلة هكذا، بل قام بتقصيها وتأويلها، قال: « أمَّا الآية الأولى: فعلى حذف الموصوف حملها طائفة كأنّه قال: نَبَأً من جملة نَبَإِ المرسلين، تعتبر به أو تتأسى أو نحو ذلك مما يليق، فـ (من) إذ ذاك للتبعيض، وعلى هذا يجري الحكمُ في الآية التي تليها، وعلى هذا سجري الحكمُ في الآية التي تليها، وفي قوله: {قُلْ لِلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ}، وقولهم: كان من مطر، ومن حديث. وقد تحذف العربُ المفعولَ لمقاصدَ، وتجتزئُ دونها لدلالة عليها، ولغير دلالة»[1].

أمَّا {وَيُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ} و{يَغْفِرَ لَكُمْ مِنْ ذُنُوبِكُمْ}، فإنَّه مؤوّل كلُّه على تضمين الفعل معنى آخر، كأنَّه قال يُخَلِّصُكم من ذنوبكم، فرجع إلى معنى قوله في الآيات الأخر (يغفر لكم ذنوبكم). فـ (من) إذاً لابتداء الغاية[2].

وأمَّا قوله تعالى: {يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ} فـ(مِنْ) فيه للتبعيض؛ لأنّهم إنّما أمروا أن يغضوا أبصارهم عمَّا حرّم الله عليهم، لا عمّا أحلَّ لهم، فدل على أنها للتبعيض، وليست زائدةً[3].

وأمَّا {تَجْرِي مِن تَحْتِهَا} فـ (من) لابتداء الغاية كسائر الظروف المجرورة بـ(من)، وإذا كان كذلك لم يثبت لها زيادةٌ في الواجب[1].

---

[1] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٦٠٢/٣).
[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية** (٦٠٢/٣).
[3] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**: (٦٠٢/٣).

نلاحظ من خلال الأمثلة التي استشهد ابن مالك بها على مذهبه في كتابه (شرح التسهيل)، وذكرها الشاطبي كلها في كتابه (المقاصد الشافية)، وقام بعد ذلك بتخريجها وتأويلها، ولم يتركها هكذا، بل يقوم بتقصيها وتحليلها حتى يثبت لابن مالك أن حرف (من) لا تزاد إلَّا في النفي أو شبهه، وهذا حال الشاطبي في أغلب المسائل التي فيها اعترض على ابن مالك.

ولم أذكر الشواهد الأخرى كالحديث والشعر والنثر؛ لأنَّه قال: «فالجواب: أنَّ جميع ما ذكر من السماع لا يَثْبُتُ به ما قال. أمَّا أولاً: فإنَّ الأصل الثابت في الحروف ألَّا تُدَّعى فيها الزيادة إلَّا إذا تُيُقِّنتْ، وقام الدليلُ عليها، وأمَّ مع باديَ الرأي فذلك غيرُ مُخَلَّص. وأمَّا ثانياً: فإنَّ هذه المواضع المستشهد بها محتملة لما قال، ولغير ذلك»[٢].

خامساً: الاختصار والبسط.

الشاطبي ينشئ موسوعة حول الألفية حيث لم يدع لنا أن نستقرئ شرحه لنتعرف الدواعي التي جعلته يُقيم هذا الشرح المستفيض حول الخلاصة، فقد وجدناه يجيب على هذا التساؤل على نحو ما رأيناه في هذا الشرح يُجيب على ما يمكن أن يخطُرَ على ذهن القارئ من تساؤلات، بل لعلَّ هناك تساؤلات لم تكن لتخطر إلَّا على ذهن هذا العالم الأصولي الفذّ وهو هنا بعد أن وصل بنا شرحه إلى أسمى الغايات، عارضاً مقالات النحاة منذ نشأ هذا العلم حتى عصره، يقول الشاطبي: وكما عرَّف الناظم ــ رحمه الله ــ بما تضمَّن كتابه من هذا العلم، وما أعطاه فيه من الفائدة، كان من الذي ينبغي أن أعرِّف أنا بما قصدته في هذا الشرح، وأُبيِّن مُرتكبي فيه، وما أودعته فيه من منازع شيوخي ــ رضي الله عنهم ونفعني وإيَّاهم ــ وذلك أنِّي لم أقصد فيه قصد الاختصار الذي قصده غيري ممن شرح هذا النظم لأمور أكيدة[٣]:

أحدها: أنَّ واضعه لم يضعه للصائم عن هذا العلم جملةً، ولو قصد ذلك لم يضعه هذا الوضع؛ إذ كثير منه مبنيٌّ على أخذ الفوائد والقواعد والشروط من التمثيلات والمفهوم والإشارات الغامضة، والمبتدئُ لا يليق به هذا التعليم، ولا يسهلُ عليه قصدُ الإفادة، وإنّما يليق بالمتعلم (جمل الزجاجي) وما أشبه مما يسُهل تصوُّره، ويقرب متناوله. أما إذا كان الطالب قد شدا في النحو بختم كتاب فينفتح له به اصطلاح العلم، وزوال أبوابه، وتنبَّه لجُملةٍ من مقاصده ومسائله فهو المستفيد بنظم ابن مالك؛ لأنَّه يضمُّ له ما انتشر، ويجمع له ما تشتَّت عليه، ويصير له في النحو

---

[١] المصدر نفسه: (٦٠٣/٣).
[٢] المصدر نفسه: (٦٠٢/٣).
[٣] المصدر نفسه، (٩/ ٤٨٥).

قوانين يعتمدُ عليها، ولا يخاف انطماس فهمه عليه، وإذا كان كذلك لم يكن لائقاً بشرحه الاختصار المحضُ، والاقتصار على مجرَّد التمثيل وما يليه.

والثاني: أنَّ الناظم لم يقتصر في كثير من هذا الكتاب على مجرد النقل الذي لا يشوبه تعليل، ولا أضرب عن ذكر الخلاف والإشارة إلى الترجيح، بل نبَّه على التعليل، ورمز إلى الأخذ بالدليل، وأرشد إلى أن لبسط العلل فيه موضعاً، وللإدلاء بالحجج وفصل القضايا بين المختلفين فيه مجال متَّسع. فلذلك فيه من المآخذ الحكمية العربية ما يسوغ أن يقع تعليلاً لمسائله، وأردت فيه من التنبيه على الخلاف في المسائل الموردة فيه ما وسعني إيراده، وملْت الانتصار للناظم فيما رآه، والاعتذار عنه ما وجدت إلى ذلك طريقا، حتى إذا لم أجد لما ارتكبه مساغاً في المنقول ولا في المعقول، بينتُ الحقَّ في المسألة، ورددت عليه غير مُزْدرٍ به ولا منتقصٍ له، علماً بأن كلام الناس المأخوذ والمتروك، إلا ما كان من كلام النبوَّة.

والثالث: أنَّ فيه من القواعد الكلِّية، والقوانين العاقدة، ما ينبغي بسطه، ولا يسعُ اختصاره، فلو قصد قاصدٌ اختصار الكلام عليها، أو اكتفى بالنظر الأول فيها، كان إخلالاً بمقصد الشرح، وإغفالاً لما تأكَّد طلبه وبسطه منه.

والرابع: أنَّ تعويله على الإشارة بالتمثيل، وعقد الضوابط بها، والاتّكال على المفهوم، والإتيان بالعبارات الغامضة المعاني، ما يدل على أنَّ صاحبه قصد أن يشترك في النظر فيه الشادي والمنتهي، فلذلك حمَّلت العبارة ما تحتمله في باب المفهوم والمنطوق، وخدمْتُها بالاعتراضات والأجوبة فيما أمكن، وتتبَّعت قواعد الكلية، وعرضتها على أصول العلم، فما وجدتُه منها صحيحاً أثبتُّ وَجْه صحَّتِه، وما كان فيه خلل بيَّنته بقدر الإمكان، إلى أن كمل منه بحمد الله ما رأيت. وعسى أن يكون هذا المنزع الحكمي في التعليم، ارباني في التحصيل، وهو الذي أرجو، فإن وافق ذلك فبفضل الله، وإلا فقد حرصت على ذلك، والله ينفع بالقصد.

هذه هي الأمور التي دعت أبا إسحاق الشاطبي إلى بسط شرحه حتى جاء على غير المعهود من شروح الألفية، تلك التي توخت الإيجاز.

سادساً: تأثره بالسابقين وأثره في اللاحقين.

تأثر الشاطبي بمن سبقه من العلماء، ونقل عنهم بكثرة، فإنَّه كان كثير الرجوع إلى كتاب سيبويه خاصة، وشرحه للسيرافي، وكتب الفراء، والمبرِّد، والزجاج، وابن السراج، والفارسي، والرماني، وابن جني، والجزولي، وابن خروف، وقد احتفل بكتب ابن مالك، وخاصة التسهيل وشرحه، كما رجع إلى أبي حيان وابن هشام وغيرهم، وأفاد منهم الشاطبي وتأثر بهم، وأكثر تأثره بنحاة البصرة أكثر من غيرهم وخاصة سيبويه؛ لأنّه كان متابعا لهم في المسائل الخلافية،

وهذه العناية بسيبويه والبصريين تجعلنا نقرر أن الشاطبي كان متعصبا لهم، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر مدى تأثر الشاطبي بـــ(سيبويه) فنجد أنَّه كان شديد الاهتمام به ويُعوِّل كثيراً على كتابه، لا تكاد صفحة من صفحات (المقاصد الشافية) تخلو من إشارة إليه، وسيبويه عنده إمام النحو بلا منازع، حتى يقول عنه الشاطبي: « كان رحمه الله ثقة ثبتاً فيما ينقله، محققاً في علمه، لم يُرَ في زمانه مثله فهماً لكلام العرب، وشرحاً لمقاصده، وهو أثبت من أخذ عن الخليل على صِغَرِ سِنِّه»[١]، ويرى في موضع آخر« أن سيبويه هو الثقة، فلا يُسمع كلام غيره»[٢]، ويقول أيضاً: «كلام سيبويه حجَّة يعتمد عليها، ويستند إليها»[٣]، ويشير كثيراً في كتابه إلى عبارة سيبويه (قف حيث وقفوا ثمَّ فسِّر)، وهي أصل عظيم من أصول اللغة، ويعتبرها حجة أو أصلا يردُّ على النحاة الذين لم يهتموا بهذه العبارة، يقول عزمي سلمان: «ولست أعلم أن هناك مقولة قد أثَّرت على فكر الشاطبي النحوي كمقولة سيبويه التي لا يمل الشاطبي تكرارها في معظم مباحثه النحوية، تلك هي (قف حيث وقفوا ثمَّ فسِّر)، فقد سيطرت هذه العبارة على فكره النحوي، وأضفت عليه طابعاً وصفياً في معظم جوانبه»[٤]، ومثال ذلك ما جاء في مسألة (خروج (سِوَى) عن الظرفية)، و(توكيد النكرة توكيداً معنوياً)، و(الضمير المتصل بالفاعل المقدم عائداً على المفعول المتأخر).

وكذلك تأثر الشاطبي كثيراً بشيوخه في طريقة البحث والشرح والتعليل والاعتراض، قال الشاطبي: «وقد سلكْت فيه مسلك شيوخي (رضي الله عنهم) في البحث وتحقيق المسائل، والتأنيس بالتنظير، والتنقير عن دفائن اللفظ، وبتتبُّعه بقدر الإمكان، والاعتراض وإيراد الإشكال، والاعتذار عن اللفظ المشروح على حسب ما أعطاه الوقت والحال ... هذا ما جمعت ممَّا شهدتُه وعرفتُه وأخذته عن أشياخي، فقد كان شيخنا الأستاذ الشهير أبو عبدالله الفخّار ــ رحمه الله ــ وشيخنا القاضي أبو القاسم الشريف الحسني ــ رحمه الله ــ وشيخنا الأستاذ أبو عبدالله البلنْسي ــ رضي الله عنه ــ في هذه الطريقة إماماً غير مُدافعٍ حافظاً لمسائلها»[٥]، وقد اعتمد في تحقيق مقصده من الشرح على ثلاثة طرق من طرائق شيوخه:

---

[١] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٥/ ٤٤٢).
[٢] المصدر نفسه: (٨/٥٤).
[٣] المصدر نفسه: (٨/٢٧٦).
[٤] سلمان، عزمي محمد، **جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين**، دار الحامد، عمان/ الأردن، ص١٦٠.
[٥] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٩/٤٨٧).

أحدهما: مما تلقاه عن شيخه ابن الفخار، « وكان من طرق تعليمه البسطُ والتعليلُ، وفضل القضية بين المختلفين من أهل البصرتين وغيرهم، وضرب المسائل بعضها ببعض، والاتساع في التنظير»[1].

ثانيها: عن شيخه القاضي أبي القاسم الشريف الحسنيِّ، «وكان من طرقه تعليمه تحصيل مضمَّن الفصول والأبواب، جامعا لما تشتت منها، مقرباً للمبتدئ... لا يقنع بالفهم البرَّاني فيه، مورداً للإشكال، مجيباً عنه»[2].

ثالثها: عن شيخه الأستاذ أبي عبدالله البَلَنْسيِّ، « وكان من طرق تعليمه بيان المقاصد بحسب القارئ من الابتداء والانتهاء»[3].

ثم قال الشاطبي: «إلى غير هؤلاء ممَّن لازمت مجالسهم، واستفدت منهم، وانتفعت بسببهم، أعلى الله درجاتهم في علِّيِّين، فهذه الطرائق التي ذهبت إليها في الشَّرح، وبنيت عليها، وبالله التوفيق»[4]، وهذا دليلٌ واضح على تأثر الشاطبي بمشايخه في طريقة الشرح والإلقاء.

أمّا أثره في اللاحقين:

فلم تسعفنا كتب اللغة أو كتب التراجم ممن ترجموا له بشيء عن أثره فيمن جاء بعده، لكننا وجدنا أثره في كتب النحاة، ولا شك أن الأثر الذي يخلّفه العالم فيمن يأتي بعده يمثل ركناً أساسياً في إظهار قيمة كتابه، وتقرير مدى أصالته، واستقلال شخصية مؤلفه، وسأشير في هذا الكلام إلى طائفة من النحاة الذين نقلوا من كتابه (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية)، وأحياناً ينقلون منه دون الرجوع إلى المصدر الأصلي أي: (نقلاً عن نقل)، فنقلوا عنه في آثارهم النحوية، سنذكر بعض الأمثلة الذين أخذوا منه، وذلك فيما يأتي:

١ــ مسألة سبب البناء في الأسماء شبهها بالحروف الشَّبه المقَرِّب منها؛ لأنَّ هناك بعض الأسماء يشبه الأفعال كـ (التاء) و(نا) وهذا يُسمى بـ(الشَّبَهِ الْوَضْعِيِّ) وهو: أن يكون الاسم موضوعا على صورة وضع الحروف، بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما "في اسْمَي" قولك: "جِئْتَنَا" وهما (التاء)، و(نا)، إذ الأول على حرف والثاني على حرفين، فشابه الأول الحرف الأحادي كباء الجر، وشابه الثاني الحرف الثنائي كـ(عن). والأصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء، وما وضع على أكثر فعلى خلاف الأصل، وأصل الاسم

---

[1] المصدر نفسه: (٤٨٧/٩).
[2] المصدر نفسه: (٤٨٧/٩).
[3] المصدر نفسه: (٤٨٧/٩).
[4] المصدر نفسه: (٤٨٧/٩).

أن يوضع على ثلاثة فصاعدا، فما وضع على أقل منها فقد شابه الحرف في وضعه واستحق البناء؛ وأعرب نحو:(يد ودم) لأنهما ثلاثيان وضعا.

ونبَّه الشاطبي على أنَّ (نَا) في قوله: (جئتنا) موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعا أوليا كـ(ما) و(لا)؛ فإن شيئا من الأسماء على هذا الوضع غير موجود، نص عليه سيبويه والنحويون، بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به، ثم قال: وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناء(كم)، (من) بأنهما موضوعان على حرفين فأشبها (هل) و(بل)، ثم قال: فعلى الجملة وضع الحرف المختص به إنما هو إذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم، فما أشار إليه هو التحقيق، ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف ليس إطلاقه بسديد[١]. نقله الأشموني[٢] وخالد الأزهري[٣] والصبَّان[٤] والخضري[٥].

٢ــ مسألة الاحتجاج بالحديث الشريف على المسائل اللغوية والنحوية، في هذه المسألة انقسم العلماء إلى قولين: قول الأول يجوِّز الاستشهاد بالحديث مطلقاً، وقول الثاني يمنع مطلقاً، ثم جاء الشاطبي بالقول الثالث وفصَّل القول فيه، قال: «وأما الحديث فعلى قسمين: قسم يعتني ناقله بمعناه دون لفظه فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللسان، وقسم عرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قصد بها بيان فصاحة ككتابه لهمدان وكتابه لوائل بن حجر والأمثال النبوية، فهذا يصح الاستشهاد به في العربية»[٦]. نقله البغدادي[٧] والهروي[٨].

٣ــ مسألة أنكر النكرات قال الشاطبي: أنكر النكرات شيء، ثم موجود، ثم محدث، ثم جسم، ثم نام، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم بالغ، ثم ذكر، ثم رجل، فهذه عشرة يقابل كلا منها ما هو في مرتبته. نقل رأيه خالد الأزهري[٩].

٤ــ مسألة (مذ ومنذ) يكونان (اسمين وحرفين)، قال الشاطبي: قد يحتملان الاسمية والحرفية كما في ما رأيته مذ، أو منذ أن الله خلقه بفتح الهمزة أما إن كسرت، فالاسمية متعينة. نقل رأيه الصبَّان[١].

---

[١] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٧٤/١).
[٢] **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، (٤٢/١).
[٣] خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، (٤٢/١).
[٤] الصبّان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (٨٧/١).
[٥] الخضري، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، (٢٨/١).
[٦] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٠١/٣).
[٧] البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، (١٢/١).
[٨] الهروي، محمد بن علي بن محمد (ت: ٤٣٣هـ)، **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ، (٢٣٢/١).
[٩] خالد الأزهري، **شرح التصريح على التوضيح**، (٩٥/١).

٥ــ وكذلك اعتمد البغدادي على الشاطبي في نقل الشواهد وكلام العلماء من كتابه دون الرجوع إلى المصدر الأصلي، قال البغدادي: « الشاهد الثامن عشر بعد المائتين (يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَهْ) على أن جارة تمييز؛ لأنَّ ما الاستفهامية تفيد التفخيم أي: كملت جارة. وهذا المصراع عجز وصدره: (بَانَتْ لِتُحْزِنَنَا عَقَارَهْ)، والبيت مطلع قصيدة للأعشى ميمون. قال الشاطبي في شرح الألفية: أجاز الفارسي أن تكون جارة في هذا البيت تمييزا لجواز دخول (من) عليها؛ لأنَّ ما استفهام على معنى التعجب فجارة يصح أن يقال فيها: ما أنت من جارة»[٢].

من خلال هذه الأمثلة يبدو أثر الشاطبي جلياً وكبيراً على مَنْ جاءوا بعده ممَّن ألَّف في النحو، وعلى أنَّ كتابه لم يُهمل من بعده بل كان متداولاً في أيِّد النحاة وطلاب العلم، وهناك كتب أخرى أيضاً ذكرت الشاطبي بشكل قليل لم ألتفت إليهم، لقلة ذكرهم الشاطبي في كتبهم، وهذا دليل على أهمية كلام الشاطبي ووضوحه في الشرح، وهذا دليل على أثر الشاطبي فيمن بعده.

وكذلك بعد تحقيق كتاب (المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) في عصرنا الحاضر أخذ الباحثون هذا الكتاب موضوعاً للدراسة، وكل باحث أخذ جزءاً معيناً منه وأخذ يبحث فيه، فهناك رسالة دكتوراة في جامعة أم القرى بعنوان: (الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي) للباحث: عبدالرحمن الطلحي؛ وهناك رسالة ماجستير في الجامعة الإسلامية غزة بعنوان: (موقف الشاطبي من مسائل الخلاف اللغوي بين البصريين والكوفيين في كتابه المقاصد الشافية) للباحثة: هالة موسى محمد القبط؛ ورسالة أخرى في الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة بعنوان: (دفاع الشاطبي عن ابن مالك في المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية) للباحث: عبدالعزيز بن صالح؛ ورسالة أخرى أيضاً في جامعة أم القرى بعنوان: (اعتراضات الشاطبي على آراء ابن خروف النحوية والصرفية في كتاب المقاصد الشافية) للباحث: حسن بن أحمد حسن العلوي الزهراني.

نظراً للمكانة العلمية للشاطبي التي تميَّز بها أقبل العلماء والنحاة والباحثون اللغويون فيمن جاءوا بعده بنقل كلامه في كتبهم، أو دراسة آرائه وكتابه من قِبل الباحثين.

سابعاً: الثقافة الأصولية عند الشاطبي وأثرها في اعتراضاته على ابن مالك.

لم يكن الشاطبي متتبعاً لأخطاء النحاة، قاصداً أن يعترض عليهم، وإنَّما اعتراضاته هذه تأتي عرضاً وهو يشرح ويفسر الألفية، فما وجده من صواب أقرَّه، وما وجده من خلل قوَّمه، ولِذا سؤال يطرح نفسه هل تأثر الشاطبي بالثقافة الأصولية عند شرحه للألفية واعتراضاته على النحاة وابن مالك خاصة؟

---

[١] الصبّان، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، (٢/٣٤٠).
[٢] المصدر نفسه: (٣/٣٠٨)

إن الشاطبي كان متأثراً بالثقافة الأصولية إلى حدٍّ كبير، وذلك بالنظر إلى كتبه تجد هناك شبه كبير في طريقة تناول المسائل والموضوعات بين كتابه (المقاصد الشافية) في النحو وكتبه الأخرى في الشريعة، وأنه ألَّف كتابه في النحو على غرار ما فعل في كتب الشريعة كـ (الموافقات)، وخاصة عندما ننظر إلى وحدة التفكير لدى الشاطبي، والشبه الكبير بين كتبه، فهما لا يختلفان إلَّا في المضمون الذي يدرسه كلّ علم، فالشاطبي علم من أعلام أصول الفقه، متمكن من فهم أصول الشريعة ومقاصدها، وكتابه (الموافقات) خير دليل على ذلك، إذ بيَّن فيه حقيقة مقاصد الشريعة الإسلامية التي يمكن أن نستخلص منها الأحكام الشريعة، وقياساً عليها فقد يستخلص الأحكام النحوية من أصول اللغة، فلا بدَّ أن تكون حججه وأحكامه قوية لها سند قوي من أصول اللغة كما هي كذلك في أصول الفقه، فلم تكن تستند إلى هوى في النفس، أو تعصب لمذهب، أو أخذ بالظاهر، وإنّما هي مستندة إلى أسس قوية ومقاصد عظيمة[1].

لو أخذنا على سبيل المثال مسألة **(التعجب المباشر من الفعل (افتقر) ونحوه)**،يدور الخلاف حول التعجب المباشر دون ما كان بواسطة (ما أشدَّ) أو (أشْدِدْ) في بناء فعلي التعجّب (ما أفْعلهُ، وأفْعلْ بهِ) من الفعل الثلاثي المزيد إذا أُجري مجرى الثلاثي، نحو: اتَّقى وامْتلأ واقْتَفَر واسْتَغنى ونحوه، وقد ذهب النحاة في هذه المسألة إلى قولين بين المانعين والمجيزين، قال الشاطبي: «وأما إثباته أو نفيه من جهة ما يُقاس عليه أو لا يُقاس، فليس بالسَّهل ولا باليسير، فالذين اعتنوا بالقياس والنَّظر فيما يُعَدُّ من صُلب كلام العرب وما لا يُعد لم يُثبتوا شيئاً إلَّا بعد الاستقراء التام، ولا نَفَوه إلَّا بعد الاستقراء التام، وذلك كلُّه مع مُزاولة العرب، ومداخلة كلامها، وفَهم مقاصدها، إلى ما ينضم إلى ذلك من القرائن ومقتضيات الأحوال، التي لا يقوم غيرها مقامَها، فبعد هذا كلّه ساغ لهم أن يقولوا: هذا يُقاس، وهذا لا يُقاس، إلى غير ذلك من الأحكام العامة التي لا يُفضى بها إلَّا من اطَّلع على مآخذ العرب، وعرف مآل مقاصدها»[2].

فالشاطبي في هذه المسألة أيّد المانعين، قال: «وإذا ثبت هذا فإنَّهم لم يدعوا في (ما أفقره) وأخواته أنَّه شاذ إلَّا بعد أن عرفوا بالاستقراء التام أنَّ قائله لا يتكلم بـ (فقُرَ) أو نحوه، وإن تكلم به ففي شعر أو نادر كلام، وما لا يبنى عليه قياس، وإلَّا لكان نفيهم لذلك نفياً لما لا علم لهم بنفيه ولا إثباته، وهذا لا يصحُّ أن ينسب إلى عدل منهم على حال، كما لا ينسب مثل ذلك

---

[1] انظر: عرب، سلوى محمد عمر، **المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك**، بحث منشور، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، مجلة العلوم، العدد السابع عشر، ١٤٣١هـ، ص٢١؛ وانظر: الطلحي، عبدالرحمن بن مردد بن ضيف الله، **الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي**، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، السعودية، ص٦.

[2] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، (٤٩٢/٤).

إلى فقيه أو أصولي وغيرهما»[١]، ولذا نجد أن الشاطبي يعترض على ابن مالك على أنه لم يجعل التعجب المباشر من الفعل (ما أفقَرَه) نادراً، ويعيب على ابن ملك والنحاة المتأخرين عدم اعتنائهم بمقاصد العرب، فذكر «أن قول إمام الصنعة: (قف حيثُ وقفوا ثم فسِّر) أصلٌ عظيم، لا يفهمه حق الفهم إلَّا من قتل كلام العرب علماً، وأحاط بمقاصده، وكثيراً ما نجد ابن مالك وغيره من المتأخرين يعتمدون على أشياء لا يُعتمد على مثلها المتقدمون الذي لابسوا العرب، وعرفوا مقاصدهم، اتكالاً على قياس مجرد، أو على حصول الفائدة أو غير ذلك»[٢].

وكذلك إنَّ المتصفح لكتاب (المقاصد الشافية) للشاطبي يشهد بوضوح أثر الثقافة الأصولية فيه، حيث يلحظ كثيراً من العبارات في المسائل الاعتراضية على ابن مالك أو غيرها من المسائل التي تدلّل على تأثر الشاطبي فيها بالثقافة الأصولية، وأثرها واضح عليه كما يتضح من خلال النماذج التالية على سبيل المثال لا الحصر:

يرى الشاطبي «أن مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء وإجماع الأصوليين وإجماع المحدِّثين، وكل علم اجتمع عليه أربابه على مسألة منه، فإجماعهم حجَّة، ومخالفهم مُخطئ»[٣]، ويقول في مكان آخر: «وأنت ترى في مخالفة الإجماع من لزوم الخطأ للمخالف؛ إذ الناس مجمعون على خطأ من خالف الإجماع، وعلى تخطئة من خطَّأهم، والذي يُقطع به ولا يشكُّ فيه أن الإجماع في كلِّ فن شرعيٍّ أصه المنقول حُجَّةٌ؛ لأن الإجماع معصوم على الجملة، قامت بذلك الدلال الشرعية على ما تقرّر في الأصول»[٤]، و(مخالفة ما أجمع عليه النحاة باطلة باتِّفاق أهل العلم) [٥]، (ولا يُترك ما اجتمع عليه لما اختلف فيه) [٦]، و(ما خالف إجماع النحويين باطل)[٧]، و(لا يقال إن إجماع النحويين ليس بحجَّة)[٨]، و(القطع بأن مخالف الإجماع مُخطئ)[٩]، (والحق هو رأي الجماعة) [١٠]، (وهذا الحمل أولى من الحمل على مخالفة الجماعة) [١١]، (والمتَّفق عليه أرجح) [١٢]، (والصحيح مذهب الجماعة) [١]، (وهو أصلٌ متفقٌ عليه عند

---

[١] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** (٤/٤٩٣).
[٢] المصدر نفسه: (١/٢٠).
[٣] المصدر نفسه: (٢/٧١).
[٤] المصدر نفسه: (٩/١٩٣).
[٥] المصدر نفسه: (١/٤٩٢).
[٦] المصدر نفسه: (١/٢٩٠).
[٧] المصدر نفسه: (١/٤٩١).
[٨] المصدر نفسه: (١/٤٩١).
[٩] الشاطبي، **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية:** (٢/٣٢).
[١٠] المصدر نفسه: (٢/٨٨).
[١١] المصدر نفسه: (٢/٥٨٦).
[١٢] المصدر نفسه: (٤/١٠).

الأكابر: الخليل وسيبويه فمَن دونهما إلى الآن)[٢]، (والصواب ــ والله أعلم ــ مع النحويين دون ابن مالك)[٣]، وكذلك كثيراً ما يُشير إلى هذا القول في تأييد المسائل النحوية المجمع عليها بقوله: (يد الله مع الجماعة) [٤]، وبهذا يرى الشاطبي أنه لا فرق في ذلك بين الإجماع الشرعي، والإجماع النحوي، وهذه مجموعة من العبارات توضح لنا أن الشاطبي كان متأثراً بالثقافة الأصولية عند اعتراضاته على ابن مالك ــ والله أعلم ــ.

---

[١] المصدر نفسه: (١٤/٦). يمكن النظر إلى: مسألة تقديم الحال على صاحبها المجرور.
[٢] المصدر نفسه: (٥٥٩/٣). انظر: تقديم التمييز على عامله المتصرف.
[٣] المصدر نفسه: (٤٥٥/٣).
[٤] المصدر نفسه: (٤٣٦/٢) و(٥٢٦/٥) و(١٢٤/٩).

الخاتــمة
وأهم النتائج

الخاتــمة

لعلّ أهم ما انتهت إليه الدراسة من نتائج تتمثل فيما يأتي:

١. اتضحت شخصية الشاطبي المميّزة من خلال عرضه ومناقشته لآراء النحاة، ولم يكتف بمجــرد النقل بل كان يستحسن، أو يعترض ويناقش ويدلي برأيه فظهرت شخصيته واضحة في الــشرح،

ولم يفعل كما فعل معظم الشراح الذين كانت عنايتهم موجهة لإيضاح مراد ابن مالك وشرح عباراته والاستدلال لمذهبه، ولم يحرصوا كثيراً لمناقشة كلامه قبولاً أو ردّاً إلَّا المراديّ وأبا حيان كانا كثيري المراجعة لكلام ابن مالك ونقده وتبيين الصواب فيما يبدو لهما.

٢. كان الشاطبي يميل للمذهب البصري أكثر من المذهب الكوفي، وذلك واضح من خلال مصطلحاته وثنائه وتوجيهاته، وكما تبين أيضاً كثرة موافقته لنحاة البصرة، ومخالفته لنحاة الكوفة في المسائل الخلافية.

٣. إنَّ اعتراضات الشاطبي على ابن مالك قليلة مقارنة بهذا الشرح الضخم؛ لأنَّ ابن مالك كثيراً ما يقف في الألفية مع مذهب سيبويه وجمهور البصريين حتى كتب أحدهم رسالة ماجستير (دفاع الشاطبي عن ابن مالك في المقاصد الشافية)، وفي أغلب الأحيان يحاول أن يجد اعتذاراً له.

٤. كان الشاطبي متأدباً مع ابن مالك، وتمثل ذلك في لين العبارة معه في الغالب، مثلا يقول: (ابن مالك ــ رحمه الله ــ لم يفصل هذا التفصيل الضروري)، (كل ما احتج به المؤلف جارٍ على طريقته. أي على طريقته في مفهوم الضرورة، والاستشهاد بالحديث).

٥. اعتماد الشاطبي على منهج الأصوليين عند شرحه واعتراضاته على النح٢اة، ويرى أنَّ مخالفة إجماع النحويين كمخالفة إجماع الفقهاء، فإجماعهم حُجَّة، ومخالفهم مخطئ.

٦. تعدد رأي ابن مالك في المسألة الواحدة من كتاب إلى آخر في بعض الأحيان، ولم يكن يشير إلى أن له رأياً سابقاً عدل عنه أو خالفه، ويُعدُّ هذا الخلاف الذي احتوى كلام ابن مالك تطوراً فكرياً مبنياً على أسس علمية، وليس سهواً أو غفلة منه.

٧. تبين أن مذهب ابن مالك مذهب وسط، فهو لم يأخذ بمذهب البصريين القائم على التأويلات البعيدة، وكذلك لم يأخذ بالمذهب الكوفي بحذافيره الذي يقبل السماع مطلقًا.

٨. هناك اعتراضات أخرى على ابن مالك في كتابه، لم أقع عليها، وأنبهني إليها المناقشون، وفي قابل الأيام سأجري تعديلاً في بحث مستقل.

والحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسل

قائمة المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

١. الأستراباذي، محمد بن حسن الرضي (ت: ٦٨٦ه)، **شرح الرضي على الكافيـــة**، تحقيـــق: يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، ١٣٩٨ ه – ١٩٧٨م.

٢. الأَشْمُوني، علي بن محمد بن عيسى (ت: ٩٠٠هـ)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، ط١، ١٤١٩هـ.

٣. الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، **ديوانه**، تعليق: محمد حسين، المطبعة النموذجية، القاهرة، ١٩٩٢.

٤. الأفغاني، سعيد بن محمد بن أحمد (ت: ١٤١٧هـ)، **من تاريخ النحو العربي**، مكتبة الفلاح– الكويت، ط١، ١٩٨٠م.

٥. ابن الأنباري، عبد الرحمن بن محمد الأنصاري أبو البركات الأنباري (ت: ٥٧٧هـ):
– **الإغراب في جدل الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٣٩١هـ–١٩٧١م. – **لمع الأدلة**، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٩٧١م.
– **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين والكوفيين**، تحقيق: محي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ– ٢٠٠٣م.
– **أسرار العربية**، دار الأرقم بن أبي الأرقم ــ بيروت، ط١ ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.

٦. بابتي، عزيزة فوال، **المعجم المفصل في النحو العربي**، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٢م.
ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد (ت:٤٦٩ه)، **شرح المقدِّمة المُحسبة**، تحقيق: خالد عبدالكريم، المطبعة العصرية ــ الكويت، ط١، ١٩٧٧م.

٧. البخاري، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، **صحيح البخاري**، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨. البغدادي، إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم (ت: ١٣٣٩هـ)، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان، ١٩٥٥م.

٩. البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت: ١٠٩٣هـ)، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

١٠. البطليوسي، عبد الله بن محمد بن السيد (ت: ٥٢١هـ)، **الحلل في شرح أبيات الجمل**، تعليق: يحيى مراد، دار الكتب العلمية ـــــ بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٢٤هـ ــ ٢٠٠٣م.

١١. التنبكتي، أحمد بابا السوداني (ت:٩٦٣هـ)، **نيل الابتهاج بتطريز الديباج**، مكتبة السعادة ، مصر، ١٣٢٩هـ.

١٢. ثعلب، أبو العباس أحمد بن يحيى (ت:٢٩١هـ)، **مجالس ثعلب**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار المعارف ــ مصر.

١٣. الثمانيني، أبو القاسم عمر بن ثابت (ت: ٤٤٢هـ)، **شرح التصريف**، تحقيق: إبراهيم بن سليمان ، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ/١٩٩٩م.

١٤. الجرجاني، عبدالقاهر بن عبدالرحمن، **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد ــ العراق، ١٩٨٢م.

١٥. ابن الجزري، شمس الدين محمد بن محمد (ت: ٨٣٣هـ):

- **النشر في القراءات العشر**، تحقيق: علي محمد الضباع (ت:١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى/ دار الكتاب العلمية.
- **غاية النهاية في طبقات القراء**، مكتبة ابن تيمية، ط١، ١٣٥١هـ.

١٦. ابن جماعة، محمد بن إبراهيم بن سعدالله، **شرح الكافية**، تحقيق: محمد عبدالمجيد، ط١، ١٤٠٨هـ ــ ١٩٧٨م.

١٧. الجزولي، أبو موسى عيسى بن عبد العزيز (ت: ٦٠٧هـ)، **المقدمة الجزولية في النحو**، تحقيق: شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى.

١٨. الجمحي، أبو دهبل، **ديوانه**، تحقيق: عبدالعظيم عبد المحسن، مطبعة القضاء، النجف، ط١، ١٣٩٢هـ ــ ١٩٧٢م، ص٢٩.

١٩. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: ٣٩٢هـ):

-**الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب – بيروت.

- **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها**، وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، ط١، ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.

٢٠. ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان بن عمر (ت: ٦٤٦هـ):

- **الإيضاح في شرح المفصل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، وزارة الأوقاف ــ العراق، ١٤٠٢هـ ــ ١١٩٨٢.

- **شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب**، تحقيق: جمال عبد العاطي، مكتبة نزار مصطفى، الرياض/ السعودية، ط١، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٧م.

٢١. حاجي خليفة، مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي (ت: ١٠٦٧هـ)، **كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون**، مكتبة المثنى ــ بغداد، ١٩٤١م.

٢٢. الحديثي، خديجة، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد، بغداد، ١٩١٨م.

٢٣. حسين، محمد الخضر، **القياس في اللغة العربية**، المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٥٣هـ.

٢٤. الحميري، محمد عبدالمنعم (ت: ٩٠٠هـ)، **الروض المعطار في خبر الأقطار**، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، ١٩٨٠.

٢٥. أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي بن يوسف الأندلسي (ت:٧٤٥هـ):

- **ارتشاف الضرب من لسان العرب**، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة،ط١، ١٤١٨هـ ــ ١٩٩٨م.

-**البحر المحيط في التفسير**، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر ــ بيروت، ١٤٢٠ه.

- **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن الهنداوي، دار القلم ــــ دمشق، ط١، ١٤٢٢هـ ــ ٢٠٠٢م.

- **منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك**، تحقيق: سيدني جلازر، ط١، ١٩٤٧، في الجمعية الشرقية الأمريكية، تصوير أضواء السلف.

٢٦. الحيدرة اليمني، علي بن سليمان، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق: هادي عطية مطر، مطبعة الإرشاد ــ بغداد، ط١، ١٤٠٤هـ ــ ١٩٨٤م.

٢٧. خالد الأزهري، خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد (ت: ٩٠٥هـ)، **شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو**، دار الكتب العلمية -بيروت- لبنان، ط١، ١٤٢١هـ.

٢٨. ابن خروف، أبو الحسن علي بن محمد بن علي (٦٠٩هـ)، **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: سلوى محمد عمر، جامعة أم القرى ــ السعودية، ط١، ١٤١٨هـ.

٢٩. الخضري، محمد الخضري (ت: ١٢٨٨ه)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، دار الفكر.

٣٠. الدماميني، محمد بدرالدين بن أبي بكر بن عمر (٨٢٧هـ)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق: محمد بن عبدالرحمن المفدى، ط١، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م.

٣١. الذبياني، النابغة، **ديوانه**، تحقيق: عباس عبد السَّاتر، دار الكتب العلمية، بيروت ــ لبنان، ط٣، ١٤١٦هـ ــ ١٩٩٦م.

٣٢. الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي (ت: ٦٦٦هـ)، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية – الدار النموذجية، بيروت – صيدا ، ط٥، ١٤٢٠هـ.

٣٣. الريسُوني، أحمد، **نظرية المقاصد عند الإمام الشاطبي**، تقديم: طه جابر العلواني، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ١٩٩٥م.

٣٤. ابن أبي الربيع، عبيدالله بن أحمد السبتي (ت: ٦٨٨هـ):

– **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عيَّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت ــ لبنان، ط١، ١٤٠٧م ــ ١٩٨٦م.

– **الملخص في ضبط قوانين العربية**، تحقيق: علي بن سلطان الحكمي، ط١، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م.

٣٥. الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى (ت:٣٨٤هـ)، **معاني الحروف**، تحقيق: عبدالفتاح إسماعيل شبلي، دار الشروق ــ السعودية، ط٢، ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.

٣٦. الزاكي، محمد آدم الزاكي، **مناظرات العلماء ومحاوراتهم حتى نهاية القرن الخامس الهجري**، مكتبة الفيصلية، مكة المكرمة، ١٤٠٥ه.

٣٧. الزبيديّ، عبداللطيف بن أبي بكر الشرجيّ (ت: ٨٠٢هـ)، **ائتلاف النُصرة في اختلاف نُحاة الكوفة والبصرة**، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب ــ بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ ــ ١٩٨٧م.

٣٨. والزبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق، (ت: ١٢٠٥هـ)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.

٣٩. الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق أبو القاسم (ت: ٣٣٧هـ)، **حروف المعاني والصفات**، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٤٠. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي، (ت: ١٣٩٦هـ)، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط١٥، ٢٠٠٢م.

٤١. الزمخشري، جار الله أبي القاسم محمود بن عمر(ت:٥٣٨هـ)، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل**، تحقيق: عبد الرزاق المهدي ، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٤٢. أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت، **النوادر في اللغة**، تحقيق: محمد عبدالقادر أحمد، دار الشروق، ط١، ١٩٨١م ــ ١٤٠١هـ.

٤٣. السامرائي، فاضل صالح، **معاني القرآن**، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة.

٤٤. السبيهين، محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن، **مسائل الخلاف النحوية في ضوء الاعتراض على الدليل النقلي**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ ــ ٢٠٠٥م.

٤٥. ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري النحوي (ت: ٣١٦هـ)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٨.

٤٦. السعدي، المخبل، **ديوانه**، تحقيق: محمد نبيل، دار صادر، بيروت، ١٤٢٨هـ ــ ٢٠٠٧م.

٤٧. ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق (ت: ٢٤٤هـ)، **إصلاح المنطق**، تحقيق: محمد شاكر و عبدالسلام هارون، دار المعارف، مصر، ١٩٨١م.

٤٨. سلمان، عزمي محمد، **جوانب التفكير النحوي لدى الأصوليين (الشاطبي أنموذجاً)**، دار الحامد، عمان الأردن.

٤٩. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي (ت: ١٨٠هـ)، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.

٥٠. السيرافي، أبو سعيد السيرافي الحسن بن عبدالله بن المرزبان (ت:٣٦٨هـ): **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيِّد علي، دار الكتب العلمية ـ لبنان، ط١، ٢٠٠٨م ـ ١٤٢٩هـ.

٥١. السيرافي، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله (ت:٣٨٥هـ)، **شرح أبيات سيبويه**، تحقيق: محمد علي الريح هاشم، مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر ـ القاهرة / مصر، ١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م.

٥٢. السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين (ت: ٩١١هـ):

- **البهجة المرضية**، دار السلام، القاهرة، ط١، ١٤٢١هـ / ٢٠٠٠م.

الاقتراح في أصول النحو وجدله، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٩ - ١٩٨٩م.

- **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية ـ مصر.

٥٣. الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى (ت:٧٩٠هـ):

- **المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية**، تحقيق: مجموعة من المحققين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي/جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٨هـ ـ٢٠٠٧م.

- **فتاوى الإمام الشاطبي**، جمع وتحقيق: محمد أبو الأجفان، ط٤، مكتبة العبيكان، الرياض/ السعودية، ١٤٢١ه.

٥٤. الشجري، ضياء الدين أبو السعادات هبة الله بن علي (ت: ٥٤٢هـ)، **الأمالي**، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩١م.

٥٥. الشريف الجرجاني، علي بن محمد، (ت: ٨١٦هـ) **معجم التعريفات**، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة.

٥٦. الشلوبين، أبو علي عمر بن محمد (ت: ٦٥٤ه):
- **شرح المقدمة الجزولية الكبير**، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشيد ـ الرياض، ط١، ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م.
- **التوطئة**، تحقيق: يوسف أحمد المطوع، المساهم ـــ الكويت، ط٢، ١٤٠١هـ ـــ ١٩٨١م.

٥٧. الشنقيطي، أحمد بن الأمين (ت:١٣٣١ه)، **الدُررُ اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع**، تحقيق: محمد باسل عيون السُّود، دار الكتب العلمية، بيروت ـــ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٥٨. شهاب الدين البناء، أحمد بن محمد بن أحمد (ت: ١١١٧هـ)، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية – لبنان، ط٣، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ.

٥٩. ابن الصائغ، محمد بن حسن بن سِباع الجذامي (ت: ٧٢٠هـ)، **اللمحة في شرح الملحة**، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/السعودية، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

٦٠. الصبان، أبو العرفان محمد بن علي (ت: ١٢٠٦هـ)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك**، دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، ط١، ١٤١٧هـ /١٩٩٧م.

٦١. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أحمد بن أيبك (٧٦٤هـ)، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، ط١.

٦٢. صلاح الدين أبو سعيد خليل بن عبد الله (ت: ٧٦١هـ)، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير ـ عمان، ط١، ١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م.

٦٣. الصيمري، عبدالله بن علي بن إسحاق (ت: ٤٤١ه)، **التبصرة والتذكرة**، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر ـ دمشق، ط١، ١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م.

٦٤. الطائي، حاتم، **ديوانه**، دار صادر ــ بيروت، ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١م.

٦٥. الطنطاوي، محمد، **نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة**، تحقيق: أبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، ط١، ٢٠٠٥م-١٤٢٦هـ.

٦٦. العامري، لبيد بن ربيعة، **ديوانه**، لبيد بن ربيعة بن مالك، أبو عقيل العامري (ت: ٤١هـ)، تحقيق: حمدو طمّاس، دار المعرفة، ط١، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٦٧. العبيدي ،حمادي، **الشاطبي ومقاصد الشريعة**، دار قتيبة، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

٦٨. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن مؤمن بن محمد بن علي (ت:٦٦٩هـ):

ــ **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

ــ **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: فوّاز الشعّار، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤١٩هـ ــ ١٩٩٨م.

٦٩. ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: ٧٦٩هـ)، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث،ــ القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠م.

٧٠. العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله (ت: ٦١٦هـ):

- **التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين**، تحقيق: عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه/ القاهرة.
- **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط١، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- **إعراب لامية الشنفرى**، تحقيق : محمد أديب عبدالواحد جمران، المكتب الإسلامي ـــ بيروت، ط١، ١٩٨٤م.

٧١. الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم (ت: ١٣٦٤هـ)، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، صيدا ــ بيروت، ط٢٨، ١٤١٤هـ ــ ١٩٩٣م.

٧٢. ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني (ت: ٣٩٥هـ) **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، دار الفكر، ١٩٧٩م.

٧٣. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله (ت: ٢٠٧هـ)، **معاني القرآن**، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر، ط١.

٧٤. الفوزان، عبدالله بن صالح، **تعجيل الندى بشرح قطر الندى**، دار ابن الجوزي ـــ السعودية، ط٢، ١٤٣١هـ.

٧٥. ابن قاضي شبهة، أبو بكر بن أحمد بن محمد (ت: ٨٥١ه)، **طبقات النحاة واللغويين**، تحقيق: محسن عياض، مطبعة النعمان، النجف، ١٩٧٣م.

٧٦. ابن القَطَّاع، علي بن جعفر بن علي السعدي (ت: ٥١٥هـ)، **كتاب الأفعال**، عالم الكتب، ط١ ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

٧٧. القفطي، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف (ت: ٦٤٦ه)، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، ط١.

٧٨. قيس بن دُريح، **ديوانه**، تحقيق: عبدالرحمن المصطاوي، دار المعرفة، ط٢، ١٤٢٥هـ ــ ٢٠٠٤م، بيروت ــ لبنان.

٧٩. القيسي، أبو علي الحسن بن عبد الله (ت:٦٠٠هـ)، **إيضاح شواهد الإيضاح**، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت/ لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ ـــ ١٩٨٧م.

٨٠. ابن كثير، إسماعيل بن عمر، (ت: ٧٧٤هـ)، **البداية والنهاية**، تحقيق: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط١، القاهرة، ١٤١٩ه ــ ١٩٩٨م.

٨١. المالقي، أحمد بن عبدالنور (ت:٧٠٢هـ)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبعة مجمع اللغة العربية/ دمشق.

٨٢. ابن مالك، جمال الدين بن محمد بن مالك (٦٧٢هـ):
- **ألفية ابن مالك في النحو والصرف**، دار التعاون.
- **تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م.
- **شرح عمدة الحافظ في عدة اللافظ**، تحقيق: عدنان عبدالرحمن الدوري، مطبعة العاني ـ بغداد، ١٣٩٧هـ ـ١٩٧٧م.
- **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح**، محمد فؤاد عبدالباقي، مكتبة دار العروبة ـــ القاهرة.
- **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط١.
- **شرح التسهيل**، تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة ، ط١، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- **الفوائدُ المحوية في المقاصد النحوية**، تحقيق: وداد يحيى، جامعة أم القرى ـــ السعودية، ١٤٠٦هـ.

٨٣. المبرد، محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الأزدي أبو العباس، (ت: ٢٨٥هـ)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب - بيروت.

٨٤. المرادي، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبدالله (ت: ٧٤٩هـ):
- **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط١، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م.
- **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.

٨٥. مجمع اللغة العربية، **المعجم الفلسفي**، القاهرة، الهيئة العامة لشؤن المطابع الأميرية، ١٤٠٣هـ.

٨٦. مجمع اللغة العربية بالقاهرة، **المعجم الوسيط**، دار الدعوة.

٨٧. المختار، أحمد عبدالحميد عمر، **البحث اللغوي عند العرب**، عالم الكتب، ٢٠٠٨م.

٨٨. المقّري، أحمد بن محمد، **نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط١، ١٩٤٩م.

٨٩. أبو المكارم، علي ، **أصول التفكير النحوي**، دار غريب، ط١، ٢٠٠٦م.

٩٠. المكناسي، محمد بن أحمد بن محمد (ت: ٩١٩هـ)؛ **إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق**، تحقيق: حسين عبدالمنعم بركات، مكتبة الرشيد/ الرياض، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٩١. الملخ، حسن خميس، **نظرية الأصل والفرع في النحو العربي**، دار الشروق، عمان، ط١، ٢٠٠١م، ص ١٥٣.

٩٢. الملخ، حسن خميس، ونعجة، سهى فتحي، **المحظورات اللغوية منازل الرؤية ومسالك التطبيق**، عالم الكتب، إربد/ الأردن، ط١، ٢٠١٥م.

٩٣. ابن منظور، محمد بن مكرم بن على، أبو الفضل (ت:٧١١هـ)، **لسان العرب**، دار صادر ـ بيروت، ط٣، ١٤١٤ هـ.

٩٤. ابن الناظم، بدرالدين محمد بن جمال الدين محمد بن مالك (ت: ٦٨٦هـ)، **شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك**، تحقيق: محمد باسل عيون السّود، دار الكتب العلمية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ/ ٢٠٠٠م.

٩٥. النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م.

٩٦. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل، (ت: ٣٣٨ه)، **إعراب القرآن**، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب/ بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.

٩٧. النمري، أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمدِ بن عبد البر(ت: ٤٦٣ه)، **بهجة المجالس وأنس المُجالس وشحذ الذاهن والهاجس**، تحقيق: محمد مرس الخولي، دار الكتب العلمية ـ بيروت/ لبنان.

٩٨. النيسابوري، مسلم بن الحجاج أبو الحسن (ت: ٢٦١هـ)، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٩٩. ابن الهائئ، سري الدين إسماعيل بن محمد الأندلسي(ت:٧٧١ه)، **شرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: أحمد بن محمد القرشي، رسالة دكتوراة ـــ جامعة أم القرى ـــ السعودية، ١٤١٤هـ ـ١٩٩٤م.

١٠٠. الهروي، محمد بن علي بن محمد (ت: ٤٣٣هـ)، **إسفار الفصيح**، تحقيق: أحمد بن سعيد، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية، ط١، ١٤٢٠هـ.

١٠١. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، أبو محمد عبدالله جمال الدين الأنصاري (ت: ٧٦١هـ):

- **شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: علي محسن، دار عالم الكتب ـــ بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

- **شرح قطر الندى وبل الصدى**، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، القاهرة، ط١١، ١٣٨٣م.

- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: مازن المبارك / محمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، ط٦، ١٩٨٥م.

١٠٢. ابن الوراق، محمد بن عبد الله بن العباس أبو الحسن (ت: ٣٨١هـ)، **علل النحو**، تحقيق: محمود جاسم، مكتبة الرشد – الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩م.

١٠٣. ابن الوردي، عمر بن مظفر، **تتمة المختصر في أخبار البشر**، تحقيق: أحمد رفعت البدراوي، دار المعرفة، بيروت، ط١، ١٩٧٠م.

١٠٤. ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت:٦٤٣هـ)، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية.

١٠٥. الملخ، حسن خميس، ونعجة، سهى فتحي، **المحظورات اللغوية منازل الرؤية ومسالك التطبيق**، عالم الكتب، إربد/ الأردن، ط١، ٢٠١٥م.

١٠٦. اليماني، عبدالباقي بن عبدالمجيد (ت:٧٥٣ه)، **إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين**، تحقيق: عبدالمجيد دياب، شركة الطباعة السعودية، الرياض، ١٩٨٦م.

الرسائل والأبحاث الجامعية

١٠٧. وبتوا، حسان بن نور بن عبدالقادر، **اعتراضات الشاطبي على ابن الناظم في كتاب المقاصد الشافية "جمعاً ودراسة"**، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، ٢٠١٤م.

١٠٨. الحندود، إبراهيم بن صالح بن مد اللَّه، **ما أَصْلَحَهُ الشُّرَّاحُ منْ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مَالِكٍ**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلاميَّة، بحث غير منشور.

١٠٩. رشيد، غريب بن ياسين، **اعتراضات الأزهري النحوية على ابن هشام في التصريح بمضمون التلميح**، (رسالة ماجستير)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، ١٤٢٧ه.

١١٠. الطلحي، عبدالرحمن بن مردد بن ضيف الله، **الأدلة النحوية الإجمالية في المقاصد الشافية للشاطبي**، (رسالة دكتوراة)، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٢٣.

١١١. عرب، سلوى محمد عمر، **المعايير الأصولية في نماذج من اعتراضات الشاطبي على ابن مالك**، (بحث منشور)، جامعة الملك عبد العزيز، السعودية، مجلة العلوم، العدد السابع عشر، ١٤٣١هـ.

١١٢. علي، حسّان محمد، **اعتراضات الرضي على النحاة في شرح الكافية "دراسة نحوية"**، (رسالة ماجستير)، الجامعة الإسلامية، غزة، ٢٠١١م.

Abstract

Al – shatibi's Objections On Ibn _ Malek's Explanation For kulasa

Anwar Jamal Hussein al Bayati

supervision

Prof. Dr. Ali Hussein Alboub

Alfiyyah Ibn Malek's text is regarded as one of the most significant syntactical texts which the scholars competed on its explanation . Al–Shatibi was one of them who contributed through his book (Al– Maqasid Al–Shafeyah Fi Sharh Al–Khulassa Al– kafeyah) . After reading this book I discovered that Al–Shatibi was the more defendant of Ibn Malek , however he , sometimes, objected him , so I preferred to unseel on his objections and attitudes of Ibn Malek in the intercepting questions . imanifested the questions as mentioned in (Al–Maqasid Al–Shafeyah), after that I chose an address for each question, the question is formed of four chapters . A chapter is concerned with Ibn Malek's viewpoint through the explanation of one or two verses quoted from (Alfiyyah) . Another chapter mentions the text of Al–Shatibi's objection on Ibn Malek . The other chapter studies the question through making adjustment between Ibn Malek's attitude and Al–Shatibi and those who pursued or preceded and the other attitudes in the same viewpoint through indicating the audiological and standard proofs and what is connected with the other things .The last chapter is concerned with the prominent view which the researcher preferred after the study . I tried to stand at the most

distinguished characteristics in (Al-Maqasid Al-Shafeyah) . His author showed to what extent he was accurate in interpretation and documentation of texts and views and his being affected by the predecessors and his effects on the followers in addition to the effect of his original culture while objecting Ibn Malek . The most important result the study has reached that Al-Shatibi's objections on Ibn Malek were little as compared to such comprehensive explanation because Ibn Malek was almost standing with Seebawaih trend and Al-Basriyyeen Group . Most of the time he was trying to find excuses , and Al Shatibi also depended on the originalists style in his explanation and objections against the grammarians is as opposing all the philologists , being with them is a proof, the opposer is wrong . This study included an introduction .preface and four chapters , each one contained several questions then the conclusion that mentioned the most significant results done by the study .